

كتاب : ألفية العراقي في علوم الحديث
المؤلف : زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

وبعد :

فقد منَّ الله علينا بإكمال تحقيق كتاب " شرح التبصرة والتذكرة " للإمام الحافظ العراقي ، بعد أن بذلنا فيه جهداً جهيداً ، وعملاً طويلاً ، حتى كنا نقف عند ضبط بعض الكلمات ساعات طويلة ، وأيام غير قليلة ، حتى خرج بحلة ترضي كل محب للسنّة ، وقد عنيينا عناية بالغة بضبط النص وتحقيقه على أفضل النسخ الخطية ، وقابلنا موارد الكتاب التي استقى منها المؤلف العراقي - رحمه الله - وعنيينا عناية خاصة بضبط أبيات الألفية فقابلنا الكتاب على ثلاث نسخٍ خطيةٍ عتيقةٍ متقنةٍ زيادة على نسخ الشرح الخطية ، وكذلك النسخ المطبوعة للشرح ، ثم قابلنا المتن على النفائس إذ أن متن الألفية كان أحد الكتب التي أدخلت فيه ، وقابلنا المتن أيضاً على " فتح المغيب " - الطبعة العلمية - والنص في كلا الكتابين فيه من التصحيف والتحريف والسقط والزيادة ما لا يخفى على من يراجع كتابنا هذا . ومما سبق يُدرك أن متن الألفية لم يضبط ضبطاً جيداً فيما سبق لا في الشرح ولا في غيره بل ولا في شروح الألفية الأخرى ؛ لذا رأينا أن يفرد المتن بالطبع فاستلناه من تحقيقنا للشرح ، وأعدنا النظر فيه خشية أن يخرج فيه ما يشينه من خطأ أو وهم ، وقد أبقينا الفروق كما هي كي يستفيد منها القارئ ، وعلّقنا على بعض المواطن التي تسوجب التعليق كي يزداد النفع بالكتاب .

وكانت النسخ التي اعتمدها في تحقيق الشرح ، وفي تحقيق متن الألفية أيضاً تسع نسخ هي :

- ١ - مخطوطة متن الألفية المحفوظة في مكتبة أوقاف بغداد برقم : (٨ / ٢٨٩٩ مجاميع) ورمزنا لها بالرمز (أ) .
 - ٢ - مخطوطة متن الألفية المحفوظة في مكتبة أوقاف بغداد برقم : (٢٨١٨) ورمزنا لها بالرمز (ب) .
 - ٣ - مخطوطة متن الألفية المحفوظة في مكتبة أوقاف بغداد برقم : (١ / ٢٩٥٥ مجاميع) ورمزنا لها بالرمز (ج) .
 - ٤ - مخطوطة شرح الألفية المحفوظة في مكتبة أوقاف بغداد برقم : (٢٤٩٠) ورمزنا لها بالرمز (ن) .
 - ٥ - مخطوطة شرح الألفية المحفوظة في مكتبة أوقاف بغداد برقم : (٢٨٨٩) ورمزنا لها بالرمز (ق) .
 - ٦ - مخطوطة شرح الألفية المحفوظة في مكتبة أوقاف بغداد برقم : (٢٩٥١) ورمزنا لها بالرمز (ص) .
 - ٧ - مخطوطة شرح الألفية المحفوظة في مكتبة أوقاف بغداد برقم : (٣٣١٨) ورمزنا لها بالرمز (س) .
 - ٨ - مطبوع شرح الألفية المطبوعة بفاس سنة ١٣٥٥ هـ ورمزنا لها بالرمز (ف) .
 - ٩ - مطبوع شرح الألفية المطبوعة بدار الكتب العلمية ورمزنا لها بالرمز (ع) .
- ولم نفضّل الكلام عن هذه النسخ ولا صورها ؛ لأننا قد أشبعنا القول فيها من خلال تحقيقنا للكتاب الأصل " شرح التبصرة والتذكرة " فلا داعي لإعادته وتكراره ، وعلى هذا فنحن لم نذكر مصادر لهذا الكتاب في الخاتمة كي لا يطول الكتاب ويخرج عن مقصوده ، وقد ذُكرت كل التفاصيل في الكتاب الأصل .

وبعد :

فهذا متن الألفية المسمى بـ : " التبصرة والتذكرة " نقدمه لخي سنة للمصطفى - صلى الله عليه وسلم - الساترين على هديه ، الراجين شفاعته يوم القيامة ، وقد خدمناه الخدمة التي توازي تعلقنا بنبينا محمد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، وقد بذلنا فيه ما وسعنا من جهد ، ولم نخجل عليه بوقت ولا مال ، ولقد لمسنا من البركة فيهما ، ما دعانا إلى الاستمرار في تحقيق ما سوى هذا من الشروح والمتون ، ونحن ساترون في هذه الطريق ، راجين منه جل ذكره العون والسداد .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الحققان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

- ١ - يَقُولُ رَاجِي رَبِّهِ الْمُقْتَدِرُ *** عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْأَثَرِيُّ
- ٢ - مِنْ بَعْدِ حَمْدِ اللَّهِ ذِي الْأَلَاءِ *** عَلَى امْتِنَانٍ جَلَّ عَنْ إِحْصَاءِ
- ٣ - ثُمَّ صَلَاةٍ وَسَلَامٍ دَائِمٍ *** عَلَى نَبِيِّ الْخَيْرِ ذِي الْمَرَامِ
- ٤ - فَهَذِهِ الْمَقَاصِدُ الْمَهْمَةُ *** تُوضِحُ مِنْ عِلْمِ الْحَدِيثِ رَسْمَهُ
- ٥ - نَظَمْتُهَا تَبْصِرَةً لِلْمُبْتَدِي *** تَذَكْرَةً لِلْمُنْتَهِي وَالْمُسْنَدِ
- ٦ - لَخَصْتُ فِيهَا ابْنَ الصَّلَاحِ أَجْمَعَهُ *** وَزِدْتُهَا عِلْمًا تَرَاهُ مَوْضِعَهُ
- ٧ - فَحَيْثُ جَاءَ الْفِعْلُ وَالضَّمِيرُ *** لَوَاحِدٍ وَمَنْ لَهُ مَسْتَوْرُ (١)
- ٨ - كَـ (قَالَ) أَوْ أَطَلَقْتُ لَفْظَ الشَّيْخِ مَا *** أُرِيدُ إِلَّا ابْنَ الصَّلَاحِ مُبْهَمَا
- ٩ - وَإِنْ يَكُنْ لَا تَثْبِينَ نَحْوُ (التَّرَمَّا) *** فَمُسْلِمٌ مَعَ الْبُخَارِيِّ هُمَا
- ١٠ - وَاللَّهِ أَرْجُو فِي أُمُورِي كُلِّهَا *** مُعْتَصِمًا فِي صَعْبِهَا وَسَهْلِهَا

أَفْسَامُ الْحَدِيثِ

- ١١ - وَأَهْلُ هَذَا الشَّانِ قَسَمُوا السَّنَنَ *** إِلَى صَحِيحٍ وَضَعِيفٍ وَحَسَنٍ
- ١٢ - فَالْأَوَّلُ الْمُتَّصِلُ الْإِسْنَادِ *** بِتَقْلِ عَدَلِ ضَابِطِ الْفُؤَادِ
- ١٣ - عَنْ مِثْلِهِ مِنْ غَيْرِ مَا شُدُوذٍ *** وَعِلَّةٍ قَادِحَةٍ فَتُوذِي
- ١٤ - وَبِالصَّحِيحِ وَالضَّعِيفِ قَصَدُوا *** فِي ظَاهِرٍ لَا الْقَطْعِ ، وَالْمُعْتَمَدِ
- ١٥ - إِمْسَاكُنَا عَنْ حُكْمِنَا عَلَى سَنَدٍ *** بَأَنَّهُ أَصَحُّ مُطْلَقًا ، وَقَدْ
- ١٦ - خَاضَ (٢) بِهِ قَوْمٌ فَقِيلَ مَالِكٌ *** عَنْ نَافِعٍ بِمَا رَوَاهُ النَّاسِكُ
- ١٧ - مَوْلَاهُ وَاخْتَرْتُ حَيْثُ عَنْهُ يُسْنَدُ *** الشَّافِعِيُّ قُلْتُ : وَعَنْهُ (٣) أَحْمَدُ
- ١٨ - وَجَزَمَ ابْنُ حَنْبَلٍ بِالزُّهْرِيِّ *** عَنْ سَالِمِ أَبِي : عَنْ أَبِيهِ الْبَرِّ
- ١٩ - وَقِيلَ : زَيْنُ الْعَابِدِينَ عَنْ أَبِي *** عَنْ جَدِّهِ وَأَبْنِ شِهَابٍ عَنْهُ بِهِ
- ٢٠ - أَوْ فَابْنُ سَيْرِينَ عَنِ السَّلْمَانِيِّ *** عَنْهُ أَوْ الْأَعْمَشُ عَنْ ذِي الشَّانِ
- ٢١ - النَّخَعِيِّ عَنِ ابْنِ قَيْسٍ عَلَقَمَةَ *** عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَلَمْ مِنْ عَمَمَةَ

(١) معنى البيت لا يكتمل إلا بالبيت الذي بعده ، وهو عيبٌ عند العروضيين ويُسمَّى بـ (التضمين) .

(٢) في النفائس : ((خُصَّ)) والوزن بها مستقيم .

(٣) ما أثبتناه من جميع النسخ الخطية والمطبوعة ونسخ الألفية والنفائس ، والوزن غير مستقيم فالأولى حذف الواو ، وكذا صنع السيوطي في شرحه ص ١٠١ .

أصحُّ كُتُبِ الْحَدِيثِ

- ٢٢ - أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ فِي الصَّحِيحِ *** مُحَمَّدٌ وَخُصَّ بِالْتَّرْجِيحِ
٢٣ - وَمُسْلِمٌ بَعْدُ ، وَبَعْضُ الْعَرَبِ مَعَ *** أَبِي عَلِيٍّ فَصَلُّوا إِذَا لَوْ نَفَعُ
٢٤ - وَلَمْ يَعْمَأْهُ وَلَكِنْ قَلَمًا *** عِنْدَ ابْنِ الْأَخْرَمِ مِنْهُ قَدْ فَاتَهُمَا
٢٥ - وَرَدُّ لَكِنْ قَالَ يَحْيَى الْبِرُّ *** لَمْ يَفْتِ الْحَمْسَةَ إِلَّا التَّرُّرُ
٢٦ - وَفِيهِ مَا فِيهِ لِقَوْلِ الْجُعْفِيِّ *** أَحْفَظُ مِنْهُ عَشْرَ (١) أَلْفِ أَلْفٍ
٢٧ - وَعَلَّةٌ أَرَادَ بِالتَّكْرَارِ *** لَهَا وَمَوْقُوفٌ فِي الْبُخَارِيِّ
٢٨ - أَرْبَعَةُ آلَافٍ وَالْمُكْرَرُ *** فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَلْفٍ ذَكَرُوا

(١) في (جـ) والنفائس - بفتح العين - ، وما أثبتناه من بقية النسخ وهو الصواب .

الصَّحِيحُ الرَّائِدُ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ

- ٢٩ - وَخُذْ زِيَادَةَ الصَّحِيحِ إِذْ تُنصُّ *** صِحَّتُهُ أَوْ مِنْ مُصَنَّفٍ يُخَصُّ
٣٠ - بِجَمْعِهِ نَحْوَ (ابْنِ حَبَّانَ) الرَّكْبِيِّ *** (وَابْنِ خُزَيْمَةَ) وَكَأَلْمُسْتَدْرَكِ
٣١ - عَلَى تَسَاهُلٍ - وَقَالَ : مَا انْفَرَدُ *** بِهِ فَذَلِكَ حَسَنٌ مَا لَمْ يُرَدْ
٣٢ - بِعِلَّةٍ ، وَالْحَقُّ أَنْ يُحْكَمَ بِمَا *** يَلِيْقُ ، وَالبُسْتِيُّ يُدَانِي الْحَاكِمَا
المُسْتَخْرَجَاتُ

- ٣٣ - وَاسْتَخْرَجُوا عَلَى الصَّحِيحِ (كَأَبِي *** عَوَانَةَ) (١) وَنَحْوِهِ ، وَاجْتَنِبِ
٣٤ - عَزْوُكَ أَلْفَاظَ الْمُتَوْنِ لَهُمَا *** إِذْ خَالَفْتَ لَفْظًا وَمَعْنَى رُبَّمَا
٣٥ - وَمَا تَزِيدُ (٢) فَاحْكُمْنَ بِصِحَّتِهِ *** فَهُوَ مَعَ الْعُلُوِّ مِنْ فَائِدَتِهِ
٣٦ - وَالْأَصْلُ يَعْنِي الْبِيهْقِي وَمَنْ عَزَا *** وَلَيْتَ إِذْ زَادَ الْحَمِيدِيُّ مِيزًا

(١) صُرِّفَ لضرورة الوزن .

(٢) في أ و ب و ج : ((يزيد)) .

مَرَاتِبُ الصَّحِيحِ

- ٣٧ - وَأَرْفَعُ الصَّحِيحَ مَرُوبِيَهُمَا *** ثُمَّ الْبُخَارِيُّ ، فَمُسْلِمٌ ، فَمَا
٣٨ - شَرْطُهُمَا حَوَى ، فَشَرْطُ الْجُعْفِيِّ *** فَمُسْلِمٌ ، فَشَرْطُ غَيْرِ يَكْفِي
٣٩ - وَعِنْدَهُ التَّصْحِيحُ لَيْسَ يُمَكِّنُ (١) *** فِي عَصْرِنَا ، وَقَالَ يَحْيَى : مُمَكِّنُ (٢)

حُكْمُ الصَّحِيحَيْنِ وَالتَّعْلِيْقِ

- ٤٠ - وَأَقْطَعُ بِصِحَّةِ لِمَا قَدْ أَسْنَدَا *** كَذَا لَهُ ، وَقِيلَ ظَنًّا وَلَدَى
٤١ - مُحَقِّقِيهِمْ قَدْ عَرَاهُ (التَّوَوِي) *** وَفِي الصَّحِيحِ بَعْضُ شَيْءٍ قَدْ رُوِيَ

- ٤٢ - مُضَعَّفًا (٣) وَلَهُمَا بِلَا سَنَدٍ *** أَشْيَا فَإِنْ يَجْزِمُ فَصَحِّحْ ، أَوْ وَرَدَ
 ٤٣ - مُمَرَّضًا فَلَا ، وَلَكِنْ يُشْعِرُ *** بِصِحَّةِ الْأَصْلِ لَهُ كَ (يُدَكِّرُ)
 ٤٤ - وَإِنْ يَكُنْ أَوَّلُ الْأَسْنَادِ حُدْفٌ *** مَعَ صِيغَةِ الْجَزْمِ فَتَعْلِيْقًا عُرِفَ
 ٤٥ - وَلَوْ إِلَى آخِرِهِ ، أَمَّا الَّذِي *** لِشَيْخِهِ عَزَا بِـ (قَالَ) فَكَذِبِي
 ٤٦ - عَنَعْنَةَ كَخَبِيرِ الْمَعَارِفِ *** لَا تُصْنَعُ (لِابْنِ حَزْمٍ) الْمُخَالَفِ

- (١) في نسخة ق و س و ع : ((ممكن)) ، وما أثبتناه من بقية النسخ .
 (٢) في نسخة ق و س و ع و ف : ((يمكن)) ، وما أثبتناه من ص و ن ، وشرح السيوطي ، وهو الذي اتفقت
 عليه جميع النسخ الخطية للألفية ، وهو كذلك في النفائس ، وهو الصواب .
 (٣) أثبتناه من نسخة ب والشروح ، وفي بقية نسخ الألفية : ((مُضَعَّفٌ)) بالرفع ، وما أثبتناه أصح ؛ لأن الضمير
 : ((هو)) العائد على : ((بعض)) ، هو نائب الفاعل في : ((روي)) . وقد ذكر ناسخ ق أن في نسخة : ((
 مضعفاً)) . ورجح البقاعي في النكت ((مضعفاً)) بالرفع ، وقال : ((ولو قيل : (مضعفاً) بالنصب لطرق
 احتمال أن يكون المعنى : روى حال كونه منها على ضعفه أ . هـ)) ، وهذا احتمال وإن ورد غير لازم .

نَقْلُ الْحَدِيثِ مِنَ الْكُتُبِ الْمُعْتَمَدَةِ

- ٤٧ - وَأَخَذُ مَتْنًا مِنْ كِتَابِ لِعَمَلٍ *** أَوْ احْتِجَاجٍ حَيْثُ سَاعَ قَدْ جَعَلَ
 ٤٨ - عَرْضًا لَهُ عَلَى أَصُولٍ يُشْتَرَطُ *** وَقَالَ (يَحْيَى التَّوَوِي) : أَصْلٌ فَقَطُ
 ٤٩ - قُلْتُ : (وَابْنِ خَيْرٍ) امْتِنَاعٌ *** جَزْمٍ (١) سِوَى مَرُوبِيهِ إِجْمَاعُ

القِسْمُ الثَّانِي : الْحَسَنُ

- ٥٠ - وَالْحَسَنُ الْمَعْرُوفُ مَخْرَجًا وَقَدْ *** اشْتَهَرَتْ رِجَالُهُ بِذَلِكَ حَدُّ
 ٥١ - (حَمْدٌ) وَقَالَ (التِّرْمِذِيُّ) : مَا سَلِمَ *** مِنْ الشُّنُودِ مَعَ رَاوٍ مَا أَتَاهُمْ
 ٥٢ - بِكَذِبٍ وَلَمْ يَكُنْ فَرْدًا وَرَدَّ *** قُلْتُ : وَقَدْ حَسَنَ بَعْضُ مَا انْفَرَدَ
 ٥٣ - وَقِيلَ : مَا ضَعَفَ قَرِيبٌ مُحْتَمَلٌ *** فِيهِ ، وَمَا بِكُلِّ ذَا حَدٍّ حَصَلَ
 ٥٤ - وَقَالَ (٢) : بَانَ لِي بِإِمْعَانِ (٣) النَّظَرُ *** أَنْ لَهُ قِسْمَيْنِ كُلٌّ قَدْ ذَكَرَ
 ٥٥ - قِسْمًا ، وَزَادَ كَوْنُهُ مَا عُدَّ (٤) *** وَلَا يُنْكَرُ أَوْ شُنُودٍ شِمْلًا
 ٥٦ - وَالْفُقَهَاءُ (٥) كُلُّهُمْ يَسْتَعْمِلُهُ (٦) *** وَالْعُلَمَاءُ الْجُلُ مِنْهُمْ يَقْبَلُهُ

- (١) كذا في جميع نسخ شرح الألفية ، ونسخة ب و ج من متن الألفية ، وفي نسخة أ والنفائس وشرح السيوطي :
 ((نَقْلٍ)) .
 (٢) في النفائس : ((قد بان)) ، وفي جميع النسخ : ((وقال بان)) ، وهو الصحيح ؛ لأن : ((ذكر)) في نهاية البيت
 بصيغة الغياب ، وقال مشعرة به ، على العكس من : ((قد)) .
 (٣) في نسخة ب و ج من متن الألفية : ((بإمعاني)) .
 (٤) في ع : ((علا)) ، وهو تحريفٌ قبيحٌ .

(٥) انظر : النكت الوفية (٦٥ / ب) .

(٦) في نسخة أ من متن الألفية ، وشرح السيوطي : ((تستعمله)) ، وكلاهما جائز .

٥٧ - وَهُوَ بِأَقْسَامِ الصَّحِيحِ مُلْحَقٌ *** حُجِّيَّةٌ وَإِنْ يَكُنْ لَا يُلْحَقُ

٥٨ - فَإِنْ يُقَالُ : يُحْتَجُّ بِالضَّعِيفِ *** فَقُلْ : إِذَا كَانَ مِنَ الْمُوصُوفِ

٥٩ - رُوَاؤُهُ بِسُوءِ حِفْظٍ يُجْبَرُ *** بِكَوْنِهِ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ يُذَكَّرُ

٦٠ - وَإِنْ يَكُنْ لِكُذِّبٍ أَوْ شَدًّا *** أَوْ قَوِيٍّ الضَّعْفُ فَلَمْ يُجْبَرِ ذَا

٦١ - أَلَا تَرَى الْمُرْسَلَّ حَيْثُ أُسْنِدًا *** أَوْ أُرْسِلُوا كَمَا يَجِيءُ اعْتِضَادًا

٦٢ - وَالْحَسَنُ : الْمَشْهُورُ بِالْعَدَالَةِ *** وَالصَّدَقُ رَاوِيُهُ ، إِذَا أَتَى لَهُ

٦٣ - طُرُقٌ أُخْرَى نَحْوَهَا مِنَ الطُّرُقِ *** صَحَّحْتَهُ كَمَنْ (لَوْلَا أَنْ أَشُقُّ)

٦٤ - إِذْ تَابَعُوا (مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو) *** عَلَيْهِ فَارْتَقَى الصَّحِيحُ يَجْرِي

٦٥ - قَالَ : وَمِنْ مَطْنَةٍ لِلْحَسَنِ *** جَمْعُ (أبي داود) أَي فِي السُّنَنِ

٦٦ - فَإِنَّهُ قَالَ : ذَكَرْتُ فِيهِ *** مَا صَحَّ أَوْ قَارَبَ أَوْ يَحْكِيهِ

٦٧ - وَمَا بِهِ وَهَنْ شَدِيدٌ قُلْتُهُ *** وَحَيْثُ لَا فَصَالِحُ خَرَجْتُهُ

٦٨ - فَمَا بِهِ وَلَمْ يُصَحَّحْ وَسَكَتَ *** عَلَيْهِ عِنْدَهُ لَهُ الْحَسَنُ ثَبَتَ

٦٩ - (ابن رُشَيْدٍ) قَالَ - وَهُوَ مُتَّجِهٌ - *** : قَدْ يَبْلُغُ الصَّحَّةَ عِنْدَ مُخْرَجِهِ

٧٠ - وَلِلْإِمَامِ (الْبَيْهَقِيِّ) إِنَّمَا *** قَوْلُ (١) (أبي داود) يَحْكِي (مُسْلِمًا)

٧١ - حَيْثُ يَقُولُ : جُمْلَةُ الصَّحِيحِ لَا *** تُوجَدُ عِنْدَ (مَالِكٍ) وَالتَّبَلَا

٧٢ - فَاحْتِجَ أَنْ يُنْزَلَ فِي الْإِسْنَادِ *** إِلَى (يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ)

٧٣ - وَنَحْوِهِ ، وَإِنْ يَكُنْ ذُو السَّبْقِ *** قَدْ فَاتَهُ ، أَدْرَكَ بِاسْمِ الصَّدَقِ

٧٤ - هَلَا قَضَى عَلَى كِتَابِ (مُسْلِمٍ) *** بِمَا قَضَى عَلَيْهِ بِالتَّحْكُمِ

(١) في نسخة ب من متن الألفية: ((جَمْعُ)) وما أثبتناه من شروح الألفية وبقية نسخ المتن

٧٥ - وَ (الْبَيْهَقِيُّ) إِذْ قَسَمَ الْمَصَابِحَا *** إِلَى الصَّحَّاحِ وَالْحِسَانِ جَانِحَا

٧٦ - أَنَّ الْحِسَانَ مَا رَوَوْهُ فِي السُّنَنِ *** رَدَّ عَلَيْهِ إِذْ بِهَا غَيْرُ الْحَسَنِ

٧٧ - كَانَ (أَبُو دَاوُدَ) أَقْوَى مَا وَجَدَ *** يَرَوِيهِ ، وَالضَّعِيفَ حَيْثُ لَا يَجِدُ

٧٨ - فِي الْبَابِ غَيْرُهُ فَذَلِكَ عِنْدَهُ *** مِنْ رَأْيِ اقْوَى قَالَهُ (ابن منده)

٧٩ - وَالتَّنَسُّي (١) يُخْرِجُ مَنْ لَمْ يُجْمَعُوا *** عَلَيْهِ تَرَكًا ، مَنْهَبٌ مُتَّسِعٌ

٨٠ - وَمَنْ عَلَيْهَا أَطْلَقَ الصَّحِيحَا *** فَقَدْ أَتَى تَسَاهُلًا صَرِيحَا

٨١ - وَذُوْنَهَا فِي رُتْبَةٍ مَا جُمِعَا *** عَلَى الْمَسَانِيدِ ، فَيُدْعَى الْجَفَلَى (٢)

٨٢ - كَمُسْتَنْدِ (الطَّيَالِسِيِّ) وَ (أحمدًا) *** وَعَدُهُ (لِلدَّارِمِيِّ) (٣)

٨٣ - وَالْحُكْمُ (٤) لِلْإِسْنَادِ بِالصَّحَّةِ أَوْ *** بِالْحُسْنِ ذُوْنَ الْحُكْمِ لِلْمَتَنِ رَأْوَا

٨٤ - وَأَقْبَلُهُ إِنْ أَطْلَقَهُ (٥) مَنْ يُعْتَمَدُ *** وَلَمْ يُعَقَّبَهُ بِضَعْفٍ يُنْتَقَدُ

٨٥ - وَاسْتَشْكَلَ الْحَسَنَ مَعَ الصَّحَّةِ فِي *** مَتْنٍ ، فَإِنْ لَفْظًا يَرُدُّ فَقُلْ : صِفِ

- ٨٦ - به الضعيف ، أو يرد ما يختلف *** سنده ، فكيف إن فرد وصف ؟
 ٨٧ - (لأبي الفتح) في الأفرح *** أن انفراد الحسن ذو اصطلاح
 ٨٨ - وإن يكن صح فليس يلتبس *** كل صحيح حسن لا يعكس
 ٨٩ - وأوردوا ما صح من أفراد *** حيث اشترطنا غير ما إسناد

(١) قصد النسائي وإنما قال : ((النسائي)) ؛ لضرورة الوزن .
 (٢) في نسخة أ و ب و ج من متن الألفية : ((الجفلا)) ، والصواب ما أثبتناه ، ينظر : اللسان (١١ / ١١٤) (جفل) .

(٣) هذا البيت ساقط من نسخة ج من متن الألفية .
 (٤) في ع و ف : ((الحكم)) ، وما أثبتناه من جميع النسخ الخطية لمتن الألفية .
 (٥) في ع و ف : ((إن يطلقه)) ، وما أثبتناه من النسخ الخطية ونسخ متن الألفية جميعها .

القسم الثالث : الضعيف

- ٩٠ - أما الضعيف فهو ما لم يبلغ *** مرتبة الحسن ، وإن بسط بغي :
 ٩١ - ففأقد شرط قبول قسم *** وأثنين قسم غيره ، وضموأ
 ٩٢ - سواهما فثالث ، وهكذا *** وعُد لشرط غير مبدؤ فذا
 ٩٣ - قسم سواها ثم زد غير الذي *** قدمته ثم على ذا فاحتدي
 ٩٤ - وعده (البستي) فيما أوعى *** لتسعة وأربعين نوعاً (١)

المرفوع

- ٩٥ - وسَم مرفوعاً مضافاً للنبي *** واشترط (الخطيب) رفع الصاحب
 ٩٦ - ومن يقابله بذي الإرسال *** فقد عني بذلك ذا اتصال

المُسند

- ٩٧ - والمُسند المرفوع أو ما قد وصل *** لو مع وقف وهو في هذا يقل
 ٩٨ - والثالث الرفع مع الوصل معاً *** شرط به (الحاكم) فيه قطعاً

المتصل والموصول

- ٩٩ - وإن تصل بسند منقولاً *** فسمه متصلاً موصولاً (٢)
 ١٠٠ - سواء الموقوف والمرفوع *** ولم يروا أن يدخل المقطوع

(١) للبقاعي تعليق لطيف حول تركيب هذا البيت راجعه في نكته (٩٤ / ب) .
 (٢) مراده : وموصولاً ، يعني أنهما اسمان لشيء واحد ، مترادفان ، لكن النظم ضاق عن إثبات واو العطف . أفاده البقاعي . النكت الوفية (٩٧ / أ) .

الموقوف

- ١٠١ - وَسَمَّ بِالْمَوْقُوفِ مَا قَصَرْتَهُ *** بِصَاحِبٍ وَصَلْتَ أَوْ قَطَعْتَهُ
١٠٢ - وَبَعْضُ أَهْلِ الْفِقْهِ سَمَّاهُ الْأَثَرَ *** وَإِنْ تَقِفْ بغيرِهِ (١) قَيْدُ تَبْرٍ

المقطوع

- ١٠٣ - وَسَمَّ بِالْمَقْطُوعِ قَوْلَ التَّابِعِيِّ *** وَفَعَلَهُ ، وَقَدْ رَأَى (لِلشَّافِعِيِّ)
١٠٤ - تَعْبِيرُهُ بِهِ عَنِ الْمَقْطَعِ *** قُلْتُ: وَعَكْسُهُ اصطِلَاحُ (البردعي)

فروع

- ١٠٥ - قَوْلُ الصَّحَابِيِّ (مِنَ السُّنَّةِ) أَوْ *** نَحْوِ (أَمْرُنَا) حُكْمُهُ الرَّفْعُ ، وَلَوْ
١٠٦ - بَعْدَ النَّبِيِّ قَالَهُ بِأَعْضُرٍ *** عَلَى الصَّحِيحِ ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِ
١٠٧ - وَقَوْلُهُ (كُنَّا نَرَى) إِنْ كَانَ مَعَ *** عَصْرِ النَّبِيِّ مِنْ قَبْلِ مَا رَفَعَ
١٠٨ - وَقِيلَ: لَا، أَوْ لَا فَلَا، كَذَاكَ (٢) لَهُ *** وَ(لِلْخَطِيبِ) قُلْتُ: لَكِنْ جَعَلَهُ
١٠٩ - مَرْفُوعًا (الْحَاكِمُ) وَ (الرَّازِيُّ) *** ابْنُ الْخَطِيبِ (، وَهُوَ الْقَوِيُّ
١١٠ - لَكِنْ حَدِيثُ (كَانَ بَابُ الْمُصْطَفَى) *** يُقْرَعُ بِالْأَطْفَارِ (مِمَّا وَقَفَا
١١١ - حُكْمًا لَدَى (الْحَاكِمِ) وَ(الْخَطِيبِ) *** وَالرَّفْعُ عِنْدَ الشَّيْخِ ذُو تَصْوِيبِ
١١٢ - وَعَدُّ مَا فَسَّرَهُ الصَّحَابِيُّ *** رَفْعًا فَمَحْمُولٌ عَلَى الْأَسْبَابِ
١١٣ - وَقَوْلُهُمْ (يَرْفَعُهُ) (٣) (يَبْلُغُ بِهِ) *** رِوَايَةٌ يَنْمِيهِ رَفْعُ فَائِتِنَةٍ
١١٤ - وَإِنْ يُقَالُ (عَنْ تَابِعٍ) فَمُرْسَلٌ *** قُلْتُ: مِنْ السُّنَّةِ عَنْهُ نَقَلُوا

(١) هكذا في جميع النسخ الخطية من شرح الألفية ومنتها ، وفي نسخة ق : ((بتابع)) ، وأشار الناسخ في الحاشية إلى أن في بعض النسخ : ((بغيره)) .

(٢) هكذا في جميع النسخ الخطية لشرح الألفية ، وكذا في نسخة أ و ج من متن الألفية وفي نسخة ب من متن الألفية : ((كذلك)) ، ولا يستقيم الوزن معها .

(٣) كذا في النسخ الخطية لشرح الألفية والنسخ الخطية لمتن الألفية ، وفي المطبوع من شرح الألفية ، وفي الفئاس بزيادة (أو) بعد (يرفعه) ولا يصحّ الوزن بها وإن كانت منوية في المعنى .

- ١١٥ - تَصْحِيحٌ وَقْفِهِ وَذُو احْتِمَالٍ *** نَحْوِ (أَمْرُنَا) (١) مِنْهُ (لِلْعَزَالِي)
١١٦ - وَمَا أَتَى عَنْ صَاحِبٍ بِحَيْثُ لَا *** يُقَالُ رَأْيًا حُكْمُهُ الرَّفْعُ عَلَى
١١٧ - مَا قَالِ فِي الْمَحْضُولِ نَحْوُ مَنْ أَتَى *** (فَالْحَاكِمُ) الرَّفْعُ لِهَذَا أَنْبَتَا
١١٨ - وَمَا رَوَاهُ عَنْ (أَبِي هُرَيْرَةَ) *** (مُحَمَّدٌ) وَعَنْهُ أَهْلُ الْبَصْرَةِ (٢)
١١٩ - كَرَّرَ (قَالَ) بَعْدُ ، (فَالْخَطِيبُ) *** رَوَى بِهِ الرَّفْعُ وَذَا عَجِيبُ (٣)

المُرْسَلُ

- ١٢٠ - مَرْفُوعٌ تَابِعٌ عَلَى الْمَشْهُورِ *** مُرْسَلٌ أَوْ قَيْدُهُ بِالْكَبِيرِ
 ١٢١ - أَوْ سَقَطَ رَأَوْ مِنْهُ ذُو أَقْوَالٍ *** وَالْأَوَّلُ الْأَكْثَرُ فِي اسْتِعْمَالِ
 ١٢٢ - وَاحْتِجَّ (مَالِكٌ) كَذَا (الثُّعْمَانُ) *** وَتَابِعُوهُمَا بِهِ وَذَاتُوا
 ١٢٣ - وَرَدَّهُ جَمَاهِرُ النَّقَادِ *** لِلْجَهْلِ بِالسَّاقِطِ فِي الْإِسْنَادِ
 ١٢٤ - وَصَاحِبُ التَّمْهِيدِ عَنْهُمْ نَقَلَهُ *** وَ(مُسْلِمٌ) صَدَرَ الْكِتَابِ أَصْلَهُ
 ١٢٥ - لَكِنْ إِذَا صَحَّ لَنَا مَخْرَجُهُ *** بِمُسْنَدٍ أَوْ مُرْسَلٍ يُخْرِجُهُ
 ١٢٦ - مَنْ لَيْسَ يَرَوِي عَنْ رِجَالِ الْأَوَّلِ *** تَقْبَلُهُ ، قُلْتُ : الشَّيْخُ لَمْ يُفَصِّلِ
 ١٢٧ - وَ (الشَّافِعِيُّ) بِالْكَبِيرِ قَيْدًا *** وَمَنْ رَوَى عَنِ الثَّقَاتِ أَبَدًا
 ١٢٨ - وَمَنْ إِذَا شَارَكَ أَهْلَ الْحِفْظِ *** وَافْقَهُمْ إِلَّا بِنَقْصِ لَفْظِ (٤)
 ١٢٩ - فَإِنْ يُقَالُ : فَالْمُسْنَدُ الْمُعْتَمَدُ *** قُلْتُ : دَلِيلَانِ بِهِ يُعْتَصَدُّ
 ١٣٠ - وَرَسَمُوا مُنْقَطِعًا عَنْ رَجُلٍ *** وَفِي الْأَصُولِ نَعْنُهُ : بِالْمُرْسَلِ
 ١٣١ - أَمَّا الَّذِي أَرْسَلَهُ الصَّحَابِيُّ *** فَحُكْمُهُ الْوَصْلُ عَلَى الصَّوَابِ

- (١) التقدير : أمرنا بكذا من التابعي .
 (٢) في نسخة ب من متن الألفية : ((الكوفة)) ، وقد صححت على حاشية الصفحة .
 (٣) انظر : النكت الوفية (١١٢ / أ - ب) .
 (٤) قال البقاعي (١١٧ / ب) : ((حكي عن شيخنا البرهان الحلبي أنه قال : بقي على شيخنا - يعني : العراقي - في كلام الشافعي الذي ساقه في جواز العمل ب

المرسل

- شرطان آخران وقد نظمتها فقلت : =
 أو كان قول واحد من صحب *** خير الأنام عجم وعرب
 أو كان فتوى جل أهل العلم *** وشيخنا أهمله في النظم
 أي : أهمل المذكور وهو الشرطان المذكوران)) .
 الْمُتَقَطُّعُ وَالْمُعْضَلُ
 ١٣٢ - وَسَمَّ بِالْمُنْقَطِعِ : الَّذِي سَقَطَ *** قَبْلَ الصَّحَابِيِّ بِهِ رَأَوْ فَقَطُّ
 ١٣٣ - وَقِيلَ : مَا لَمْ يَتَّصِلْ ، وَقَالَا : *** بَأَنَّهُ الْأَقْرَبُ لَا اسْتِعْمَالًا
 ١٣٤ - وَالْمُعْضَلُ : السَّاقِطُ مِنْهُ اثْنَانِ *** فَصَاعِدًا ، وَمِنْهُ قِسْمٌ ثَانٍ
 ١٣٥ - حَذَفَ النَّبِيُّ وَالصَّحَابِيُّ مَعًا *** وَوَقَّفَ مَتْنَهُ عَلَيَّ مَنْ تَبِعَا

العنعنة

- ١٣٦ - وَصَحَّحُوا وَصَلَ مَعْنَعِنَ سَلِمٌ *** مِنْ دُلْسَةِ رَأَوِيهِ ، وَاللِّقَاءُ عِلْمٌ
 ١٣٧ - وَبَعْضُهُمْ حَكَى بِذَا إِجْمَاعًا *** وَ(مُسْلِمٌ) لَمْ يَشْرَطِ اجْتِمَاعًا

- ١٣٨ - لَكِنْ تَعَاصِرًا ، وَقِيلَ : يُشْتَرَطُ *** طَوْلُ صَحَابَةٍ ، وَبَعْضُهُمْ شَرَطَ
 ١٣٩ - مَعْرِفَةَ الرَّاوي (١) بِالْأَخْذِ عَنْهُ *** وَقِيلَ : كُلُّ مَا أَنَا مِنْهُ
 ١٤٠ - مُنْقَطِعٌ ، حَتَّى يَبِينَ الْوَصْلُ *** وَحُكْمُ (أَنْ) حُكْمُ (عَنْ) فَالْجُلُّ
 ١٤١ - سَوَوَا ، وَلَلْقَطْعِ نَحَا (الْبَرْدِجِيِّ) *** حَتَّى يَبِينَ الْوَصْلُ فِي التَّخْرِيجِ
 ١٤٢ - قَالَ : وَمِثْلُهُ رَأَى (ابْنُ شَيْبَةَ) *** كَذَا لَهُ ، وَكَمْ يُصَوِّبُ صَوْبَهُ

(١) قال البقاعي في النكت الوفية (١٢٨ / أ - ب) : ((قوله : معرفة الراوي بالأخذ عنه لا يطابق قوله في الشرح أن يكون معروفًا بالرواية عنه ؛ فإن الأخذ أخص من الرواية ، فالأخذ عن الشخص التلقي منه بلا واسطة ، والرواية عنه النقل عنه سواء كان بواسطة أم لا ؛ فالعبرة المساوية لما في الشرح أن يقال : معرفة الراوي بنقل عنه)) .

- ١٤٣ - قُلْتُ : الصَّوَابُ أَنْ مَنْ أَدْرَكَ مَا *** رَوَاهُ بِالشَّرْطِ الَّذِي تَقَدَّمَ
 ١٤٤ - يُحْكَمُ لَهُ بِالْوَصْلِ كَيْفَمَا رَوَى *** بِ(قَالَ) أَوْ (عَنْ) أَوْ بِ(أَنَّ) فَسَوَا
 ١٤٥ - وَمَا حُكِيَ عَنْ (أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ) *** وَقَوْلِ (يَعْقُوبَ) عَلَيَّ ذَا نَزَلِ
 ١٤٦ - وَكَثُرَ اسْتِعْمَالُ (عَنْ) فِي ذَا الرَّمْنِ *** إِجَارَةً وَهُوَ يُوَصِّلُ مَا قَمَنْ

تَعَارُضُ الْوَصْلِ وَالْإِرْسَالِ أَوْ الرَّفْعِ وَالْوَقْفِ

- ١٤٧ - وَاحْكُمُ لَوْصِلَ تَقَّةً فِي الْأَطْهَرِ *** وَقِيلَ : بَلْ إِرْسَالُهُ لِلْأَكْثَرِ
 ١٤٨ - وَنَسَبَ الْأَوَّلَ لِلنُّظَارِ *** أَنْ صَحَّحُوهُ ، وَقَضَى (الْبُخَارِيُّ)
 ١٤٩ - يُوَصِّلُ (١) ((لَا نِكَاحَ إِلَّا بَوْلِي)) *** مَعَ كَوْنِ مَنْ أَرْسَلَهُ كَالْجَبَلِ
 ١٥٠ - وَقِيلَ الْأَكْثَرُ ، وَقِيلَ : الْإِحْفَظُ *** ثُمَّ فَمَا إِرْسَالُ عَدَلٍ يَحْفَظُ
 ١٥١ - يَقْدَحُ فِي أَهْلِيَّةِ الْوَاصِلِ ، أَوْ *** مُسْنَدِهِ عَلَيَّ الْأَصْحَ ، وَرَأُوا
 ١٥٢ - أَنَّ الْأَصْحَ : الْحُكْمُ لِلرَّفْعِ وَلَوْ *** مِنْ وَاحِدٍ فِي ذَا وَذَا ، كَمَا حَكَوْا

التَّنْدِيسُ

- ١٥٣ - تَدْنِيسُ الْإِسْنَادِ كَمَنْ يُسْقِطُ مَنْ *** حَدَّثَهُ ، وَيَرْتَقِي بِـ (مَنْ) وَ (أَنْ)
 ١٥٤ - وَقَالَ : يُؤْهِمُ اتِّصَالَ ، وَاحْتِلَافٌ *** فِي أَهْلِهِ ، فَالرَّدُّ مُطْلَقًا تَقْفُ
 ١٥٥ - وَالْأَكْثَرُونَ قَبِلُوا مَا صَرَّحَا *** تَقَاتُهُمْ يُوَصِّلُهُ وَصَحَّحَا
 ١٥٦ - وَفِي الصَّحِيحِ عِدَّةٌ كـ(الاعْمَشِ) *** وَ كـ(هَشِيمِ) بَعْدَهُ وَفَتَّشِ
 ١٥٧ - وَدَمَهُ (شُعْبَةَ) ذُو الرُّسُوحِ *** وَدُونَهُ التَّنْدِيسُ لِلشَّيْخِ
 ١٥٨ - أَنْ يَصِفَ الشَّيْخَ بِمَا لَا يُعْرَفُ *** بِهِ ، وَذَا بِمَقْصِدٍ يَخْتَلِفُ
 ١٥٩ - فَشَرُّهُ لِلضَّعْفِ وَاسْتِصْغَارِ *** وَ كـ(الْحَطِيبِ) يُؤْهِمُ اسْتِكْثَارًا
 ١٦٠ - وَ (الشَّافِعِيُّ) أَنْبَتَهُ بِمَرَّةٍ *** قُلْتُ : وَشَرُّهَا أَخُو التَّسْوِيَةِ

(١) في نسخة أ و ج من متن الألفية : ((لوصل)) .

الشاذُّ

- ١٦١ - وَذُو الشُّنُودِ : مَا يُخَالِفُ الثَّقَّةَ *** فِيهِ الْمَلَأَ فَالشَّافِعِيُّ حَقَّقَهُ
١٦٢ - وَالْحَاكِمُ (١) الخِلافَ فِيهِ مَا اشْتَرَطَ *** وَلِلْخَلِيلِيِّ مُفْرَدُ الرَّاوي فَقَطُّ
١٦٣ - وَرَدَّ مَا قَالَا بِفِرْدِ الثَّقَّةِ *** كَالْتَهْيِ عَنِ بَيْعِ الْوَلَا (٢) وَالهِبَةِ
١٦٤ - وَقَوْلُ مُسْلِمٍ : رَوَى الزُّهْرِيُّ *** تَسْعِينَ فِرْدًا كُلُّهَا قَوِيٌّ
١٦٥ - وَاخْتَارَ فِيمَا لَمْ يُخَالِفْ أَنْ مَنْ *** يَقْرُبُ مِنْ ضَبْطِ فِرْدِهِ حَسَنٌ
١٦٦ - أَوْ بَلَغَ الضَّبْطُ فَصَحَّحَ أَوْ بَعْدَ *** عَنْهُ فَمِمَّا شَدَّ فَاطْرَحَهُ وَرُدُّ

الْمُنْكَرُ

- ١٦٧ - وَالْمُنْكَرُ: الْقِرْدُ كَذَا الْبِرْدِيِّ (٣) *** أَطْلَقَ ، وَالصَّوَابُ فِي التَّخْرِيجِ
١٦٨ - إِجْرَاءُ تَفْصِيلِ لَدَى الشُّنُودِ مَرَّ *** فَهُوَ بِمَعْنَاهُ (٤) كَذَا الشَّيْخُ ذَكَرَ

(١) قال البقاعي في النكت الوفية (١٤٥ / ب) : ((قال شيخنا : أسقط من قول الحاكم قيدا لأبد منه ، وهو أنه قال : وينقدح في نفس الناقد أنه غلط ، ولا يقدر على إقامة الدليل على ذلك ويؤيد هذا قوله : وذكر أنه يغير الملعل فظاهرة أنه لا يغيره إلا من هذه الجهة ، وهي كونه لم يُطَّلَعْ على علته ، وأما الرد فهما مشتركان فيه ، ويوضحه قوله ، و

الشاذ

لم يوقف فيه على علته كذلك ، أي : كالمعلل يعني : بل وقف على علته حدساً)) .
(٢) بالقصر لضرورة الوزن .

(٣) قال البقاعي في النكت الوفية (١٤٩ / أ) : ((ما أطلقه البردجي موجوداً في كلام أحمد ؛ فإنه يصف بعض ما تفرّد به بعض الثقات ب

المنكر

، ويحكم على بعض رجال الصحيحين أن لهم مناكير ، لكن يعلم من استقراء كلامه أنه لأبد مع التفرد من أن ينقدح في النفس أن له علة ، ولا يقوم عليها دليل)) .

(٤) قارن بالنكت الوفية (١٤٩ / ب) .

- ١٦٩ - نَحَوَ ((كُلُّوا الْبَلَحَ بِالتَّمْرِ)) الْخَبْرُ *** وَمَالِكٍ (١) سَمَّى ابْنَ عَثْمَانَ: عَمْرٌ
١٧٠ - قُلْتُ: فَمَاذَا؟ بَلْ حَدِيثُ ((نَزَعَهُ *** خَاتَمَهُ عِنْدَ الْخَلَا وَوَضَعَهُ))

الاعتبارُ وَالْمَتَابَعَاتُ وَالشَّوَاهِدُ

١٧١ - الاعتبارُ سَبْرُكَ الْحَدِيثِ هَلْ *** شَارَكَ رَاوٍ غَيْرَهُ فِيمَا حَمَلُ

- ١٧٢ - عَنْ شَيْخِهِ ، فَإِنْ يَكُنْ شُورِكٌ مِنْ *** مُعْتَبِرٍ (٢) بِهِ ، فَتَابِعْ ، وَإِنْ
 ١٧٣ - شُورِكٌ شَيْخُهُ فَفَوْقُ فَكَذًا *** وَقَدْ يُسَمَّى شَاهِدًا (٣) ، ثُمَّ إِذَا
 ١٧٤ - مَتْنٌ بِمَعْنَاهُ أَتَى فَالشَّاهِدُ *** وَمَا خَلَا عَنْ كُلِّ ذَا مَقَارِدُ
 ١٧٥ - مِثَالُهُ ((لَوْ أَحَدُوا إِهَابَهَا)) *** فَلَفْظَةُ ((الدَّبَاغِ)) مَا أَتَى بِهَا
 ١٧٦ - عَنْ عَمْرٍو الْأَعْمَرِيِّ (٤) ابْنِ عُيَيْنَةَ (٥) وَقَدْ *** تُوْبِعَ (٦) عَمْرُو فِي الدَّبَاغِ فَاعْتَصِدُ
 ١٧٧ - ثُمَّ وَجَدْنَا ((أَيَّمَا إِهَابِ)) *** فَكَانَ فِيهِ شَاهِدٌ فِي الْبَابِ

- (١) قال البقاعي في النكت الوفية (١٤٩/ب) : ((قوله : ومالك عطفٌ على كلوا البلح أي : نحو كلوا ونحو مالك في تسمية ابن عثمان عمر ، وهو على حذف مضاف ، أي ونحو تسمية مالك فكأنه قيل ما سمي قال : سمي ابن عثمان ، أو يكون التقدير ونحو مالك في أن سمي فالخاصل أن مراده نحو هذا الحديث ، ونحو هذا السند)) .
 (٢) قال البقاعي في النكت الوفية (١٥٣ / أ) : ((يعني بأن يكون أهلاً للعصد بأن يكون فيه قوة فلو قال : أهل العصد فهو تابعٌ لكان أوضح لأنه يتبادر إلى الذهن أن معنى معتبر به معنى الاعتبار)) .
 (٣) قال البقاعي في النكت الوفية (١٥٣ / أ) : ((وهي المتابعة القاصرة ، وأما المتابعة التامة ، وهي متابعة الراوي نفسه عن شيخه فلا يسمى شاهداً ؛ لأنها هي المتابعة الحقيقية ، ومتى كانت المشاركة في ذلك الصحابي فهي متابعة سواء كانت باللفظ أو بالمعنى تامة أو قاصرة)) .
 (٤) بالدرج ؛ لضرورة الوزن .
 (٥) صُرِفَ للوزن .
 (٦) قال البقاعي في النكت الوفية (١٥٣ / أ) : ((هذه متابعة قاصرة ، والمتابعة التامة أن يتابع أحد ابن عيينة في الرواية عن عمرو والإتيان بلفظة الدباغ)) .

زِيَادَةُ الثَّقَاتِ

- ١٧٨ - وَأَقْبَلُ زِيَادَاتِ الثَّقَاتِ مِنْهُمْ *** وَمَنْ سِوَاهُمْ فَعَلَيْهِ الْمَعْظَمُ
 ١٧٩ - وَقِيلَ : لَا ، وَقِيلَ : لَا مِنْهُمْ ، وَقَدْ *** قَسَمَهُ الشَّيْخُ ، فَقَالَ : مَا انْفَرَدُ
 ١٨٠ - دُونَ الثَّقَاتِ ثِقَةً خَالَفَهُمْ *** فِيهِ صَرِيحًا فَهُوَ رَدٌّ عِنْدَهُمْ
 ١٨١ - أَوْ لَمْ يُخَالَفْ ، فَأَقْبَلْنَاهُ ، وَادَّعَى *** فِيهِ الْخَطِيبُ الْإِتِّمَاقَ مُجْمَعًا
 ١٨٢ - أَوْ خَالَفَ الْإِطْلَاقَ نَحْوُ ((جُعِلَتْ *** تَرْبَةُ الْأَرْضِ)) (١) فَهِيَ فَرْدٌ نُقِلَتْ
 ١٨٣ - فَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ احْتِجًا بِذَا *** وَالْوَصْلُ وَالْإِرْسَالُ مِنْ ذَا أُحْدَا
 ١٨٤ - لَكِنَّ فِي الْإِرْسَالِ جَرْحًا فَاقْتَضَى *** تَقْدِيمَهُ وَرَدَّ أَنْ مُقْتَضَى
 ١٨٥ - هَذَا قَبُولُ الْوَصْلِ إِذْ فِيهِ وَفِي *** الْجَرْحِ عِلْمٌ زَائِدٌ لِلْمُقْتَضَى

الْأَفْرَادُ

- ١٨٦ - الْفَرْدُ قِسْمَانِ ، فَفَرْدٌ مُطْلَقًا *** وَحُكْمُهُ عِنْدَ الشُّدُودِ سَبَقًا
 ١٨٧ - وَالْفَرْدُ بِالنِّسْبَةِ : مَا قَيَّدَتْهُ *** بِثِقَةٍ ، أَوْ بَلَدٍ ذَكَرَتْهُ
 ١٨٨ - أَوْ عَنْ فُلَانٍ نَحْوُ قَوْلِ الْقَائِلِ *** لَمْ يَرَوْهُ عَنْ بَكْرِ الْأَعْمَرِيِّ (٢) وَإِئْتِلَ

(١) يجعل همزة القطع في (الأرض) همزة وصل (الأرض) وتحريك اللام ليستقيم الوزن (وهو من ضرورات الشعر) .

(٢) الأصل في (إلاّ) أن تكون همزتها همزة قطع ، لكن الوزن لا يستقيم بها ، فأدرجها المصنف ليستقيم الوزن (أي جعلها همزة وصل) ، وهذه ضرورة من ضرورات الشعر .

١٨٩ - لَمْ يَرَوْهُ نَفَقَةً إِلَّا (١) (ضَمْرَةٌ) *** لَمْ يَرَوْهُ هَذَا غَيْرُ (٢) أَهْلِ الْبَصْرَةِ

١٩٠ - فَإِنْ يُرِيدُوا وَاحِدًا مِنْ أَهْلِهَا *** تَجَوُّزًا ، فَاجْعَلْهُ مِنْ أَوْلَاهَا

١٩١ - وَلَيْسَ فِي أَفْرَادِهِ النَّسَبِيَّةُ *** ضَعْفٌ لَهَا مِنْ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ

١٩٢ - لَكِنْ إِذَا قَبِدَ ذَلِكَ بِالنَّقَةِ *** فَحُكْمُهُ يَقْرُبُ مِمَّا أُطْلِقَهُ

المُعَلَّلُ

١٩٣ - وَسَمَّ مَا بَعَلَّةٍ مَشْمُولٌ *** مُعَلَّلًا ، وَلَا تَقُلْ : مَعْلُولٌ

١٩٤ - وَهِيَ عِبَارَةٌ عَنْ اسْبَابِ (٣) طَرَتْ *** فِيهَا غَمُوضٌ وَخَفَاءٌ أَثَرَتْ (٤)

١٩٥ - تُذَرِكُ بِالْخِلَافِ وَالْتَفَرُّدِ *** مَعَ قَرَائِنِ تُضْمُ ، يَهْتَدِي

١٩٦ - جَهْدُهَا إِلَى اطَّلَاعِهِ عَلَى *** تَصْوِيبِ إِسْأَلِ لِمَا قَدْ وَصَلَا

١٩٧ - أَوْ وَقَفَ مَا يُرْفَعُ ، أَوْ مَتَنٌ دَخَلَ *** فِي غَيْرِهِ ، أَوْ وَهَمٌ وَاهِمٌ حَصَلَ

١٩٨ - ظَنَّ فَأَمَضَى ، أَوْ وَقَفَ (٥) فَأَحْجَمًا *** مَعَ كَوْنِهِ ظَاهِرَهُ أَنْ سَلِمَا

١٩٩ - وَهِيَ (٦) تَجِيءُ غَالِبًا فِي السَّنَدِ *** تَقْدَحُ فِي الْمَتْنِ يَقْطَعُ مُسْنَدُ

(١) كذلك .

(٢) هكذا في النفايس ونسخ الشرح وجميع نسخ متن الألفية ، وجاء في ف و ع ((إلاّ)) مكان ((غير)) ولا يستقيم الوزن بها ويبدو أنه خطأ مطبعي .

(٣) بدرج الهمزة ؛ لضرورة الوزن .

(٤) كذا في جميع النسخ الخطية لشرح الألفية ، وفي ع و ف و (أ) : ((أثرت)) بالتاء وفي نسخة جـ : ((أثرت)) بناءين والصواب ما أثبتناه .

(٥) الأصل هنا (وَقَفَ) بالفتح ، ولا يصحُّ الوزن بها ، فَسُكِّنَتِ الْفَاءُ ثُمَّ أُدْغِمَتْ فِي فَاءِ (فَأَحْجَمًا) فَأَصْبَحَتْ فَاءً وَاحِدَةً صَوْتِيًّا ، وبهذا استقام الوزن .

(٦) الضمير في : ((وهي)) يعود على العلة القادحة الخفية .

٢٠٠ - أَوْ وَقَفَ مَرْفُوعٍ ، وَقَدْ لَا يَقْدَحُ (١) *** (كَالْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ) صَرَخُوا

٢٠١ - بِوَهْمِ (يَعْلَى بْنِ عُمَيْرٍ) : أَبْدَلَا *** (عَمْرًا) — (عَبْدَ اللَّهِ) حِينَ تَقَلَّا

٢٠٢ - وَعَلَّةُ الْمَتْنِ كَنَفِي الْبَسْمَلَةِ *** إِذْ ظَنَّ رَاوٍ نَفِيهَا فَنَقَلَهُ

٢٠٣ - وَصَحَّ أَنْ أَنْسَأَ يَقُولُ : (لا) *** أَحْفَظُ شَيْئًا فِيهِ حِينَ سُبُلًا (٢)

٢٠٤ - وَكَثُرَ التَّعْلِيلُ (٣) بِالْإِسْأَلِ *** لِلْوَصْلِ (٤) إِنْ يَقْوَى عَلَى اتِّصَالِ (٥)

- ٢٠٥ - وَقَدْ يُعْلَوْنَ بِكُلِّ قَدَحٍ *** فِسْقِي ، وَعَقْلِي ، وَنَوْعِ جَرَحٍ (٦)
 ٢٠٦ - وَمِنْهُمْ مَنْ يُطَلِّقُ اسْمَ الْعَلَّةِ *** لِعَبِيرٍ (٧) قَادِحٍ كَوَصْلِ ثِقَّةٍ
 ٢٠٧ - يَقُولُ : مَعْلُولٌ صَحِيحٌ كَالَّذِي *** يَقُولُ : صَحَّ مَعَ شُدُوذِ احْتِنَائِي
 ٢٠٨ - وَالنَّسَخُ سَمَّى (التَّرْمِذِيُّ) عِلَّهُ *** فَإِنْ يُرَدُّ فِي عَمَلٍ فَاجْتَحِ لَهُ

(١) في نسخة ق و س : ((لا تقدر)) ، وما أثبتناه من جميع النسخ الخطية لمتن الألفية ، وبقية نسخ الشرح الخطية

(٢) هذا البيت سقط من نسخة جـ من متن الألفية . وهو ثابت في جميع النسخ الخطية لشرح الألفية وفي المطبوعة ، وبقية النسخ الخطية لمتن الألفية ، وفي النفايس .

(٣) قال البقاعي في النكت الوفية (١٦٨ / أ) : ((لو قال الإعلال لكان أولى ، فالإرسال مراده به هنا المرسل وكذا الوصل مراده به الموصول ، أي : وكثر إعلال الموصول بالمرسل)) .

(٤) في نسخة ج من متن الألفية : ((بالوصل)) .

(٥) في نسخة ب من متن الألفية : ((اتصالي)) .

(٦) أي : ويعلونه بأي نوع كان من أنواع الجرح .

(٧) في نسخة ب من متن الألفية : ((بغير)) .

المُضْطَرِبُ

- ٢٠٩ - مُضْطَرِبُ الْحَدِيثِ : مَا قَدَّ وَرَدًا *** مُخْتَلِفًا مِنْ وَاحِدٍ فَأَزِيدَا
 ٢١٠ - فِي مَتْنِ (١) فِي سَنَدٍ إِنْ اتَّصَحَ *** فِيهِ تَسَاوِي الْخُلْفِ ، أَمَا إِنْ رَجَحَ
 ٢١١ - بَعْضُ الْوُجُوهِ لَمْ يَكُنْ مُضْطَرِبًا *** وَالْحُكْمُ لِلرَّاجِحِ مِنْهَا وَجَبًا
 ٢١٢ - كَالْحَطِّ لِلسُّتْرَةِ جَمَّ الْخُلْفِ *** وَالاضْطِرَابُ مُوجِبٌ لِلصَّغْفِ

المُدْرَجُ

- ٢١٣ - المُدْرَجُ : المُلْحَقُ آخِرَ الْخَبَرِ *** مِنْ قَوْلِ رَاوِي مَا ، بِلا فَصْلٍ ظَهَرَ
 ٢١٤ - نَحْوُ إِذَا قُلْتِ : (التَّشَهُدُ) وَصَلَّ *** ذَاكَ (زُهَيْرٌ) وَ (ابْنُ ثَوْبَانَ) فَصَلَ
 ٢١٥ - قُلْتُ (٢) : وَمِنْهُ مُدْرَجٌ قَبْلُ قَلْبٍ *** كـ (أَسْبَغُوا الوُضُوءَ وَيَلُّ لِلْعَقَبِ)
 ٢١٦ - وَمِنْهُ جَمْعُ مَا أَتَى كُلُّ طَرْفٍ *** مِنْهُ يَأْتِي بِوَاحِدٍ سَلَفًا
 ٢١٧ - كـ (وَأَيْلٍ) فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ قَدْ *** أُدْرِجَ (ثُمَّ جِئْتُهُمْ) وَمَا أَتَّحَدُ
 ٢١٨ - وَمِنْهُ أَنْ يُلْدَرْجَ بَعْضُ مُسْنَدٍ (٣) *** فِي غَيْرِهِ مَعَ اخْتِلَافِ السَّنَدِ
 ٢١٩ - نَحْوُ (وَلَا تَنَافَسُوا) فِي مَتْنٍ (لَا *** تَبَاغَضُوا) فَمُدْرَجٌ قَدْ تَقَالَا
 ٢٢٠ - مِنْ (٤) مَتْنٍ (لَا تَجَسَّسُوا) (٥) أُدْرِجَهُ *** (ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ) إِذْ أُخْرِجَهُ
 ٢٢١ - وَمِنْهُ مَتْنٌ عَنْ جَمَاعَةٍ وَرَدَّ *** وَبَعْضُهُمْ خَالَفَ بَعْضًا فِي السَّنَدِ
 ٢٢٢ - فَيَجْمَعُ الكُلَّ يَأْتِي ذَكَرَ *** كَمَتْنٍ (أَيُّ الذَّنْبِ أَكْبَرُ) الْخَبَرِ
 ٢٢٣ - فَإِنَّ (عَمْرًا) (٦) عِنْدَ (وَاصِلٍ) فَقَطَّ *** بَيْنَ (شَقِيقٍ) وَ (ابْنِ مَسْعُودٍ) سَقَطَ

- (١) باعتبار همزة (أو) همزة وصل ضرورة ؛ ليستقيم الوزن .
 (٢) في نسخة ب من متن الألفية : ((قيل)) .
 (٣) في النفائس : ((المسند)) .
 (٤) في نسخة ب و ج من متن الألفية : ((في)) .
 (٥) في النفائس : ((لا تحسبوا)) بالحاء المهملة .
 (٦) في نسخة (أ) من متن الألفية : ((عمرو)) .
 ٢٢٤ - وَزَادَ (١) (الاعمش) (٢) كَذَا (منصور) *** وَعَمَدُ (٣) الإِدْرَاجِ لَهَا مَحْظُورٌ

المَوْضُوعُ

- ٢٢٥ - شَرُّ الصَّيْفِ : الحَيْرُ المَوْضُوعُ *** الكَذِبُ ، المُخْتَلِقُ ، المَصْنُوعُ
 ٢٢٦ - وَكَيْفَ كَانَ لَمْ يُجِيزُوا ذِكْرَهُ *** لِمَنْ عِلْمٌ ، مَا لَمْ يُبَيِّنْ (٤) أَمْرَهُ
 ٢٢٧ - وَأَكْثَرَ الجَامِعِ فِيهِ إِذْ خَرَجَ *** لِمُطَلِقِ الضَّعْفِ ، عَنِّي (٥) : أبا القَرَجِ
 ٢٢٨ - وَالوَاضِعُونَ لِلْحَدِيثِ أَضْرَبُ *** أَضْرَهُمْ قَوْمٌ لِرُهْدِ نُسُبِهَا
 ٢٢٩ - قَدْ وَضَعُوها حِسْبَةً ، فَقَبِلَتْ *** مِنْهُمْ ، رُكُونًا لَهُمْ وَنَقَلَتْ
 ٢٣٠ - فَقَبِضَ اللهُ لَهَا نُقَادَهَا *** فَبَيَّنُوا بِتَقْلِهِمْ فَسَادَهَا
 ٢٣١ - نَحْوَ أَبِي عَصْمَةَ إِذْ رَأَى الْوَرَى *** زَعَمًا نَأَوْا عَنِ الْقُرَانِ (٦) ، فَافْتَرَى
 ٢٣٢ - لَهُمْ حَدِيثًا فِي فَضَائِلِ السُّورِ *** عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، فَبَسَمًا ابْتَكَرَ
 ٢٣٣ - كَذَا الْحَدِيثُ عَنِ أَبِي اعْتَرَفَ *** رَاوِيهِ بِالْوَضْعِ ، وَبَسَمًا افْتَرَفَ
 ٢٣٤ - وَكُلُّ مَنْ أَوْدَعَهُ كِتَابَهُ *** كَالوَاحِدِيِّ - مُخْطِيءٌ صَوَابُهُ

(١) قال البقاعي في النكت الوفية (١٧٥ / ب) : ((المفعول - وهو عمرو - محذوف لضيق النظم عنه ،
 فالتقدير : وزاده الأعمش ، فلو أنه قال : وزاده الأعمش أو منصور ، لكان أحسن من أجل ذكر المفعول ، ولا
 يضر الإتيان بأول بل ربما يكون متعيناً لأنه سيذكر أنه اختلف على الأعمش في زيادة عمرو فلم يغلب على الظن
 حينئذ أنه زاده)) .

(٢) بدرج همزة ((الأعمش)) أي جعلها همزة وصل لضرورة الوزن ، وكذلك همزة ((الإدراج)) في الشطر
 الثاني .

(٣) في نسخة ب من متن الألفية : ((عمداً)) .

(٤) أي : ذاكراه .

(٥) في نسخة (ب) و (ج) من متن الألفية : ((عنا)) .

(٦) بلا همز ؛ لضرورة الوزن .

٢٣٥ - وَجَوَزَ (١) الوَضْعَ عَلَى التَّرْغِيبِ *** قَوْمٌ ابْنِ كَرَّامٍ ، وَفِي التَّرْهِيْبِ

٢٣٦ - وَالوَاضِعُونَ (٢) بَعْضُهُمْ قَدْ صَنَعَا *** مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ ، وَبَعْضٌ وَضَعَا

- ٢٣٧ - كَلَامٌ بَعْضِ الْحُكْمَا فِي الْمُسْنَدِ *** وَمِنْهُ نَوْعٌ وَضَعَهُ لَمْ يُقْصِدِ
 ٢٣٨ - نَحْوُ حَدِيثٍ ثَابِتٍ (مَنْ كَثُرَتْ *** صَلَاتُهُ) الْحَدِيثُ ، وَهَلَّةٌ سَرَتْ
 ٢٣٩ - وَيُعْرَفُ الْوَضْعُ بِالْأَقْرَارِ ، وَمَا *** نُزِّلَ مِنْزِلَتُهُ ، وَرَبَّمَا
 ٢٤٠ - يُعْرَفُ بِالرُّكَّةِ قُلْتُ: اسْتَشْكَلَا *** (التَّبَجِيُّ) الْقَطْعُ بِالْوَضْعِ عَلَى
 ٢٤١ - مَا اعْتَرَفَ الْوَاضِعُ إِذْ قَدْ يَكْذِبُ *** بَلَى نَرُدُّهُ ، وَعَنْهُ نُضْرِبُ (٣)

المَقْلُوبُ

- ٢٤٢ - وَقَسَّمُوا الْمَقْلُوبَ قِسْمَيْنِ إِلَى : *** مَا كَانَ مَشْهُورًا بِرَأْوِ الْأَبْدَلَا
 ٢٤٣ - بِوَاحِدٍ نَظِيرُهُ ، كَمَا يَرِغَبَا *** فِيهِ ، لِلْأَعْرَابِ (٤) إِذَا مَا اسْتَعْرَبَا
 ٢٤٤ - وَمِنْهُ قَلْبُ (٥) سَنَدٍ لِمَتْنٍ *** نَحْوُ : امْتِحَانِهِمْ إِمَامَ الْفَنِّ
 ٢٤٥ - فِي مَائَةٍ لَمَّا آتَى بَعْدَ إِذَا *** فَرَدَّهَا ، وَجَوَّدَ الْإِسْنَادَا
 ٢٤٦ - وَقَلْبُ مَا لَمْ يُقْصِدِ الرَّوَاةُ *** نَحْوُ : (إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ ...)
 ٢٤٧ - حَدَّثَهُ - فِي مَجْلِسِ الْبُنَائِي - *** حَجَّاجٌ ، اعْنِي : ابْنُ أَبِي عُثْمَانَ
 ٢٤٨ - فَظَنَّهُ - عَنْ ثَابِتٍ - جَرِيرٌ ، *** بَيْنَهُ حَمَادُ الصَّرِيرُ

- (١) كذا في جميع النسخ الخطية لمتن وشرح الألفية و ف و ع ، وفي النفايس : ((وجوزوا)) بالجمع .
 (٢) كذا في النسخ الخطية لمتن وشرح الألفية و ف و ع ، وفي النفايس : ((والوضعون)) .
 (٣) قال في فتح الباقي (١ / ٢٨٢) : أي نعرض فلا نخرج به . وانظر : لسان العرب (١ / ٣٤٥) ، مادة (ضرب) .
 (٤) بدرج الهمزة للوزن .
 (٥) قبل هذا في فتح المغيث : ((العمدة)) وليس بشيء .

تَنْبِيهَاتٌ

- ٢٤٩ - وَإِنْ تَجَدَّ مَتْنًا ضَعِيفَ السَّنَدِ *** فَقُلْ : ضَعِيفٌ ، أَي : بِهِذَا فَاقْصِدِ
 ٢٥٠ - وَلَا تُضَعِّفْ مُطْلَقًا بِنَاءَ (١) *** عَلَى الطَّرِيقِ ، إِذْ لَعَلَّ جَاءَ
 ٢٥١ - بِسَنَدٍ مُجَوِّدٍ ، بَلْ يَقِفُ *** ذَاكَ عَلَى حُكْمِ إِمَامٍ يَصِفُ
 ٢٥٢ - بَيَانَ ضَعْفِهِ ، فَإِنْ أَطْلَقَهُ *** فَالشَّيْخُ فِيمَا بَعْدَهُ حَقَّقَهُ
 ٢٥٣ - وَإِنْ تُرِدْ تَقْلًا لِرَوَاهِ ، أَوْ لِمَا *** يُشَكُّ فِيهِ لَا يَأْسَادِهِمَا (٢)
 ٢٥٤ - فَاتِ بَتَمْرِ بِيضٍ كـ (يُرْوَى) وَاجْزِمِ *** بِتَقْلٍ مَا صَحَّ كـ (قَالَ) فَاعْلَمْ (٣)
 ٢٥٥ - وَسَهَّلُوا فِي غَيْرِ مَوْضُوعٍ رَوَوْا *** مِنْ غَيْرِ تَبْيِينٍ لِضَعْفٍ ، وَرَأَوْا
 ٢٥٦ - بَيَانَهُ فِي الْحُكْمِ وَالْعَقَائِدِ *** عَنِ (ابْنِ مَهْدِيٍّ) وَغَيْرِ وَاحِدٍ

مَعْرِفَةٌ مَنْ تُقْبَلُ رَوَايَتُهُ وَمَنْ تُرَدُّ

- ٢٥٧ - أَجْمَعَ جُمْهُورُ أَيْمَةِ الْأَثَرِ *** وَالْفَقْهُ فِي قَبُولِ نَاقِلِ الْخَبَرِ

- ٢٥٨ - بَأَنْ يَكُونَ ضَابِطاً مُعَدَّلاً (٤) *** أَي: يَقِظاً ، وَلَمْ يَكُنْ مُعَقِّلاً
 ٢٥٩ - يَحْفَظُ إِنْ حَدَّثَ حِفْظاً ، يَحْوِي (٥) *** كِتَابَهُ إِنْ كَانَ مِنْهُ يَرَوِي
 ٢٦٠ - يَعْلَمُ مَا فِي اللَّفْظِ مِنْ إِحَالِهِ *** إِنْ يَرُو بِالْمَعْنَى ، وَفِي الْعِدَالَةِ
 ٢٦١ - بَأَنْ يَكُونَ مُسْلِماً ذَا عَقْلِ *** قَدْ بَلَغَ الْحُلْمَ سَلِيمَ الْفِعْلِ

(١) في نسخة أ و ب من متن الألفية : ((بناء)) .

(٢) كذا في جميع النسخ الخطية لمتن وشرح الألفية ، وفي النفاثس : ((بإسناديهما)) ، وقال البقاعي : ((الضمير فيه للواهي والذي يشك فيه أي : إذا نقلت الضعيف بغير سندٍ أو المشكوك في ضعفه بغير سند)) . النكت الوفية (١٩٣ / أ) ..

(٣) في نسخة ج من متن الألفية : ((واعلم)) .

(٤) في (النفاثس) : ((معتدلاً)) .

(٥) في فتح المغيث : ((ويحوي)) ولم ترد في شيء من النسخ الخطية والمطبوعة .

٢٦٢ - مِنْ فِسْقٍ أَوْ (١) خَرَمٍ مُرْوَعَةٍ وَمَنْ *** زَكَاهُ عَدْلَانِ ، فَعَدْلٌ مُؤْتَمَنٌ

٢٦٣ - وَصَحَّحَ (٢) اِكْفَاؤُهُمْ بِالْوَاحِدِ *** جَرَحًا وَتَعْدِيلًا خِلَافَ الشَّاهِدِ

٢٦٤ - وَصَحَّحُوا (٣) اسْتِغْنَاءَ (٤) ذِي الشُّهُرَةِ عَنْ *** تَرْكِيَةِ ، كَمَا (مَالِكٍ) نَجْمِ السُّنَنِ

٢٦٥ - (وَلابن عبد البر) كُلُّ مَنْ عَنِي *** بِحَمَلِهِ الْعِلْمَ وَلَمْ يُوهَنْ

٢٦٦ - فَإِنَّهُ (٥) عَدْلٌ بِقَوْلِ الْمُصْطَفَى *** (يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمَ) لَكِنْ خَوْلَفَا

٢٦٧ - وَمَنْ يُوَافِقُ غَالِبًا ذَا الضَّبْطِ *** فَضَابِطٌ ، أَوْ نَادِرًا فَمُخْطِئِي (٦)

٢٦٨ - وَصَحَّحُوا قَبُولَ تَعْدِيلِ بِلَا *** ذِكْرٍ لِأَسْبَابِ لَهُ ، أَنْ تَقْتُلَا (٧)

٢٦٩ - وَلَمْ يَرَوْ قَبُولَ جَرَحِ أُبَيْهِمَا *** لِخُلْفِ فِي أَسْبَابِهِ ، وَرَبَّمَا

٢٧٠ - اسْتَفْسَرَ الْجَرَحُ فَلَمْ يَقْدَحْ ، كَمَا *** فَسَّرَهُ (شُعْبَةُ) بِالرُّكُضِ ، فَمَا

٢٧١ - هَذَا الَّذِي عَلَيْهِ حُفَاظُ الْأَثَرِ *** كَمَا (شَيْخِي الصَّحِيحِ) مَعَ أَهْلِ النَّظَرِ

٢٧٢ - فَإِنْ يُقَالُ : (قَالَ بِيَانٌ مَنْ جَرَحَ) *** كَذَا إِذَا قَالُوا (٨) : (لَمَتْنِ لَمْ يَصِحْ)

(١) بوصل همزة ((أو)) لإقامة الوزن .

(٢) في (النفاثس) والفتح المغيث : ((وصححوا)) .

(٣) في نسخة ن : ((وصحح)) ، وأشار الناسخ في الحاشية إلى أن في نسخة : ((وصححوا)) ، وانظر : النكت الوفية (١٩٨ / أ) .

(٤) كذا في جميع النسخ الخطية لمتن وشرح الألفية و ف و النفاثس ، وفي ع : ((باستغناء)) وهو تحريفٌ قبيحٌ .

(٥) كذا في جميع النسخ الخطية لمتن وشرح الألفية و ف و النفاثس ، وفي ع : ((فان)) .

(٦) في نسخة أ من متن الألفية : ((فخطي)) ، والصواب ما أثبت .

(٧) في نسخة أ و ب من متن الألفية : ((يثقل)) .

(٨) في نسخة ب من متن الألفية : ((إذا قيل)) .

- ٢٧٣ - وَأَبَهُمُوا ، فَالشَّيْخُ قَدْ أَجَابَا *** أَنْ يَجِبَ الْوَقْفُ إِذَا اسْتَرَابَا
- ٢٧٤ - حَتَّى يُبَيِّنَ بَحْثُهُ قَبُولَهُ *** كَمَنْ أَوْلُو الصَّحِيحِ خَرَجُوا لَهُ
- ٢٧٥ - فَفِي (الْبُخَارِيِّ) أَحْبَابًا (عَكْرَمَةَ) *** مَعَ (١) (ابْنِ مَرْزُوقٍ) ، وَغَيْرُ تَرْجُمَةٍ
- ٢٧٦ - وَاحْتَجَّ (مُسْلِمٌ) بِمَنْ قَدْ ضَعَّفَا *** نَحْوَ (سُوَيْدٍ) إِذْ بَجَرَحَ مَا اكْتَفَى
- ٢٧٧ - قُلْتُ : وَقَدْ قَالَ (أَبُو الْمَعَالِي) *** وَاخْتَارَهُ تَلْمِيذُهُ (الْغَزَالِي)
- ٢٧٨ - وَ(ابْنُ الْخَطِيبِ) الْحَقُّ أَنْ يُحْكَمَ بِمَا *** أَطْلَقَهُ الْعَالِمُ (٢) بِأَسْبَابِهِمَا
- ٢٧٩ - وَقَدَّمُوا الْجَرْحَ ، وَقِيلَ : إِنْ ظَهَرَ *** مَنْ عَدَلَ الْأَكْثَرَ فَهُوَ الْمُعْتَبَرُ
- ٢٨٠ - وَمُبْهَمُ التَّعْدِيلِ لَيْسَ يَكْتَفِي *** بِهِ (الْخَطِيبُ) وَالْفَقِيهُ (الصَّيْرَفِيُّ)
- ٢٨١ - وَقِيلَ : يَكْفِي ، نَحْوُ أَنْ يُقَالَ : *** حَدَّثَنِي الثَّقَةُ ، بَلْ لَوْ قَالَ :
- ٢٨٢ - جَمِيعُ أَشْيَاخِي ثِقَاتٌ لَوْ لَمْ *** أَسْمَ ، لَا يُقْبَلُ مَنْ قَدْ أَبْهَمَ
- ٢٨٣ - وَبَعْضُ مَنْ حَقَّقَ لَمْ يَرُدَّهُ *** مِنْ عَالِمٍ فِي حَقِّ مَنْ قَدَّدهُ
- ٢٨٤ - وَلَمْ يَرَوْا فُتْيَاهُ أَوْ عَمَلَهُ *** - عَلَى وَفَاقِ الْمُنَنِ - تَصْحِيحًا لَهُ
- ٢٨٥ - وَلَيْسَ تَعْدِيلًا عَلَى الصَّحِيحِ *** رِوَايَةُ الْعَدْلِ عَلَى التَّصْرِيحِ
- ٢٨٦ - وَاخْتَلَفُوا : هَلْ يُقْبَلُ الْمَجْهُولُ ؟ *** وَهُوَ - عَلَى ثَلَاثَةٍ - مَجْعُولٌ
- ٢٨٧ - مَجْهُولٌ عَيْنٌ : مَنْ لَهُ رَأَوْ فَقَطْ *** وَرَدَّهَ الْأَكْثَرُ ، وَالْقِسْمُ الْوَسْطَى :
- ٢٨٨ - مَجْهُولٌ حَالٍ بَاطِنٍ وَظَاهِرٍ *** وَحُكْمُهُ : الرَّدُّ لَدَى الْجَمَاهِرِ ،

(١) في ع و ف : ((عن)) ، وما أثبتناه من نسخة أ و ب و جـ والفتاس من متن الألفية.

(٢) سَكَنَ لِمُضَرَّةِ الْوِزْنِ .

- ٢٨٩ - وَالثَّلَاثُ : الْمَجْهُولُ لِلْعَدَالَةِ *** فِي بَاطِنٍ فَقَطْ . فَقَدْ رَأَى لَهُ
- ٢٩٠ - حُجِّيَّةً - فِي الْحُكْمِ - بَعْضُ مَنْ مَنَعَ *** مَا قَبْلَهُ ، مِنْهُمْ (سَلِيمٌ) فَقَطَعَ
- ٢٩١ - بِهِ ، وَقَالَ الشَّيْخُ : إِنَّ الْعَمَلَا *** يُشْبِهُهُ أَنَّهُ عَلَى ذَا جُعْلَا
- ٢٩٢ - فِي كُتُبِ مِنَ الْحَدِيثِ اشْتَهَرَتْ *** خَيْرَةٌ بَعْضُ مَنْ بِهَا تَعَدَّرَتْ
- ٢٩٣ - فِي بَاطِنِ الْأَمْرِ ، وَبَعْضُ يُشْهَرُ *** ذَا الْقِسْمِ مَسْتَوْرًا ، وَفِيهِ نَظْرُ
- ٢٩٤ - وَالْخُلْفِ فِي مُبْتَدِعٍ مَا كُفِّرَا *** قِيلَ : يُرَدُّ مُطْلَقًا ، وَاسْتَنْكَرَا
- ٢٩٥ - وَقِيلَ : بَلْ إِذَا اسْتَنْحَلَ الْكَذِبَا *** نُصِرَةَ مَذْهَبَ لَهُ ، وَنُسْبَا
- ٢٩٦ - (لِلشَّافِعِيِّ) ، إِذْ يَقُولُ : أَقْبَلُ *** مِنْ غَيْرِ خَطَابِيَّةٍ مَا نَقَلُوا
- ٢٩٧ - وَالْأَكْثَرُونَ - وَرَأَهُ الْأَعْدَلَا - *** رَدُّوا دُعَاتِهِمْ فَقَطْ ، وَنَقَلَا
- ٢٩٨ - فِيهِ (ابْنُ حَبَّانٍ) اتَّفَقَا ، وَرَوَوْا *** عَنْ أَهْلِ بَدْعٍ فِي الصَّحِيحِ مَا دَعَوْا
- ٢٩٩ - وَ(لِلْحَمِيدِيِّ) وَالْإِمَامِ (أَحْمَدَا) *** بِأَنْ مَنْ لِكَذِبِ (١) تَعَمَّدَا
- ٣٠٠ - أَيْ فِي الْحَدِيثِ ، لَمْ نَعُدْ تَقْبَلُهُ *** وَإِنْ يَتَّبِعْ ، وَ(الصَّيْرَفِيُّ) مِثْلَهُ
- ٣٠١ - وَأَطْلَقَ الْكَذِبَ ، وَزَادَ : أَنْ مَنْ *** ضَعَّفَ نَقْلًا لَمْ يُفَوِّ بِعَدَانِ
- ٣٠٢ - وَلَيْسَ كَالشَّاهِدِ ، وَ(السَّمْعَانِي) *** أَبُو الْمُظَفَّرِ يَرَى فِي الْجَانِي

- ٣٠٣ - بَكَذِبَ فِي خَيْرِ إِسْقَاطٍ مَا *** لَهُ مِنَ الْحَدِيثِ قَدْ تَقَدَّمَ
٣٠٤ - وَمَنْ رَوَى عَنْ ثِقَةٍ فَكَذَّبَهُ *** فَقَدْ تَعَارَصَا ، وَلَكِنْ كَذَّبَهُ

(١) في النفائس : ((للكذب قد)) .

- ٣٠٥ - لَا تُثَبِّتَنَّ بِقَوْلِ شَيْخِهِ ، فَقَدْ *** كَذَّبَهُ الْآخِرُ ، وَارْدُدْ مَا جَحَدَ (١)
٣٠٦ - وَإِنْ يَرُدُّهُ بـ (لَا أَذْكَرُ) أَوْ *** مَا يَقْتَضِي نَسْيَانَهُ ، فَقَدْ رَأَوْا
٣٠٧ - الْحُكْمَ لِلذَّاكِرِ عِنْدَ الْمُعْظَمِ *** وَحُكْمِي الْإِسْقَاطُ عَنْ بَعْضِهِمْ
٣٠٨ - كَقِصَّةِ الشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ إِذْ *** نَسِيَهُ (سُهَيْلٌ) الَّذِي أُخِذَ
٣٠٩ - عَنْهُ ، فَكَانَ بَعْدَ عَن (رَبِيعَةَ) *** عَن نَفْسِهِ يَرَوِيهِ لَنْ يُضَيِّعَهُ
٣١٠ - وَ(الشَّافِعِي) نَهَى (ابْنَ عَبْدِ الْحَكَمِ) *** يَرَوِي عَنِ الْحَيِّ لِحُوفِ التُّهَمِ
٣١١ - وَمَنْ رَوَى بِأَجْرَةٍ لَمْ يَقْبَلِ *** (إِسْحَاقُ) وَ(الرَّازِيُّ) وَ(ابْنُ حَنْبَلٍ)
٣١٢ - وَهُوَ شَبِيهُ أَجْرَةِ الْقُرْآنِ *** يَحْرُمُ مِنْ مُرُوءَةِ الْإِنْسَانِ
٣١٣ - لَكِنْ (أَبُو نُعَيْمِ الْفَضْلِ) أَخَذَ *** وَغَيْرُهُ تَرَخُّصًا ، فَإِنْ نَبَذَ
٣١٤ - شُعْلًا بِهِ - الْكَسْبَ أَجْرَ إِرْفَاقًا *** أَفْتَى بِهِ الشَّيْخُ (أَبُو إِسْحَاقَ)
٣١٥ - وَرَدَّ ذُو تَسَاهُلٍ فِي الْحَمْلِ *** كَالنَّوْمِ وَالْأَدَا كَلًا مِنْ أَصْلِ
٣١٦ - أَوْ قَبْلَ التَّلْقِينِ ، أَوْ قَدْ (٢) وَصِفًا *** بِالْمُنْكَرَاتِ كَثْرَةً ، أَوْ عُرْفًا
٣١٧ - بِكَثْرَةِ السَّهْوِ ، وَمَا حَدَّثَ مِنْ *** أَصْلِ صَحِيحٍ فَهُوَ رَدٌّ ، ثُمَّ إِنْ
٣١٨ - بَيَّنَّ (٣) لَهُ غَلْطَهُ فَمَا رَجَعَ *** سَقَطَ عِنْدَهُمْ حَدِيثُهُ جُمْعَ
٣١٩ - كَذَا (الْحَمِيدِيُّ) مَعَ (ابْنِ حَنْبَلٍ) *** وَ(ابْنِ الْمُبَارَكِ) رَأَوْا فِي الْعَمَلِ

(١) هذا البيت سقط من نسخة جـ من متن الألفية ، وألحقه الناسخ في جانب صفحة المخطوط ، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على مقابله على أصله المتسخ منه ، والله أعلم .

(٢) في النفائس : ((بلا قد)) .

(٣) بتسكين النون لضرورة الوزن ، وانظر : النكت الوفية (٢٣٣ / أ) .

- ٣٢٠ - قَالَ : وَفِيهِ نَظْرٌ ، نَعَمْ إِذَا *** كَانَ عِنَادًا مِنْهُ مَا يُنْكَرُ ذَا
٣٢١ - وَأَعْرَضُوا فِي هَذِهِ الدُّهُورِ *** عَنِ اجْتِمَاعِ هَذِهِ الْأُمُورِ
٣٢٢ - لِعُسْرِهَا ، بَلْ يُكْتَفَى بِالْعَقْلِ *** الْمُسْلِمِ الْبَالِغِ ، غَيْرِ الْفَاعِلِ
٣٢٣ - لِلْفِسْقِ ظَاهِرًا ، وَفِي الصَّبْطِ بَأَنَّ *** يَثْبُتَ مَا رَوَى بِخَطِّ مُؤْتَمَنٍ
٣٢٤ - وَأَنَّهُ يَرَوِي مِنْ أَصْلِ وَافَقًا *** لِأَصْلِ شَيْخِهِ ، كَمَا قَدْ سَبَقَا
٣٢٥ - لِنَحْوِ ذَاكَ (الْبَيْهَقِيُّ) ، فَلَقَدْ *** آلَ السَّمَاعُ لِتَسْلُسُلِ السَّنَدِ

مَرَاتِبُ التَّعْدِيلِ

- ٣٢٦ - وَالْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ قَدْ هَدَبَهُ *** (ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ) (١) إِذْ رَتَبَهُ

- ٣٢٧ - وَالشَّيْخُ زَادَ فِيهِمَا ، وَزِدْتُ *** مَا فِي كَلَامِ أَهْلِهِ وَجَدْتُ
 ٣٢٨ - فَأَرْفَعُ التَّعْدِيلَ : مَا كَرَّرْتَهُ *** كَرَسْنَةً (تَبَّتِ) وَلَوْ أَعَدَّتْهُ
 ٣٢٩ - ثُمَّ يَلِيهِ (ثِقَّةٌ) أَوْ (٢) (تَبَّتِ) أَوْ *** (مُتَّقِنٌ) (٣) أَوْ (حُجَّةٌ) أَوْ إِذَا عَزَّوْا
 ٣٣٠ - الْحِفْظُ أَوْ صَبَطًا لِعَدْلٍ وَيَلِي (٤) *** (لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ) (٥) (صَلُوقٌ) وَصَلِ
 ٣٣١ - بِذَاكَ (مَأْمُونًا) (خَيْرًا) وَتَلَا *** (مَحَلُّهُ الصَّدَقُ) رَوَوْا عَنْهُ إِلَى

- (١) بلا تنوين لضرورة الوزن ، وإن أبقِيَ التنوين فمع وصل همزة (إذ) ليستقيم الوزن .
 (٢) الهمزات في (أو) في هذا البيت سوى الأولى مدرجة ؛ لضرورة الوزن .
 (٣) في النفاثس : ((متفق)) ، والأولى ما أثبت .
 (٤) في نسخة جـ من متن الألفية : ((وتلي)) ، وكذا في نسخة ق و س من شرح الألفية .
 (٥) بعد هذا في (النفاثس) و (فتح المغيث) : ((أو)) ، ولم ترد قي شيء من النسخ الخطية .
 (٦) في نسخة أ و ب و جـ : ((ما هو وكذا)) ، ولا يستقيم الوزن هكذا ، وهو في النفاثس وفتح المغيث : ((
 كذا)) بلا واو وهو الصحيح ، إلا إذا سكن الواو في
 ((هو)) لضرورة الوزن .

- ٣٣٢ - الصَّدَقُ مَا هُوَ كَذَا (٦) شَيْخٌ وَسَطٌ *** أَوْ وَسَطٌ فَحَسَبُ أَوْ شَيْخٌ فَقَطْ
 ٣٣٣ - وَ(صَالِحُ الْحَدِيثِ) أَوْ (مُقَابِلُهُ) *** (جَيِّدُهُ) ، (حَسَنُهُ) ، (مُقَابِلُهُ)
 ٣٣٤ - صُوَيْلِحٌ صَلُوقٌ أَنْ (١) شَاءَ اللَّهُ *** أَرْجُو بَأْنَ (لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ) عَرَاهُ (٢)
 ٣٣٥ - وَ (ابْنُ مَعِينٍ) قَالَ : مَنْ أَقُولُ : (لَا *** بَأْسَ بِهِ) فَثِقَّةٌ وَتَقْلًا
 ٣٣٦ - أَنْ ابْنَ مَهْدِيٍّ أَجَابَ مَنْ سَأَلَ : *** أَثِقَّةٌ كَانَ أَبُو خَلْدَةَ ؟ بَلْ
 ٣٣٧ - كَانَ (صَدُوقًا) (خَيْرًا) (مَأْمُونًا) *** (الثَّقَّةُ) (التُّورِيُّ) لَوْ تَعُونَا
 ٣٣٨ - وَرَبَّمَا وَصَفَ ذَا الصَّدَقِ وَسَمَّ *** ضَعْمًا بِ(صَالِحِ الْحَدِيثِ) إِذْ يَسَمُّ

مَرَاتِبُ التَّنَجْرِيحِ

- ٣٣٩ - وَأَسْوَأُ التَّنَجْرِيحِ : (كَذَّابٌ) (يَضَعُ) *** (يَكْذِبُ) وَصَاعٌ وَدَجَالٌ وَصَعُ
 ٣٤٠ - وَبَعْدَهَا مَتَّهَمٌ بِالْكَذِبِ *** (وَسَاقِطٌ) وَ(هَالِكٌ) فَاجْتَنِبْ
 ٣٤١ - وَذَاهِبٌ مَتْرُوكٌ أَوْ (٣) فِيهِ نَظَرٌ *** وَ(سَكَّوْا عَنْهُ) (بِهِ لَا يُعْتَبَرُ)
 ٣٤٢ - وَ(لَيْسَ بِالثَّقَّةِ) ثُمَّ (رُدًّا *** حَدِيثُهُ) كَذَا (ضَعِيفٌ جَدًّا)
 ٣٤٣ - (وَاهٍ بِمَرَّةٍ) وَ(هُمْ قَدْ طَرَحُوا *** حَدِيثَهُ) وَ(أَرَمَ بِهِ مُطْرَحٌ)
 ٣٤٤ - (لَيْسَ بِشَيْءٍ) (لَا يُسَاوِي شَيْئًا) *** ثُمَّ (ضَعِيفٌ) وَكَذَا إِنْ جِئْنَا

- (١) بدرج همزة ((إن)) ؛ لضرورة الوزن .
 (٢) في لفظة (الله) و (عراه) زيادة ساكن بعد وتد مجموع - (وإن جاء القطع في لفظة (الله) وهو حذف
 ساكن الوتد المجموع وتسكين ما قبله) - وهذا إنما يجوز في مجزوء البسيط والكامل ، وقد أجراه الحافظ - رحمه الله

- هنا على تشبيهه الرجز بما ، والعروضيون لا يجوزون ذلك ، وانظر : النكت الوفية ٢٣٥ / أ .

(٣) بوصل همزة ((أو)) لضرورة الوزن .

٣٤٥ - بِمُنْكَرِ الْحَدِيثِ أَوْ مُضْطَرِبَهُ *** (وَإِهِ) وَ(ضَعَّفُوهُ) (لَا يُحْتَجُّ بِهِ)

٣٤٦ - وَبَعْدَهَا (فِيهِ مَقَالٌ) (ضَعَّفَ) *** وَفِيهِ ضَعْفٌ تُنْكَرُ (١) وَتَعْرِفُ

٣٤٧ - (لَيْسَ بِذَلِكَ بِالْمَتِينِ بِالْقَوِيِّ) *** بِحُجَّةٍ بَعْمَدَةٍ بِالْمَرْضِيِّ

٣٤٨ - لِلضَّعْفِ مَا هُوَ فِيهِ خُلْفٌ طَعْنُوا *** فِيهِ كَذَا (سَيِّئٌ حَفِظَ لَيْنٌ)

٣٤٩ - (تَكَلَّمُوا فِيهِ) وَكُلٌّ مِنْ ذِكْرٍ *** مِنْ بَعْدِ شَيْئًا بِحَدِيثِهِ اعْتَبِرْ (٢)

مَتَى يَصِحُّ تَحْمُلُ الْحَدِيثِ أَوْ يُسْتَحَبُّ؟

٣٥٠ - وَقَبَلُوا مِنْ مُسْلِمٍ تَحْمَلًا *** فِي كُفْرِهِ كَذَا صَبِيَّ حُمَلًا

٣٥١ - ثُمَّ رَوَى بَعْدَ الْبُلُوغِ وَمَنْعَ *** قَوْمٌ هُنَا وَرَدَّ (كَالَسَبْطَيْنِ) مَعَ

٣٥٢ - إِحْضَارِ أَهْلِ الْعِلْمِ لِلصَّيَّانِ ثُمَّ *** قَبُولُهُمْ مَا حَدَّثُوا بَعْدَ الْحُلْمِ

٣٥٣ - وَطَلَبِ الْحَدِيثِ فِي الْعَشْرِينَ *** عِنْدَ (الزُّبَيْرِيِّ) أَحَبُّ حِينَ

٣٥٤ - وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ (أَهْلُ الْكُوفَةِ) *** وَالْعَشْرُ فِي (الْبَصْرَةِ) كَالْمَأْلُوفَةِ

٣٥٥ - وَفِي الثَّلَاثِينَ (لَأَهْلِ الشَّامِ) *** وَيَنْبَغِي تَقْيِيدُهُ بِالْفَهْمِ

٣٥٦ - فَكَتَبَهُ بِالضَّبِطِ ، وَالسَّمَاعُ *** حَيْثُ يَصِحُّ ، وَبِهِ نَزَاعٌ

٣٥٧ - فَالْخَمْسُ (٣) لِلْجُمْهُورِ ثُمَّ الْحُجَّةُ *** قِصَّةُ (مَحْمُودٍ) وَعَقْلُ الْمَجَّةِ

(١) هكذا في النسخ كلها ، وفيه زحاف الكف وهو حذف السابع الساكن ، ولا يجيء في الرجز فهو خطأ

عروضي ، إلا إذا أشبعت حركة الراء في (تكرُّ)، وفي هذا ثقل .

(٢) قال البقاعي : ((وكلُّ مَنْ ذَكَرَ)) مبتدأ مضاف إلى ((مَنْ)) و ((بعد)) مجرور بـ ((مِنْ)) ومضاف إلى ((

شئنا)) ولفظه محكي ، والجذر في محلِّه ، و ((اعتبر)) خبر المبتدأ ، و ((بحديثه)) متعلق بالخبر . النكت الوفية

٢٤٠ / أ .

(٣) في نسخة ب من متن الألفية : ((والحمد لله)) .

٣٥٨ - وَهُوَ ابْنُ خَمْسَةِ وَقِيلَ أَرْبَعَةٌ *** وَلَيْسَ فِيهِ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ

٣٥٩ - بَلِ الصَّوَابُ فَهَمُّهُ الْخَطَابَا *** مُمَيِّزًا وَرَدُّهُ الْجَوَابَا

٣٦٠ - وَقِيلَ : (لَا بِنِ حَتْبَلٍ) فَرَجُلٌ *** قَالَ : لِخَمْسِ عَشْرَةِ التَّحْمَلِ

٣٦١ - يَجُوزُ لَا فِي دُونِهَا ، فَعَلَّطَهُ *** قَالَ : إِذَا عَقَلَهُ وَضَبَطَهُ

٣٦٢ - وَقِيلَ : مَنْ بَيْنَ الْحِمَارِ وَالْبَقَرِ *** فَرَقَّ سَامِعٌ ، وَمَنْ لَا فَحَصَرَ

٣٦٣ - قَالَ : بِهِ الْحَمَالُ وَابْنُ الْمُقْرِي *** سَمِعَ لِابْنِ أَرْبَعِ ذِي ذُكْرِ

أَفْسَامُ التَّحْمَلِ وَأَوَّلُهَا : سَمَاعُ لَفْظِ الشَّيْخِ

٣٦٤ - أَعْلَى وَجُوهُ الْأَخْذِ عِنْدَ الْمُعْظَمِ *** وَهِيَ تِمَانٍ : لَفْظُ شَيْخِ فَاعْلَمِ

- ٣٦٥ - كَنَابًا او (١) حَفِظًا وَقُلْ: (حَدَّثَنَا) *** (سَمِعْتُ) ، أَوْ (أَخْبَرَنَا) ، (أَبَانًا)
 ٣٦٦ - وَقَدَّمَ (الْخَطِيبُ) أَنْ يَقُولًا: *** (سَمِعْتُ) إِذْ لَا يَقْبَلُ (٢) التَّأْوِيلَ
 ٣٦٧ - وَبَعْدَهَا (حَدَّثَنَا) ، (حَدَّثَنِي) *** وَبَعْدَ ذَا (أَخْبَرَنَا) ، (أَخْبَرَنِي)
 ٣٦٨ - وَهُوَ كَثِيرٌ وَ (يَزِيدُ) اسْتَعْمَلَهُ *** وَغَيْرُ وَاحِدٍ لِمَا قَدْ حَمَلَهُ
 ٣٦٩ - مِنْ لَفْظِ شَيْخِهِ، وَبَعْدَهُ تَلَا: *** (أَبَانًا) ، (تَبَانًا) وَقَلَّلَا
 ٣٧٠ - وَقَوْلُهُ: (قَالَ لَنَا) وَنَحْوَهَا *** كَقَوْلِهِ: (حَدَّثَنَا) لَكِنَّهَا
 ٣٧١ - الْغَالِبُ اسْتَعْمَلَهَا (٣) مُذَاكَرَةً *** وَدُونَهَا (قَالَ) بِلَا مُجَارَرَةٍ (٤)

(١) بوصل همزة ((أو)) لضرورة الوزن .

(٢) في نسخة جـ من متن الألفية : ((تقبل)) .

(٣) في نسخة جـ من متن الألفية : ((في استعمالها)) وهو خطأ في الوزن .

(٤) في ف و ع والنفائس وفتح المغيث : ((مجارره)) بالواو ثم الراء ، وما أثبتناه من النسخ الخطية ، ومن جميع متن الألفية ، وهو كذلك عند السيوطي في شرحه ص ٣٦٤ ، وقد نصَّ عليه المصنف كما سيأتي إذ قال : ((بركائين)) .

- ٣٧٢ - وَهِيَ عَلَى السَّمَاعِ إِنْ يُدْرَ اللَّيْ *** لَا سِيمًا مِنْ عَرَفُوهُ فِي الْمُنْضِي
 ٣٧٣ - أَنْ لَا يَقُولَ ذَا بَعِيرٍ (١) مَا سَمِعَ *** مِنْهُ (كَحَجَّاجٍ) وَلَكِنْ (٢) يَمْتَنِعُ
 ٣٧٤ - عُمُومُهُ عِنْدَ الْخَطِيبِ وَقُصِرَ *** ذَاكَ عَلَى الَّذِي بَدَأَ الْوَصْفَ اشْتَهَرَ
 الثَّانِي : الْقِرَاءَةُ عَلَى الشَّيْخِ
 ٣٧٥ - ثُمَّ الْقِرَاءَةُ الَّتِي نَعْتَهَا *** مُعْظَمُهُمْ عَرَضًا سَوَا (٣) قَرَأَتْهَا
 ٣٧٦ - مِنْ حِفْظٍ أَوْ كِتَابٍ او (٤) سَمِعْنَا *** وَالشَّيْخُ حَافِظٌ لِمَا عَرَضْنَا
 ٣٧٧ - أَوْلَا ، وَلَكِنْ أَصْلُهُ يُمَسِّكُهُ *** بِنَفْسِهِ ، أَوْ تَقَّةٌ مُمَسِّكُهُ
 ٣٧٨ - قُلْتُ : كَذَا إِنْ تَقَّةٌ مِمَّنْ سَمِعَ *** يَحْفَظُهُ (٥) مَعَ اسْتِمَاعٍ فَاقْتِنِعْ
 ٣٧٩ - وَأَجْمَعُوا أَخْذًا بِهَا، وَرَدُّوا *** نَقَلَ الْخِلَافِ، وَبِهِ مَا اعْتَدُوا

(١) في نسخة (ب) من متن الألفية : ((لغير)) .

(٢) في نسخة (جـ) من متن الألفية : ((وليس)) ، والوزن صحيح في كليهما ، وما أثبتناه من بقية النسخ الخطية لمتن الألفية وشروحيها .

(٣) في النفائس ، وفتح المغيث : ((سَوَى)) وهو كذلك في (أ) و (ب) و (جـ) من متن الألفية . وفي شرح فتح الباقي : ((سَوَا)) بفتح أوله والقصر لغة في سَوَاءَ ، وعليه المعنى ، وانظر : اللسان ١٤ / ٤١٣ (سوا) .

(٤) بوصل همزة (أو) ؛ لضرورة الوزن .

(٥) حقُّ (يحفظه) الجزم ، ولا يستقيم الوزن على هذا الضبط ، فحركات اللفظة ؛ لضرورة الوزن .

٣٨٠ - وَالْخُلْفُ فِيهَا هَلْ تُسَاوِي (١) الْأَوْلَا *** أَوْ دُونَهُ أَوْ فَوْقَهُ ؟ فَتَقَالَا

٣٨١ - عَنْ (مَالِكٍ) وَصَحْبِهِ وَمُعْظَمِ *** (كُوفَةَ) وَ(الْحِجَازِ أَهْلِ الْحَرَمِ)

- ٣٨٢ - مَعَ (البُخَارِي) هُمَا سَيَّانٍ *** وَ (ابْنُ أَبِي ذُنْبٍ) مَعَ (التُّعْمَانِ)
 ٣٨٣ - قَدْ رَجَحَا (٢) العُرْضَ وَعَكَّسَهُ أَصَحُّ *** وَجُلُّ (أَهْلِ الشَّرْقِ) نَحْوَهُ جَحَّ
 ٣٨٤ - وَجَوَّدُوا فِيهِ قَرَأَتْ أَوْ قُرِي *** مَعَ وَ (أَنَا أَسْمَعُ) ثُمَّ عَبَّرَ
 ٣٨٥ - بِمَا مَضَى فِي أَوَّلِ مُقْبِلًا *** (قِرَاءَةٌ عَلَيْهِ) حَتَّى مُنْشِدًا
 ٣٨٦ - (أَنَشِدْنَا قِرَاءَةً عَلَيْهِ) لَا *** (سَمِعْتُ) لَكِنْ بَعْضُهُمْ قَدْ حَلَّلَا
 ٣٨٧ - وَمُطَلَّقُ التَّحْدِيثِ وَالْإِجَارِ *** مَنَعَهُ (أَحْمَدُ) ذُو الْمِقْدَارِ
 ٣٨٨ - (وَالنَّسَبِيُّ) وَ (التَّمِيمِيُّ يَحْيَى) *** وَ (ابْنُ الْمُبَارَكِ) الْحَمِيدُ سَعْيَا
 ٣٨٩ - وَذَهَبَ (الزُّهْرِيُّ) وَ (الْقَطَّانُ) *** وَ (مَالِكٌ) وَبَعْدَهُ (سُفْيَانُ)
 ٣٩٠ - وَمُعْظَمُ (الْكُوفَةِ) وَ (الْحِجَازِ) *** مَعَ (الْبُخَارِيِّ) إِلَى الْحَوَازِ
 ٣٩١ - وَابْنُ جُرَيْجٍ وَكَذَا الْأَوْزَاعِيُّ *** مَعَ (ابْنِ وَهْبٍ) وَ (الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ)
 ٣٩٢ - وَ (مُسْلِمٌ) وَجُلُّ (أَهْلِ الشَّرْقِ) *** قَدْ جَوَّزُوا أَخْبَرْنَا لِلْفَرَقِ
 ٣٩٣ - وَقَدْ عَزَاهُ صَاحِبُ الْإِنصَافِ *** (لِلنَّسَبِيِّ) مِنْ غَيْرِ مَا خِلَافِ
 ٣٩٤ - وَ (الْأَكْثَرِينَ) وَهُوَ (٣) الَّذِي اشْتَهَرَ *** مُصْطَلِحًا لِأَهْلِهِ أَهْلُ الْأَثَرِ
 ٣٩٥ - وَبَعْضُ مَنْ قَالَ بَدَأَ أَعَادًا *** قِرَاءَةَ الصَّحِيحِ حَتَّى عَادَا
 ٣٩٦ - فِي كُلِّ مَتْنٍ قَائِلًا : (أَخْبَرَكَ) *** إِذْ كَانَ قَالَ أَوْلًا : (حَدَّثَكَ)
 ٣٩٧ - قُلْتُ وَذَا رَأَى الدِّينَ اشْتَرَطُوا *** إِعَادَةَ الْإِسْنَادِ وَهُوَ شَطَطٌ

(١) في نسخة جـ من متن الألفية : ((يساوي)) .

(٢) كذا في جميع النسخ الخطية لمتن الألفية ونسخة ق من شروحاتها ، وفي نسخة ن و س و هـ و ع و ف من شروح الألفية : ((رجح)) ، وما أثبتناه هو الصواب .

(٣) بتحريك الهاء ؛ لضرورة الوزن .

تَفْرِيغَاتُ

- ٣٩٨ - وَاخْتَلَفُوا إِنْ أَمْسَكَ الْأَصْلَ رِضًا *** وَالشَّيْخُ لَا يَحْفَظُ مَا قَدْ عُرِضَا
 ٣٩٩ - فَبَعْضُ نَظَارِ الْأُصُولِ يُبْطِلُهُ *** وَأَكْثَرُ الْمُحَدِّثِينَ (١) يَقْبَلُهُ
 ٤٠٠ - وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ فَإِنْ لَمْ يُعْتَمَدَ *** مُمَسِّكُهُ فَذَلِكَ (٢) السَّمَاعُ رَدُّ
 ٤٠١ - وَاخْتَلَفُوا إِنْ سَكَتَ الشَّيْخُ وَلَمْ *** يَهْرَ لَفْظًا ، فَرَأَهُ الْمُعْظَمُ
 ٤٠٢ - وَهُوَ الصَّحِيحُ كَافِيًا وَقَدْ مَنَعَ *** بَعْضُ أُولِي الظَّاهِرِ مِنْهُ ، وَقَطَعَ
 ٤٠٣ - بِهِ (أَبُو الْفَتْحِ سُلَيْمُ الرَّازِي) *** ثُمَّ (أَبُو إِسْحَاقَ) (٣) الشَّيْرَازِي
 ٤٠٤ - كَذَا (أَبُو نَصْرٍ) وَقَالَ : يُعْمَلُ *** بِهِ وَأَلْفَاظُ الْأَدَاءِ الْأَوَّلُ
 ٤٠٥ - وَالْحَاكِمُ اخْتَارَ الَّذِي قَدْ عَهِدَا *** عَلَيْهِ أَكْثَرَ الشُّيُوخِ فِي الْأَدَا
 ٤٠٦ - حَدَّثَنِي فِي اللَّفْظِ حَيْثُ انْفَرَدَا *** وَاجْمَعُ ضَمِيرَهُ إِذَا تَعَدَّدَا
 ٤٠٧ - وَالْعُرْضِ (٤) إِنْ تَسْمَعُ فَقُلْ أَخْبَرْنَا *** أَوْ قَارِنَا (أَخْبَرَنِي) وَاسْتَحْسَنَا

(١) في نسخة (أ) من متن الألفية : ((المحققين)) .

(٢) في النفائس : ((فذاك)) .

(٣) بالصرف ؛ لضرورة الوزن .

(٤) قال البقاعي ٢٤٨ / ب : ((والعرض - بالجر - عطفاً على قوله : اللفظ ، والمقول محذوف ، أي : واختار في العرض هذا الفصيل وهو أنك : إن تسمع بقراءة غيرك إلى آخره ، ويجوز أن يرفع على أنه مبتدأ وخبره جملة الشرط بتقدير رابط ، أي : إن تسمع فيه ، أي : إن تكن سامعاً فقل : أخبرنا ، أو تكن قارئاً فقل : أخبرني)) . وكذا في جميع النسخ الخطية ، وفي النفائس ، وفتح المغيث بالنصب .

٤٠٨ - وَنَحْوُهُ عَنْ (ابْنِ وَهْبٍ) رُويَا *** وَلَيْسَ بِالْوَاجِبِ لَكِنْ رَضِيَا

٤٠٩ - وَالشُّكُّ فِي الْأَخْذِ أَكَّانَ وَحَدَهُ *** أَوْ مَعَ (١) سِوَاهُ؟ فَاعْتَبَارُ الْوَحْدَةِ

٤١٠ - مُحْتَمَلٌ لَكِنْ رَأَى الْقَطَّانُ *** الْجَمْعَ فِيمَا أَوْ هَمَّ الْإِنْسَانُ

٤١١ - فِي شَيْخِهِ مَا قَالَ وَالْوَحْدَةَ قَدْ *** اخْتَارَ فِي ذَا الْبَيْهَقِيِّ وَاعْتَمَدَ

٤١٢ - وَقَالَ (أَحْمَدُ): اتَّبَعَ لَفْظًا وَرَدَّ *** لِلشَّيْخِ فِي أَدَانِهِ وَلَا تَعَدُّ (٢)

٤١٣ - وَمَنَعَ الْإِبْدَالَ فِيمَا صُنِّفَا *** - الشَّيْخُ - لَكِنْ حَيْثُ رَأَوْا عُرْفَا

٤١٤ - بَأَنَّهُ سَوَى فَفِيهِ مَا جَرَى *** فِي التَّنْقِيلِ بِالْمَعْنَى ، وَمَعَ ذَا فَيَرَى

٤١٥ - بَأَنَّ ذَا فِيمَا رَوَى ذُو الطَّلَبِ *** بِاللَّفْظِ لَا مَا وَضَعُوا فِي الْكُتُبِ

٤١٦ - وَاخْتَلَفُوا فِي صِحَّةِ السَّمَاعِ *** مِنْ نَاسِخٍ ، فَقَالَ بَامْتِنَاعِ

٤١٧ - (الْإِسْفَرَايِينِي) مَعَ (الْحَرْبِيِّ) *** وَ(ابْنِ عَدِيٍّ) وَعَنْ (الصَّبْغِيِّ) (٣)

٤١٨ - لَا تَرَوْا تَحْدِيثًا وَإِخْبَارًا ، قُلْ *** حَضَرْتُ وَالرَّازِيُّ وَهُوَ الْحَنْظَلِيُّ

٤١٩ - وَ(ابْنِ الْمُبَارَكِ) كِلَاهُمَا كَتَبَ *** وَجَوَزَ (الْحَمَّالُ) وَالشَّيْخُ ذَهَبَ

٤٢٠ - بَأَنَّ خَيْرًا مِنْهُ أَنْ يُفَصَّلَا *** فَحَيْثُ فَهَمَّ صَحَّ ، أَوْ لَا بَطَلَا

(١) بتسكين العين .

(٢) أصلها : تعدَّى ، فحذفت التاء الأولى تخفيفاً ، ولام الفعل للجزم بالنهي ، والمراد : لا تتجاوز لفظه وتبدله

بغيره . انظر : النكت الوفية ٢٤٩ / ب ، وفتح المغيث ٢ / ٤٦ .

(٣) في نسخة ق و س من شرح الألفية : ((الصبغى)) بالضاد المعجمة ، وفي بقية النسخ الخطية لمتن وشرح الألفية

: ((الصبغى)) بالصاد المهملة ، وهو الصواب ، فهو : أبو بكر أحمد بن إسحاق بن أيوب الصبغى كذا في

الانساب للسمعاني ٣ / ٥٣١ .

٤٢١ - كَمَا جَرَى لِلدَّارِ قُطْنِي حَيْثُ عَدَّ *** إِمْلَاءَ (إِسْمَاعِيلَ) عَدًّا وَسَرَدَ

٤٢٢ - وَذَاكَ يَجْرِي فِي الْكَلَامِ أَوْ إِذَا *** هَيْئَمَ حَتَّى خَفِيَ الْبَعْضُ ، كَذَا

٤٢٣ - إِنْ بَعْدَ السَّمَاعِ ، ثُمَّ يُحْتَمَلُ *** فِي الظَّاهِرِ الْكَلِمَتَانِ أَوْ أَقَلُّ

٤٢٤ - وَيَنْبَغِي لِلشَّيْخِ أَنْ يُجَيِّزَ مَعَ *** إِسْمَاعِيهِ جَبْرًا لِقِصِّ إِنْ يَقَعُ (١)

٤٢٥ - قَالَ : ابْنُ عَتَابٍ وَلَا غَنَى (٢) عَنْ *** إِجَارَةِ مَعَ السَّمَاعِ تُقْرَنُ (٣)

٤٢٦ - وَسُئِلَ (ابْنُ حَنْبَلٍ) إِنْ حَرَفَا *** أَدْعَمَهُ فَقَالَ : أَرَجُو يُعْنَى

- ٤٢٧ - لَكِنْ (أَبُو نُعَيْمٍ الْفَضْلُ) مَنَعَ *** فِي الْحَرْفِ تَسْتَفْهِمُهُ (٣) فَلَا يَسَعُ
 ٤٢٨ - إِلَّا بَأْنَ يَرْوِي تِلْكَ الشَّارِدَةَ *** عَنْ مُفْهِمٍ ، وَ (٤) نَحْوَهُ عَنِ (زَائِدَةَ)
 ٤٢٩ - وَ (خَلْفُ بْنُ سَالِمٍ) قَدْ قَالَ : نَا *** إِذْ فَاتَهُ حَدَّثَ (٥) مِنْ حَدَّثَنَا
 ٤٣٠ - مِنْ قَوْلِ سُفْيَانَ ، وَسُفْيَانُ أَكْتَفَى *** بَلْفَظٍ مُسْتَمَلٍ عَنِ الْمُمْلِيِّ أَقْفَى
 ٤٣١ - كَذَلِكَ (حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ) أَقْفَى : *** إِسْتَفْهِمَ الَّذِي يَلِيكَ ، حَتَّى
 ٤٣٢ - رَوَوْا عَنِ (الْأَعْمَشِ) : كُنَّا نَقْعُدُ *** (لِلنَّحْجِيِّ) فَرُبَّمَا قَدْ يَبْعُدُ
 ٤٣٣ - الْبَعْضُ - لَا يَسْمَعُهُ - فَيَسْأَلُ *** الْبَعْضَ عَنْهُ ، ثُمَّ كُلُّ يَتَقَلُّ
 ٤٣٤ - وَكُلُّ ذَا تَسَاهُلٍ ، وَقَوْلُهُمْ : *** يَكْفِي مِنَ الْحَدِيثِ شَمَهُ ، فَهُمْ

- (١) في نسخة (أ) من متن الألفية والنفائس : ((أن وقع)) ، وفي النفائس : ((إن وقع)) .
 (٢) في نسخة (أ) و (ب) و (ج) من متن الألفية : ((غناء)) .
 (٣) في نسخة (أ) و (ب) و (ج) من متن الألفية : ((تقترن)) ، وفي النفائس : ((يُقرن)) .
 (٣) في نسخة (أ) و (ب) و (ج) من متن الألفية : ((يستفهمه)) .
 (٤) في ف : ((عن)) بدل الواو ، وليس بشيء .
 (٥) في ف و ع : ((حديث)) .

- ٤٣٥ - عَنُوا إِذَا أَوَّلَ (١) شَيْءٍ سَبِيلاً *** عَرَفَهُ ، وَمَا عَنُوا تَسَهُّلاً
 ٤٣٦ - وَإِنْ يُحَدِّثُ مِنْ وَرَاءِ سِتْرِ *** عَرَفْتَهُ بِصَوْتِهِ أَوْ (٢) ذِي خُبْرٍ
 ٤٣٧ - صَحَّ ، وَعَنْ شُعْبَةَ لَا تَرَوْ لَنَا *** إِنَّ (٣) بِلَالاً ، وَحَدِيثُ أَمْنَا
 ٤٣٨ - وَلَا يَضُرُّ سَامِعاً أَنْ يَمْنَعَهُ (٤) *** الشَّيْخُ أَنْ يَرُوي مَا قَدْ سَمِعَهُ
 ٤٣٩ - كَذَلِكَ التَّخْصِيصُ أَوْ رَجَعْتُ *** مَا لَمْ يَقُلْ : أَخْطَأْتُ أَوْ شَكَّكْتُ

التَّالِثُ : الإِجَارَةُ

- ٤٤٠ - ثُمَّ الإِجَارَةُ تَلِي السَّمَاعَا *** وَتُوَعَتْ لِسَعَةِ أَوْاعَا
 ٤٤١ - أَرْفَعَهَا بِحَيْثُ لَا مُنَاوَلَهُ *** تَعْيِينُهُ الْمُجَارَ وَالْمُجَارَ لَهْ
 ٤٤٢ - وَبَعْضُهُمْ حَكَى اتِّفَاقَهُمْ عَلَيَّ *** جَوَازَ ذَا ، وَذَهَبَ (الْبَاجِي) إِلَى
 ٤٤٣ - نَفْيِ الْخِلَافِ مُطْلَقاً ، وَهُوَ غَلَطٌ *** قَالَ : وَالْإِخْتِلَافُ فِي الْعَمَلِ قَطُّ
 ٤٤٤ - وَرَدَّهُ الشَّيْخُ بِأَنَّ (٥) لِلشَّافِعِيِّ *** قَوْلَانِ فِيهَا ثُمَّ بَعْضُ تَابِعِي (٦)

- (١) انظر : النكت الوفية ٢٥٣ / ب .
 (٢) بوصل همزة (أو) ؛ لضرورة الوزن .
 (٣) بكسر الهمزة على الحكاية كما أشار إليه البقاعي . انظر : النكت الوفية ٢٥٣ / ب .
 (٤) قال البقاعي : ((أَنْ يَمْنَعَهُ)) في موضع رفع على أنه فاعل ((يَضُرُّ)) ، و ((الشَّيْخُ)) فاعل ((يَمْنَعُ)) ، و
 ((أَنْ يَرُوي)) مفعوله . النكت الوفية ٢٥٣ / ب .

(٥) بتخفيف ((أن)) المشددة ؛ لضرورة الوزن .

(٦) في البيت تضمين عروضي وهو تعليق البيت بالبيت الذي يليه ، وهو خطأ عروضي .

٤٤٥ - مذهبه (القاضي حسين) (١) منعا *** وصاحب (الحاوي) به قد قطعاً

٤٤٦ - قالوا كشعبة (٢) ولو جازت إذن *** لبطلت رحلة طلاب السنن

٤٤٧ - وعن (أبي الشيخ) مع (الحري) *** إبطالها كذلك (للسجزي)

٤٤٨ - لكن على جوازها استقرأ *** عملهم ، والأكثر طراً

٤٤٩ - قالوا به ، كذا وجوب العمل *** بها ، وقيل : لا كحكم المرسل

٤٥٠ - والثاني (٣) : أن يعين المجاز له *** دون المجاز ، وهو أيضاً قبله

٤٥١ - جمهورهم رواية وعملاً *** والخلف أقوى فيه مما قد خلا

٤٥٢ - والثالث : التعميم في المجاز *** له ، وقد مال إلى الجواز

٤٥٣ - مطلقاً (الخطيب) (وإن منده) *** ثم (أبو العلاء) أيضاً بعده

٤٥٤ - وجاز للموجود عند (الطبري) *** والشيخ للإبطال مال فاحذر (٤)

٤٥٥ - وما يعم مع وصف حصر (٥) *** كألعلما (٦) يومئذ بالثغر (٧)

(١) في (أ) من متن الألفية ومطبوعتي ف و ع : ((القاضي الحسين)) ، وفي النفايس : ((قاضي حسين)) ، وما أثبتناه من بقية النسخ ، قال البقاعي : ((في نسخة منكر فهو منون ، والجزء الأخير مطوي ، وفي نسخة ((الحسين منعا)) محمول لاجتماع الحين فيه والطي ، فيخالف قافية البيت الثاني ، فالتنكير أحسن)) النكت الوفية ٢٥٤ / أ .

(٢) بالتونين ؛ لضرورة الوزن .

(٣) حذفت الياء من ((الثاني)) ؛ لضرورة الوزن .

(٤) في نسخة (أ) من متن الألفية والنفايس : ((فاحذري)) .

(٥) كذا في (أ) و (ب) و (ج) ، وفي بقية النسخ : ((حصري)) والصحيح ما أثبت .

(٦) بالقصر ؛ لضرورة الوزن .

(٧) كذا في (أ) و (ب) و (ج) ، وفي بقية النسخ : ((الثغري)) والصحيح ما أثبت .

٤٥٦ - فإنه إلى الجواز أقرب *** قلت (عياض) قال : لست أحسب

٤٥٧ - في ذا اختلافاً بينهم ممن يرى *** إجازة لكونه منحصرًا

٤٥٨ - والرابع : الجهل بمن أجز له *** أو ما أجز كأجزت أرفله

٤٥٩ - بعض سماعتي ، كذا إن سمى *** كتاباً او (١) شخصاً وقد تسمى

٤٦٠ - به سواه ثم لما يتضح *** مراده (٢) من ذلك فهو لا يصح

٤٦١ - أما المسمون مع البيان (٣) *** فلا يضر الجهل بالأعيان

٤٦٢ - ونبغي (٤) الصحة إن جملهم (٥) *** من غير عد وتصح لهم

٤٦٣ - والخامس : التعليق في الإجازة *** بمن يشاؤها الذي أجازة

٤٦٤ - أو غيره معيناً ، والأولى *** أكثر جهلاً ، وأجاز الكلاً

٤٦٥ - معاً (أبو يعلى) الإمام الحنبلي *** مع (ابن عمرو) وقال : ينجلي

٤٦٦ - الْجَهْلُ إِذْ يَشَاؤُهَا ، وَالظَّاهِرُ *** بَطْلَانُهَا أَفْتَى بَدَاكَ (٦) (طَاهِرُ)
٤٦٧ - قُلْتُ : وَجَدْتُ (ابْنَ أَبِي خَيْثَمَةَ) *** أَجَازَ كَالثَّانِيَةِ الْمُبْهَمَةِ

- (١) بالإدراج ؛ لضرورة الوزن .
(٢) في (النفايس) : ((مراداه)) وهو خطأ .
(٣) في نسخة (ب) من متن الألفية : ((الياني)) وهو خطأ .
(٤) في نسخة ن و ق و س : ((وينبغي)) .
(٥) قال البقاعي في نكتة الوفية ٢٥٦ / أ : أي : جَمَعَهُمْ ، يقال : جَمَلَ الشَّيْءَ إِذَا جَمَعَهُ ، والحساب أي : رَدَّهُ إِلَى الْجُمْلَةِ . وينظر : لسان العرب ١١ / ٢٧ مادة (جمل) .
(٦) كذا في النسخ كلها ، وفي النفايس : ((بذاك أفْتَى ...)) ، ويصح الوزن به .
٤٦٨ - وَإِنْ يُقَالُ : مَنْ شَاءَ يَرَوِي قُرْبًا *** وَنَحْوَهُ (الْأَزْدِي) مُجِيزًا كَتَبَا
٤٦٩ - أَمَّا : أَجَزْتُ لِفُلَانٍ إِنْ يُرِدُ *** فَالْأَظْهَرُ الْأَفْوَى الْجَوَازُ فَاعْتَمِدْ
٤٧٠ - وَالسَّادِسُ : الإِذْنَ لِمَعْدُومٍ تَبِعَ *** كَقَوْلِهِ : أَجَزْتُ لِفُلَانٍ (١) مَعَ
٤٧١ - أَوْلَادِهِ وَنَسَلِهِ وَعَقِبِهِ *** حَيْثُ أَتَوْا أَوْ خَصَّصَ الْمَعْدُومَ بِهِ
٤٧٢ - وَهُوَ أَوْهَى ، وَأَجَازَ الْأَوَّلَا *** (ابْنَ أَبِي دَاوُدَ) وَهُوَ مَثَلًا
٤٧٣ - بِالْوَقْفِ ، لَكِنْ (أَبَا الطَّيِّبِ) رَدَّ *** كِلَيْهِمَا وَهُوَ الصَّحِيحُ الْمُعْتَمَدُ
٤٧٤ - كَذَا أَبُو نَصْرِ . وَجَازَ مُطْلَقًا *** عِنْدَ الْخَطِيبِ وَبِهِ قَدْ سَبَقَا
٤٧٥ - مِنْ (٢) ابْنِ عَمْرٍوسَ (٣) مَعَ الْفَرَاءِ *** وَقَدْ رَأَى الْحُكْمَ عَلَى اسْتِوَاءِ
٤٧٦ - فِي الْوَقْفِ فِي صِحَّتِهِ (٤) مَنْ تَبِعَا *** أَبَا حَنِيفَةَ (٥) وَمَالِكًا مَعَا
٤٧٧ - وَالسَّابِعُ : الإِذْنَ لِغَيْرِ أَهْلِ *** لِلأَخْذِ عَنْهُ كَافِرٍ أَوْ طِفْلِ

- (١) بلا تنوين ؛ لضرورة الوزن ، وقد دخل هذا الشطر الشكل وهو حذف الساكن السابع . وهو لا يدخل بحر الرجز الذي كتبت عليه القصيدة .
(٢) بكسر النون لالتقاء الساكنين .
(٣) عُمُرُوسُ : ضبطه السمعاني في الأنساب ٤ / ٢١٠ - بفتح العين ، ومثله في فتح المغيث ٢ / ٨١ وفتح الباقي ٢ / ٧٠ ، وضبطه الفيروزآبادي بضمها ، ثم قال : وفتحها من لحن المُحَدِّثِينَ . انظر : القاموس المحيط مع شرحه تاج العروس ١٦ / ٢٨١ ، وراجع ترجمة ابن عمرو في سير أعلام النبلاء ١٨ / ٧٣ .
(٤) كذا في النسخ كلها وفي النفايس : ((... أي في صحة ...)) والوزن صحيح به أيضا .
(٥) في فتح المغيث بالصرف لضرورة الوزن ، وليس من ضرورة هنا ؛ لأن الوزن مستقيم بلا صرف ، والإبقاء على الأصل أولى ، فضلا عن عدم وجود الضرورة أصلاً .
٤٧٨ - غَيْرٌ مُمَيِّزٌ وَذَا الْأَخْيَرُ *** رَأَى (أَبَا الطَّيِّبِ) وَالْجُمُهورُ
٤٧٩ - وَكَمْ أَجَدٌ فِي كَافِرٍ تَهْلًا ، بَلَى (١) *** بِحَضْرَةِ (الْمِزِيِّ) تَتْرَأُ فِعْلًا
٤٨٠ - وَكَمْ أَجَدٌ فِي الْحَمَلِ أَيْضًا تَهْلًا *** وَهُوَ مِنَ الْمَعْدُومِ أَوْلَى (٢) فِعْلًا

- ٤٨١ - وَ(لِلْحَطِيبِ) لَمْ أَجِدْ مَنْ فَعَلَهُ *** قُلْتُ: رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ قَدْ سَأَلَهُ
 ٤٨٢ - مَعَ أَبُوئِهِ فَأَجَارَ ، وَلَعَلَّ *** مَا اصْفَحَ الْأَسْمَاءَ (٣) فِيهَا إِذْ فَعَلَ
 ٤٨٣ - وَيَنْبَغِي الْبِنَاءُ عَلَى مَا ذَكَرُوا *** هَلْ يُعَلِّمُ الْحَمْلُ؟ وَهَذَا أَظْهَرُ (٤)
 ٤٨٤ - وَالثَّامِنُ: الْإِذْنَ بِمَا سَيَحْمِلُهُ *** الشَّيْخُ ، وَالصَّحِيحُ أَنَا نُبْطَلُهُ
 ٤٨٥ - وَبَعْضُ عَصْرِي (٥) عِيَاضٌ بَدَلَهُ *** وَ(ابْنُ مُعَيْثٍ) لَمْ يُجِبْ مَنْ سَأَلَهُ
 ٤٨٦ - وَإِنْ يُقَالُ: أَجَزْتُهُ مَا صَحَّ لَهُ *** أَوْ سَيَّحُ ، فَصَحِيحٌ عَمَلُهُ
 ٤٨٧ - (الدَّارِقُطِيُّ) وَسِوَاهُ أَوْ حَذَفَ *** يَصِحُّ جَارَ الْكُلِّ حَيْثُمَا عَرَفَ
 ٤٨٨ - وَالتَّاسِعُ: الْإِذْنَ بِمَا أُجِيزَا *** لِشَيْخِهِ ، فَقِيلَ: لَنْ يَجُوزَا
 ٤٨٩ - وَرَدَّ ، وَالصَّحِيحُ: الْإِعْتِمَادُ *** عَلَيْهِ قَدْ جَوَزَهُ النَّقَادُ
 ٤٩٠ - أَبُو نُعَيْمٍ ، وَكَذَا ابْنُ عُقَدَةَ *** وَالدَّارِقُطِيُّ وَنَصَرَ بَعْدَهُ

(١) فِي (ب) : ((بلا)) وَهُوَ خَطَأً.

(٢) فِي (ب) : ((أولاً)) وَهُوَ خَطَأً.

(٣) فِي ف و ع : ((الاسما)) ، وَمَا أُثْبِتُ هُوَ الصَّحِيحُ وَزْنَ .

(٤) قَالَ الْبِقَاعِيُّ : أَي : أَنَّهُ يُعَلِّمُ ، أَي : يُعَلِّمُ مُعَامَلَةَ الْمَعْلُومِ . النِّكَتُ الْوَفِيَّةُ ٢٥٨ / ب .

(٥) فِي نَسْخَةِ (ب) مِنْ مِثْنِ الْأَلْفِيَّةِ : ((عصري)).

٤٩١ - وَالْيَ ثَلَاثًا بِأَجَازَةٍ وَقَدْ *** رَأَيْتُ مَنْ وَالِي بِخَمْسٍ (١) يُعْتَمَدُ

٤٩٢ - وَيَنْبَغِي تَأْمُلُ الْإِجَازَةَ *** فَحَيْثُ شَيَّخُ شَيْخِهِ أَجَازَةً

٤٩٣ - بَلْفِظٍ مَا صَحَّ لَدَيْهِ لَمْ يُحْطَ (٢) *** مَا صَحَّ عِنْدَ شَيْخِهِ مِنْهُ فَقَطُّ

لَفْظُ الْإِجَازَةِ وَشَرْطُهَا

٤٩٤ - أَجَزْتُهُ (ابْنُ فَارِسٍ) قَدْ نَقَلَهُ *** وَإِنَّمَا الْمَعْرُوفُ قَدْ أَجَزْتُ لَهُ

٤٩٥ - وَإِنَّمَا تُسْتَحْسَنُ الْإِجَازَةُ *** مِنْ عَالِمٍ بِهِ (٣) ، وَمَنْ أَجَازَهُ

٤٩٦ - طَالِبَ عِلْمٍ (وَالْوَلِيدُ) ذَا ذَكَرَ *** عَنْ (مَالِكٍ) شَرْطًا وَعَنْ (أَبِي عُمَرَ)

٤٩٧ - أَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهَا لَا تُقْبَلُ *** إِلَّا لِمَا هِرٍ وَمَا لَا يُشْتَكِلُ

٤٩٨ - وَاللَّفْظُ إِنْ تَجَزَّ بِكُتُبِ أَحْسَنُ *** أَوْ دُونَ لَفْظٍ (٤) فَانُو وَهُوَ أَدُونُ

الرَّابِعُ : الْمُنَاوَلَةُ

٤٩٩ - ثُمَّ الْمُنَاوَلَاتُ (٥) إِمَّا تَقْتَرِنُ *** بِالْإِذْنِ أَوْ لَا ، فَالَّتِي فِيهَا إِذْنٌ

٥٠٠ - أَعْلَى الْإِجَارَاتِ ، وَأَعْلَاهَا إِذَا *** أَعْطَاهُ مَلِكًا فِإِعَارَةً كَذَا

٥٠١ - أَنْ يَحْضُرَ الطَّالِبُ بِالْكِتَابِ لَهُ *** عَرْضًا وَهَذَا الْعَرْضُ لِلْمُنَاوَلَةِ

(١) فِي نَسْخَةِ ن وَالْمَطْبُوعِ : ((لخمس)) ، وَالثَّبِتُ مِنْ بَقِيَّةِ النِّسْخِ الْخَطِيَّةِ ، وَالنَّفَاسِ ، وَفَتْحِ الْمَعِيثِ .

(٢) قال البقاعي : ((مضارع خطاه : تخطية ، أي : لم يتعد ولم يتجاوز ما صحَّ عند شيخه ...)) . النكت الوفية ٢٥٨ / ب ، وانظر : شرح السوطي للألفية ٢٥٨ .

(٣) في (أ) والنفائس : ((بها)) والثبت من بقية النسخ الخطية وأشار في فتح الباقي إلى ذلك الاختلاف ٨٧ / ٢

(٤) بعد هذا في مطبوعتي ع و ف كلمة : ((قالوا)) ، وهي زيادة يخل معها الوزن .

(٥) في نسخة س من شرح الألفية : ((المناولة)) .

(٢) و (٣) (ينظره) و (يناول) منصوبة عطفاً على يحضر في البيت السابق .

٥٠٢ - وَالشَّيْخُ ذُو مَعْرِفَةٍ فَيَنْظُرُهُ (١) *** ثُمَّ يَنَاولُ (٣) الْكِتَابَ مُحْضِرَةً

٥٠٣ - يَقُولُ : هَذَا مِنْ حَدِيثِي (٤) فَارَوْهُ *** وَقَدْ حَكَوْا عَنْ (مَالِكٍ) وَنَحْوِهِ

٥٠٤ - بِأَنَّهَا تُعَادِلُ السَّمَاعَا *** وَقَدْ أَبَى الْمُفْتُونَ ذَا امْتِنَاعَا

٥٠٥ - إِسْحَاقُ وَالْفُورِيُّ مَعَ النُّعْمَانِ *** وَالشَّافِعِيُّ وَ أَحْمَدُ الشَّيْبَانِيُّ

٥٠٦ - وَ (ابْنُ الْمُبَارَكِ) وَغَيْرُهُمْ رَأَوْا *** بِأَنَّهَا أَقْصُ ، قُلْتُ : قَدْ حَكَوْا

٥٠٧ - إِجْمَاعُهُمْ بِأَنَّهَا صَحِيحَةٌ *** مُعْتَمِدًا ، وَإِنْ تَكُنْ مَرْجُوحَةً

٥٠٨ - أَمَا إِذَا نَاولَ وَ اسْتَرَدَّ *** فِي الْوَقْتِ صَحَّ وَالْمَجَازُ أَدَّى

٥٠٩ - مِنْ نُسْخَةٍ قَدْ وَاقَفَتْ مَرْوِيَّةٌ *** وَهَذِهِ لَيْسَتْ لَهَا مَرْبِيَّةٌ

٥١٠ - عَلَى الَّذِي عَيَّنَ فِي الْإِجَازَةِ *** عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ لَكِنْ مَازَةً

٥١١ - أَهْلُ الْحَدِيثِ آخِرًا وَقَدَمَا (٢) *** أَمَا إِذَا مَا الشَّيْخُ لَمْ يَنْظُرْ مَا

٥١٢ - أَحْضَرَهُ الطَّالِبُ لَكِنْ اعْتَمَدَ (٣) *** مِنْ أَحْضَرَ الْكِتَابَ وَهُوَ مُعْتَمَدٌ

٥١٣ - صَحَّ وَإِلَّا بَطَلَ اسْتِيفَانَا *** وَإِنْ يَقُلْ : أَجْرَتْهُ إِنْ كَانَا

٥١٤ - ذَا مِنْ حَدِيثِي ، فَهُوَ فِعْلٌ حَسَنٌ *** يَفِيدُ حَيْثُ وَقَعَ (٤) التَّيْبِينُ

٥١٥ - وَإِنْ خَلَّتْ مِنْ إِذْنِ الْمُنَاوَلَةِ *** قِيلَ : تَصَحُّ (٥) وَالْأَصْحُ بِأَطْلَهُ

(١) في نسخة ب من متن الألفية : ((من سماعي)) .

(٢) انظر : النكت الوفية ٢٦٥ / أ .

(٣) كذا في النسخ ، وفي (النفائس) و(فتح المغيث) : ((واعتمد)) ، والوزن صحيح في كليهما .

(٤) في نسخة (أ) من متن الألفية : ((يقع)) .

(٥) في نسخة (أ) و (جـ) من متن الألفية : ((يصح)) .

كَيْفَ يَقُولُ مَنْ رَوَى بِالْمُنَاوَلَةِ وَالْإِجَازَةِ؟

٥١٦ - وَاحْتَلَفُوا فِيمَنْ رَوَى مَا نُوولَا *** (فَمَالِكٌ) وَ (ابْنُ شَهَابٍ) جَعَلَا

٥١٧ - إِطْلَافُهُ (حَدَّثْنَا) وَ (أَخْبَرَا) *** يَسُوعُ وَهُوَ لَا يُقْبَلُ بِمَنْ يَرَى

٥١٨ - الْعَرَضَ كَالسَّمَاعِ بَلْ أَجَازَهُ *** بَعْضُهُمْ (١) فِي مُطْلَقِ الْإِجَازَةِ

٥١٩ - وَ (الْمَرْزُبَانِيُّ) وَ (أَبُو نُعَيْمٍ) *** أَخْبَرَ ، وَالصَّحِيحُ عِنْدَ الْقَوْمِ

٥٢٠ - تَقْيِيدُهُ بِمَا يَبِينُ الْوَأَقِعَا *** إِجَازَةً تَنَاولَا هُمَا مَعَا

- ٥٢١ - أَذِنَ لِي، أَطْلَقَ لِي، أَجَازَنِي *** سَوَّغَ لِي، أَبَاحَ لِي، نَاولِي
 ٥٢٢ - وَإِنَّ أَبَاحَ الشَّيْخِ لِلْمُجَازِ *** إِطْلَاقُهُ لَمْ يَكْفِ فِي الْجَوَازِ
 ٥٢٣ - وَبَعْضُهُمْ أَتَى بِلَفْظٍ مُوهِمٍ *** (شَافَهَنِي) (كَتَبَ لِي) فَمَا سَلِمَ
 ٥٢٤ - وَقَدْ أَتَى بِـ (خَبَرَ) الْأَوْزَاعِي *** فِيهَا وَلَمْ يَخْلُ مِنَ النَّزَاعِ
 ٥٢٥ - وَلَفْظُ ((أَنَّ)) اخْتَارَهُ (الْخَطَّابِي) *** وَهُوَ مَعَ الْإِسْنَادِ ذُو اقْتِرَابِ
 ٥٢٦ - وَبَعْضُهُمْ يَخْتَارُ فِي الْإِجَازَةِ *** (أَنْبَأَنَا) كَصَاحِبِ الْوِجَازَةِ
 ٥٢٧ - وَاخْتَارَهُ (الْحَاكِمُ) فِيمَا شَافَهُهُ *** بِالْإِذْنِ بَعْدَ عَرْضِهِ مُشَافَهُهُ
 ٥٢٨ - وَاسْتَحْسَنُوا لِلْبَيْهَقِيِّ مُصْطَلَحًا *** (أَنْبَأَنَا) إِجَازَةً فَصَرَّحَا
 ٥٢٩ - وَبَعْضُ مَنْ تَأَخَّرَ اسْتَعْمَلَ عَنْ *** إِجَازَةً، وَهِيَ قَرِيبَةٌ لِمَنْ
 ٥٣٠ - سَمَاعُهُ مِنْ شَيْخِهِ فِيهِ يَشْكُ *** وَحَرْفُ (عَنْ) بَيْنَهُمَا فَمُشْتَرَكٌ
 ٥٣١ - وَفِي الْبُخَارِيِّ قَالَ لِي : فَجَعَلَهُ *** حَيْرِيَّتُهُمْ (٢) لِلْعَرْضِ وَالْمُناوَلَةِ

(١) بالإشباع ؛ لضرورة الوزن .

(٢) عنى المصنف بذلك : أبا عمرو محمد ابن أبي جعفر أحمد بن حمدان الحيري . انظر : تعليقنا على موضعه من

الشرح .

الخامس : المكاتبة

- ٥٣٢ - ثُمَّ الْكِتَابَةُ بِخَطِّ الشَّيْخِ أَوْ *** يَأْذِنُهُ عَنْهُ لِعَائِبٍ وَلَوْ
 ٥٣٣ - لِحَاضِرٍ فَإِنَّ أَجَازَ مَعَهَا *** أَشْبَهَ مَا نَاولَ أَوْ جَرَّدَهَا
 ٥٣٤ - صَحَّ عَلَى الصَّحِيحِ وَالْمَشْهُورِ *** قَالَ بِهِ (أَيُّوبُ) مَعَ (١) (مَنْصُورِ)
 ٥٣٥ - وَاللَّيْثُ وَالسَّمْعَانُ (٢) قَدْ أَجَازَهُ *** وَعَدَّهُ أَقْوَى مِنَ الْإِجَازَةِ
 ٥٣٦ - وَبَعْضُهُمْ صَحَّ ذَاكَ مَنَعًا *** وَصَاحِبُ الْحَاوِي بِهِ قَدْ قَطَعَا
 ٥٣٧ - وَيَكْتَفِي أَنْ يَعْرِفَ الْمَكْتُوبُ لَهُ *** خَطَّ الَّذِي كَاتَبَهُ وَأَبْطَلَهُ
 ٥٣٨ - قَوْمٌ لِبِلاشْتِيَاهِ لَكِنْ رُدًّا *** لِئُدْرَةَ اللَّبْسِ وَحَيْثُ أَدَّى
 ٥٣٩ - فَالْليْثُ مَعَ مَنْصُورِ اسْتَجَازَا *** (أَخْبَرَنَا) ، (حَدَّثَنَا) جَوَازًا
 ٥٤٠ - وَصَحَّحُوا التَّقْيِيدَ بِالْكِتَابَةِ *** وَهُوَ الَّذِي يَلِيْقُ بِالْتَرَاهَةِ

(١) بتسكين العين ؛ ليستقيم الوزن ، وهي لغة في (مع) .

(٢) كذا في (ب) و (جـ) ، وفي (أ) و (الفائس) و (فتح المغيث) : ((السمعي)) يثبت الياء (ياء النسب

) ، ولا يصحّ الوزن يثبتها ، فيجب أن تكتب ((السمعي)) دون الياء ؛ لضرورة الوزن .

(٣) انظر : النكت الوفية ٢٦٩ / أ .

السادس : إغلام الشَّيْخِ

- ٥٤١ - وَهَلْ لِمَنْ أَعْلَمَهُ الشَّيْخُ بِمَا *** يَرُوِيهِ أَنْ يَرُوِيَهُ ؟ فَجَزَمَا
 ٥٤٢ - بِمَنْعِهِ (الطُّوسِي) وَذَا الْمُخْتَارُ *** وَعِدَّةُ (٣) (كَابِنِ جُرَيْجِ) صَارُوا

- ٥٤٣ - إلى الجوازِ و (ابن بكر) نصره *** وصاحب الشامل جزماً ذكره
 ٥٤٤ - بل زاد بعضهم بأن لو منعه *** لم يمنع ، كما إذا قد سمعه
 ٥٤٥ - ورد كاسترعاء من يحمل *** لكن إذا صح ، عليه العمل

السابع : الوصية بالكتاب

- ٥٤٦ - وبعضهم أجاز للموصي له *** بالجزء من رאו قضى أجله
 ٥٤٧ - يرويه أو لسفر أرادته *** ورد ما لم يرد الوجادة
 الثامن : الوجادة
 ٥٤٨ - ثم الوجادة وتلك مصدر *** وجدته مؤلداً ليظهر
 ٥٤٩ - تعبير المعنى ، وذلك أن تجد *** بخط من عاصرت أو قبل عهد
 ٥٥٠ - ما لم يحدثك به ولم يحزر *** فقل : بخطه وجدت ، واحترز
 ٥٥١ - إن لم تتق بالخط فقل : وجدت *** عنه ، أو اذكر (قيل) أو (طننت)
 ٥٥٢ - وكله منقطع ، والأول *** قد شيب وصلماً ما ، وقد تسهلوا
 ٥٥٣ - فيه (بعن) ، قال : وهذا دلسه *** تفيح (١) إن أوهم أن نفسه
 ٥٥٤ - حدثه به ، وبعض أدى *** (حدثنا) ، (أخبرنا) ورُدًا
 ٥٥٥ - وقيل : في العمل إن المعظماً *** لم يره ، وبالوجوب جزماً
 ٥٥٦ - بعض المحققين وهو الأصوب *** و(لابن إدريس) الجواز نسبوا
 ٥٥٧ - وإن يكن بعبر خطه فقل : *** (قال) ونحوها ، وإن لم يحصل
 ٥٥٨ - بالنسخة الوثوق فقل : (بلغني) *** والجزم يرجح حله للفطن

كتابة الحديث و ضبطه

- ٥٥٩ - واختلف الصحاب والأئمة (٢) *** في كنية (٣) الحديث ، والإجماع
 ٥٦٠ - على الجواز بعدهم بالجزم *** لقوله : (أكتبوا) وكتب (السهمي)

- (١) في (أ) و (جـ) : ((يقبح)) .
 (٢) في (ب) : ((والتباع)) ، وفي (جـ) : ((والتباع)) وذكر في أعلى الصفحة والتابع نسخة .
 (٣) أي : في نسخ الحديث أو كتابته .

- ٥٦١ - ويبغي إعجام (١) ما يستعجم *** وشكل ما يشكل لا ما يفهم
 ٥٦٢ - وقيل : كله لذي ابتداء *** وأكلوا ملتبس الأسماء
 ٥٦٣ - وليك (٢) في الأصل وفي الهامش مع *** تقطيعه الحروف فهو أضعف
 ٥٦٤ - ويكره الخط الرقيق (٣) إلا *** لصيق رق أو لرحال فلا
 ٥٦٥ - وشره التعليق والمشق ، كما *** شر القراءة إذا ما هذرماً (٤)
 ٥٦٦ - ويُنقَطُ المُهمَلُ لا الحَا أسفلاً *** أو كتب ذلك الحرف تحت مثلاً

- ٥٦٧ - أَوْ فَوْقَهُ قَلَامَةً، أَقْوَالٌ *** وَالْبَعْضُ نَقَطَ السِّينِ صَفًّا قَالُوا
 ٥٦٨ - وَبَعْضُهُمْ يَخْطُ فَوْقَ الْمُهْمَلِ *** وَبَعْضُهُمْ كَالْهَمْزِ تَحْتَ يَجْعَلُ
 ٥٦٩ - وَإِنْ أَتَى بِرَمَزٍ رَاوٍ مَيِّزًا *** مُرَادُهُ وَاخْتِيارَ أَنْ لَا يَرْمِزَا
 ٥٧٠ - وَتَنْبِغِي (٥) الدَّارَةُ فَصَلًّا وَارْتَضَى *** إِغْفَالَهَا (الْخَطِيبُ) حَتَّى يُعْرَضَا
 ٥٧١ - وَكَرَهُوا فَصَلَ مُضَافٍ اسْمِ اللَّهِ *** مِنْهُ بِسَطْرٍ إِنْ يُنَافِ مَا تَلَاهُ
 ٥٧٢ - وَاكْتُبَ ثَنَاءَ (اللَّهِ) وَالتَّسْلِيمَا *** مَعَ الصَّلَاةِ لِلنَّبِيِّ تَعْظِيمًا

- (١) كذا في النسخ الخطية لشرح الألفية وممتها وفي نسخة ص من شروح الألفية: ((استعجام)) ، وفي ع من المطبوع: ((عجام)) .
 (٢) أصلها: يكون، حذفت الواو لدخول الجازم ، وحذفت النون تخفيفاً فأصبحت: ليكُ.
 (٣) في النفائس و (أ): ((الدقيق)) بالدال، وما أثبتناه من (ب) و (جـ) وشروح الألفية وهو الموافق لما يأتي ، وقد أشار صاحب فتح الباقي ١٢١/٢ إلى هذا الاختلاف .
 (٤) كذا في جميع النسخ الخطية لمن الألفية ، وفي ص و ن و ق و س و ع و ف : ((هذرما)) .
 (٥) في أ و ب و جـ من متن الألفية ونسخة ن و ص من شرحها: ((وينبغي)) .
 ٥٧٣ - وَإِنْ يَكُنْ أُسْقَطَ فِي الْأَصْلِ وَقَدْ *** خُولِفَ فِي سَقَطِ الصَّلَاةِ (أَحْمَدُ)
 ٥٧٤ - وَعَلَّةُ (١) قَيْدٌ (٢) بِالرَّوَايَةِ *** مَعَ نُطْقِهِ ، كَمَا رَوَوْا حِكَايَةَ
 ٥٧٥ - وَالْعَنْبَرِيُّ وَابْنُ الْمُدِينِيِّ بَيَّضَا *** لَهَا لِإِعْجَالِ وَعَادَا عَوَضًا (٣)
 ٥٧٦ - وَاجْتَنِبِ الرَّمْزَ لَهَا وَالْحَدْفَا *** مِنْهَا صَلَاةً أَوْ سَلَامًا تُكْفَى (٤)

المُقَابَلَةُ

- ٥٧٧ - ثُمَّ عَلَيْهِ الْعَرَضُ بِالْأَصْلِ وَلَوْ *** إِجَارَةً أَوْ (٥) أَصْلَ أَصْلِ الشَّيْخِ أَوْ
 ٥٧٨ - فَرَعَ مُقَابِلَ، وَخَيْرُ الْعَرَضِ مَعَ *** أَسْتَاذِهِ بِنَفْسِهِ إِذْ يَسْمَعُ
 ٥٧٩ - وَقِيلَ: بَلْ مَعَ نَفْسِهِ وَاشْتَرَطَا *** بَعْضُهُمْ (٦) هَذَا ، وَفِيهِ غَلْطًا
 ٥٨٠ - وَلْيَنْظُرِ السَّامِعُ حِينَ يَطْلُبُ *** فِي نُسْخَةٍ وَقَالَ (بِحْيَى): يَجِبُ
 ٥٨١ - وَجَوَزَ الْأُسْتَاذُ أَنْ يَرُويَ مِنْ *** غَيْرِ مُقَابِلٍ وَ(الْخَطِيبُ) إِنْ
 ٥٨٢ - بَيَّنَّ وَالنَّسْخُ مِنْ أَصْلِ (٧) وَلْيَزِدْ *** صِحَّةً تَقْلٍ نَاسِخٍ فَالشَّيْخُ (٨) قَدْ

- (١) هي لغة في: ((لعل)) . انظر: الصحاح ١٧٧٤ / ٥ (علل) .
 (٢) يجوز في ضبط (قيد) البناء للمعلوم والمجهول كما أشار إليه البقاعي . ينظر توجيه ذلك في النكت الوفية ٢٨٤ / أ .
 (٣) قال البقاعي: ((أي: ورجعا إلى التعويض ، أي: ورجعا بعد اقتضاء سبب العجلة إلى التدارك فكتبا عوض الذي حذفاه وفوتاه في ذلك الوقت)) . النكت الوفية ٢٨٤ / ب .
 (٤) تُكْفَى: أي: همك ، وهذا إشارة إلى حديث أخرجه عبد بن حميد (١٧٠) ، والترمذي (٢٤٥٧) ،

والحاكم ٢ / ٤٢١ ، وحسنه الترمذي .

(٥) في النفائس : ((كان إجازة أو...)) ولا يستقيم الوزن به .

(٦) بضم الميم ؛ لضرورة الوزن .

(٧) بوصل همزة (أصل) ؛ لضرورة الوزن ، وتحركت نون (من) للقاء ساكن .

(٨) في (ب) : ((والشيخ)) .

٥٨٣ - شَرَطَهُ ثُمَّ اعْتَبِرَ مَا ذُكِرَ *** فِي أَصْلِ الْأَصْلِ (١) لَا تَكُنْ مُهَوَّرًا

تَخْرِيجُ السَّاقِطِ

٥٨٤ - وَيُكْتَبُ السَّاقِطُ : وَهُوَ اللَّحَقُ *** حَاشِيَةً إِلَى الْيَمِينِ يُلْحَقُ

٥٨٥ - مَا لَمْ يَكُنْ آخِرَ سَطْرٍ وَيُكُنْ (٢) *** لِفَوْقِ وَالسُّطُورِ أَعْلَى فَحَسُنْ

٥٨٦ - وَخَرَّجْنِ لِلْسَّقَطِ مِنْ حَيْثُ سَقَطَ *** مُنْعَطِفًا لَهُ ، وَقِيلَ : صِلْ بِخَطِّ

٥٨٧ - وَبَعْدَهُ أَكْتُبْ صَحَّ أَوْ زِدْ رَجَعًا *** أَوْ كَرَّرِ الْكَلِمَةَ لَمْ تَسْقُطْ مَعًا

٥٨٨ - وَفِيهِ لَبْسٌ وَلِغَيْرِ الْأَصْلِ *** خَرَّجْ بَوَسْطِ كَلِمَةٍ (٣) الْمَحَلِّ

٥٨٩ - وَ(لِعِيَاضٍ) : لَا تُخْرِجْ ضَبِّبَ *** أَوْ صَحَّحْنَ لِخَوْفِ لَبْسِ وَأَبِي

التَّصْحِيحُ وَالتَّمْرِيطُ وَهُوَ التَّضْيِيبُ (٤)

٥٩٠ - وَكُتِبُوا (صَحَّ) عَلَى الْمَعْرُضِ *** لِلشَّكِّ إِنْ تَقَلَّأَ وَمَعْنَى ارْتَضَى

٥٩١ - وَمَرَضُوا فَضَبُّوا (صَادًا) تَمَدُّ *** فَوْقَ الَّذِي صَحَّ وَرُودًا وَقَسَدًا

٥٩٢ - وَضَبُّوا فِي الْقَطْعِ وَالْإِرْسَالِ *** وَبَعْضُهُمْ فِي الْأَعْصْرِ الْخَوَالِي

٥٩٣ - يَكْتُبُ صَادًا عِنْدَ عَطْفِ الْأَسْمَاءِ (٥) *** تُوهِمُ (٦) تَضْيِيبًا ، كَذَاكَ إِذْ مَا

٥٩٤ - يَخْتَصِرُ التَّصْحِيحَ بَعْضُ يُوهِمُ *** وَإِنَّمَا يَمِيزُهُ (٧) مَنْ يَفْهَمُ

(١) بوصل همزة (الأصل) لضرورة الوزن ، وقد تحركت اللام فيها لالتقاء الساكنين.

(٢) في (جـ) : ((ولتكن)) .

(٣) يأسكان اللام ؛ لضرورة الوزن ، وانظر : اللسان ١٢ / ٥٢٣ (كلم) .

(٤) جملة : ((وهو التضيب)) سقطت من النسخ المطبوعة ، وهي من جميع النسخ الخطية.

(٥) بقصر الممدود (الأسماء) ؛ لأجل التصريح هنا .

(٦) في (أ) و (جـ) : ((يوهم)) .

(٧) يميزه بلا تشديد ؛ لضرورة الوزن .

الكَشْطُ وَالْمَحْوُ وَالضَّرْبُ

٥٩٥ - وَمَا يَزِيدُ فِي الْكِتَابِ يُبْعَدُ *** كَشْطًا وَمَحْوًا وَبَضْرَبَ أَحْوَدُ

٥٩٦ - وَصِلَهُ بِالْحُرُوفِ خَطًّا أَوْ لَا *** مَعَ عَطْفِهِ أَوْ كَتَبَ (لَا) ثُمَّ إِلَى

٥٩٧ - أَوْ نَصَفَ دَارَةً وَإِلَّا صَفْرًا *** فِي كُلِّ جَانِبٍ وَعَلَّمَ سَطْرًا

- ٥٩٨ - سَطْرًا إِذَا مَا كَثُرَتْ سَطُورُهُ *** أَوْلَا وَإِنْ حَرَفٌ أَتَى تَكْرِيرَهُ
 ٥٩٩ - فَأَبْقِ مَا أَوَّلَ سَطْرٍ ثُمَّ مَا *** آخِرُ سَطْرٍ ثُمَّ مَا تَقَلَّمَ
 ٦٠٠ - أَوْ (١) اسْتَجِدَّ قَوْلَانِ مَا لَمْ يُضْفِ *** أَوْ يُوصَفُ أَوْ (٢) نَحْوَهُمَا فَأَلْفِ

العمل في اختلاف الروايات

- ٦٠١ - وَبَيِّنِ (٣) أَوْلَا عَلَى رِوَايَةٍ *** كِتَابَهُ، وَيُحْسِنِ الْعِنَايَةَ
 ٦٠٢ - بغيرها بكتب رآو سُمِّيَا *** أَوْ رَمَزَا (٤) أَوْ (٥) يَكْتُبُهَا (٦) مُعْتَنِيَا
 ٦٠٣ - بِحُمْرَةٍ، وَحَيْثُ زَادَ الْأَصْلُ *** حَوْفَهُ بِحُمْرَةٍ وَيَجْلُو

الإشارة بالرمز

- ٦٠٤ - وَاخْتَصَرُوا فِي كَتَبِهِمْ (حَدَّثْنَا) *** عَلَى (ثَنَا) أَوْ (نَا) وَقِيلَ : (دَثْنَا)
 ٦٠٥ - وَاخْتَصَرُوا (أَخْبَرْنَا) عَلَى (أَنَا) *** أَوْ (أَرْنَا) وَ(الْبَيْهَقِيُّ) (أَبْنَا)
 ٦٠٦ - قُلْتُ : وَرَمَزُ (قَالَ) إِسْنَادًا يَرِدُ *** (قَافًا) وَقَالَ الشَّيْخُ : حَدَّثَهَا عَهْدُ
 ٦٠٧ - خَطًّا وَلَا بَدَّ مِنَ النُّطْقِ كَذَا *** قِيلَ لَهُ : وَيَبْغِي النُّطْقُ بَذَا
 ٦٠٨ - وَكُتِبُوا عِنْدَ انْتِقَالٍ مِنْ سَنَدٍ *** لِغَيْرِهِ وَأَنْطَقْنَ بِهَا وَقَدْ

- (١) كسرت الواو ؛ لالتقاء الساكنين .
 (٢) بوصل همزة (أو) ؛ لضرورة الوزن .
 (٣) أي : يجعل كما عبر به ابن الصلاح ، شبه كتابة سطورهِ وجمع حروفه بالبناء)) . النكت الوفية ٢٩٧ / أ .
 (٤) في فتح المغيث : ((رمز)) ، وانظر : النكت الوفية ٢٩٧ / أ .
 (٥) بالدرج ؛ لضرورة الوزن .
 (٦) في (أ) والنفائس وفتح المغيث : ((بكتبها)) .

- ٦٠٩ - رَأَى الرَّهَاقِيُّ (١) بَأَنَّ لَا تُقْرَأُ (٢) *** وَأَنَّهَا مِنْ حَائِلٍ، وَقَدْ رَأَى
 ٦١٠ - بَعْضُ أَوْلِي الْعَرَبِ بَأَنَّ يَقُولَا *** مَكَانَهَا: الْحَدِيثُ قُطٌّ ، وَقِيلَا
 ٦١١ - بَلْ حَاءٌ تَحْوِيلٍ وَقَالَ قَدْ كُتِبَ *** مَكَانَهَا: صَحَّ فَحَا مِنْهَا ائْتَجِبَ

كتابة التسميع

- ٦١٢ - وَيَكْتُبُ اسْمَ الشَّيْخِ بَعْدَ الْبِسْمَلَةِ *** وَالسَّامِعِينَ قَبْلَهَا مُكَمَّلَةً
 ٦١٣ - مُؤَرِّخًا أَوْ جَنَّبَهَا (٣) بِالطَّرَةِ (٤) *** أَوْ آخِرَ الْجُزْءِ وَإِلَّا ظَهَرَتْ
 ٦١٤ - بِخَطِّ مَوْثُوقٍ بِخَطِّ عُرْفَا *** وَلَوْ بِخَطِّهِ لَتَسَّهَ كَفَى
 ٦١٥ - إِنْ حَضَرَ الْكُلُّ ، وَإِلَّا اسْتَمَلَى *** مِنْ تَقَّةٍ ، صَحَّحَ شَيْخٌ أَمْ لَا
 ٦١٦ - وَيُعْرَبُ الْمُسَمَى بِهِ (٥) إِنْ يَسْتَعْرَبُ *** وَإِنْ يَكُنْ بِخَطِّ مَالِكٍ سَطْرُ

- (١) وضبطت (الراء) بالضم أيضاً . انظر : النكت الوفية ٢٩٩ / ب .
 (٢) في (أ) و (جـ) : ((يقرأ)) .
 (٣) أي : إلى جنب البسملة من يمينها أو يسارها)) . النكت الوفية ٣٠٠ / أ .
 (٤) قال البقاعي : ((الطَّرَّةُ - بضمّ الطاء المهملة ثم راء مهملة مشدّدة - هي حاشية الكتاب . قال في القاموس : وبالضم جانب الثوب الذي لا هدب له ، وشفير النهر والوادي ، وطرف كل شيء وحرْفُهُ)) . النكت الوفية ٣٠٠ / أ ، وانظر : التاج ١٢ / ٤٣ (طرر) .
 (٥) قال البقاعي : ((ولْيَعْرِ : اللام فيه للأمر الندي ، والمُسَمَى به : ياسكان السين ، من أَسَمَى بمعنى : سَمَى ، قال في الصحاح : سَمَيْتُ فلاناً زيداً وسَمَيْتُهُ يزيدٍ بمعنى ، وأسَمَيْتُهُ مثله ، والباء في (به) ظرفية أي : يندب له أن يعبر كتابه مَن كتب اسمه فيه)) . النكت الوفية ٣٠١ / أ ، وانظر : الصحاح ٦ / ٢٣٨٣ (سما) .

٦١٧ - فَقَدْ رَأَى حَفْصٌ وَإِسْمَاعِيلُ *** كَذَا الزُّبَيْرِيُّ فَرَضَهَا إِذْ سِئِلُوا (١)
 ٦١٨ - إِذْ خَطُّهُ عَلَى الرَّضَا بِهِ ذَلْ *** كَمَا عَلَى الشَّاهِدِ مَا تَحَمَّلْ
 ٦١٩ - وَلْيَحْذَرِ الْمُعَارَ تَطْوِيلًا وَأَنْ *** يُثْبِتَ قَبْلَ عَرْضِهِ مَا لَمْ يُبَيِّنْ

صِفَةُ رِوَايَةِ الْحَدِيثِ وَأَدَاتِهِ

- ٦٢٠ - وَلْيُرَوِّ مِنْ كِتَابِهِ وَإِنْ عَرِيَ *** مِنْ حِفْظِهِ فَجَانِزٌ لِلْأَكْثَرِ
 ٦٢١ - وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ الْمَنْعُ كَذَا *** عَنْ مَالِكٍ وَالصَّيْدَلَانِيِّ وَإِذَا
 ٦٢٢ - رَأَى سَمَاعَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ فَعَنْ *** نِعْمَانَ الْمَنْعِ وَقَالَ ابْنُ أَحْسَنَ
 ٦٢٣ - مَعَ (٢) أَبِي يُوسُفَ ثُمَّ الشَّافِعِي *** وَالْأَكْثَرَيْنِ بِالْجَوَازِ الْوَاسِعِ
 ٦٢٤ - وَإِنْ يَغِبُ وَغَلَبَتْ سَلَامَتُهُ *** جَازَتْ (٣) لَدَى جُمْهُورِهِمْ رِوَايَتُهُ
 ٦٢٥ - كَذَلِكَ الضَّرِيرُ وَالْأُمِيُّ *** لَا يَحْفَظَانِ يَضْبُطُ الْمَرُضِيُّ
 ٦٢٦ - مَا سَمِعَا وَالْخُلْفُ فِي الضَّرِيرِ *** أَقْوَى ، وَأَوْلَى مِنْهُ فِي الْبَصِيرِ

(١) أصلها (سئلوا) لكن كتبت بالياء الساكنة لمناسبة ضرب الشطر الأول (إسماعيل) صوتياً ، وانظر : النكت الوفية ٣٠١ / أ .

(٢) في ف و ع : ((عن)) ، وما أثبتناه من جميع نسخ شروح الألفية ومنتها ، وكذلك هو في النفائس وفتح المعيث .

(٣) في (ب) : ((جاز)) ، والوزن بما صحيح أيضاً .

الرِّوَايَةُ مِنَ الْأَصْلِ

- ٦٢٧ - وَلْيُرَوِّ مِنْ أَصْلِ أَوْ الْمُقَابِلِ *** بِهِ وَلَا يَجُوزُ بِالتَّسَاهُلِ
 ٦٢٨ - مِمَّا بِهِ اسْمُ شَيْخِهِ أَوْ أُحْدَا *** عَنْهُ لَدَى الْجُمْهُورِ وَأَجَازَ ذَا
 ٦٢٩ - أَيُّوبُ وَالْبُرْسَانِ (١) قَدْ أَجَازَهُ *** وَرَخَّصَ الشَّيْخَ مَعَ الْإِجَازَةِ
 ٦٣٠ - وَإِنْ يُخَالَفُ حِفْظُهُ كِتَابَهُ *** وَليْسَ مِنْهُ فَرَاوًا صَوَابَهُ :
 ٦٣١ - الْحِفْظُ مَعَ تَيْفَنِ وَالْأَحْسَنُ *** الْجَمْعُ كَالْخِلَافِ مِمَّنْ يُتَفَنُّ

الرَّوَايَةُ بِالْمَعْنَى

- ٦٣٢ - وَلَيُرْوَى بِالْأَلْفَاظِ مَنْ لَا يَعْلَمُ *** مَدْلُوعًا وَغَيْرُهُ فَالْمُعْظَمُ
٦٣٣ - أَجَازَ بِالْمَعْنَى وَقِيلَ : لَا الْخَيْرَ *** وَالشَّيْخُ فِي التَّصْنِيفِ قَطْعًا قَدْ حَظَرَ
٦٣٤ - وَلَيُقَالُ الرَّوَايُ : بِمَعْنَى ، أَوْ كَمَا *** قَالَ وَنَحْوُهُ كَشَكَّ أَبَهُمَا

الْإِفْصَارُ عَلَى بَعْضِ الْحَدِيثِ

- ٦٣٥ - وَحَذَفَ بَعْضَ الْمُتَنِّ فَمَنْعَ أَوْ أَجَزَ (٢) *** أَوْ إِنْ أْتَمَّ أَوْ لِعَالِمٍ وَمِزَ
٦٣٦ - ذَا بِالصَّحِيحِ إِنْ يَكُنْ مَا اخْتَصَرَهُ *** مُقْصِلًا عَنِ الَّذِي قَدْ ذَكَرَهُ
٦٣٧ - وَمَا لِذِي تَهْمَةٍ (٣) أَنْ يَفْعَلَهُ *** فَإِنْ أَبِي فَجَازَ أَنْ لَا يُكْمَلَهُ
٦٣٨ - أَمَا إِذَا قُطِعَ فِي الْأَبْوَابِ *** فَهُوَ إِلَى الْجَوَازِ ذُو اقْتِرَابِ

(١) في (أ) و (ب) و (ج) و (فتح المغيث) : ((البرسان)) يأسقاط (ياء النسب) وفي (النفائس) يائبلها ، ولا يصح الوزن به ، لذلك وجب حذفها ؛ لضرورة الوزن؛ لذلك قال زكريا الأنصاري في (فتح الباقي) (٢ / ١٦٦) : (البرسان : بضم الموحدة وحذف ياء النسبة لقبيلة من الأزد) .
(٢) ما أثبتناه هو الذي اتفقت عليه جميع النسخ الخطية لشرح التبصرة ، ونسخ الألفية والنفائس وفتح المغيث ، وفتح الباقي ، وفي مطبوعة ع ومطبوعة ف : ((واجز)) وهو خطأ محض لا يصح ، لأن في العطف معنى الجمع ، وبلهي امتناع اجتماع النقيضين (المنع والإجازة) .

(٣) في النفائس وفتح المغيث : ((من تهمة)) ، وما أثبتناه من جميع النسخ والألفية وشروحاتها .

التَّسْمِيْعُ بِقِرَاءَةِ اللَّحْنِ وَالْمُصَحَّفِ

- ٦٣٩ - وَيُحَذَرُ اللَّحْنَ وَالْمُصَحَّفَا *** عَلَى حَدِيثِهِ بَأَنْ يُحَرَّفَا
٦٤٠ - فَيَدْخُلَا فِي قَوْلِهِ : مَنْ كَذَبَا *** فَحَقُّ النَّحْوِ عَلَى مَنْ طَلَبَا
٦٤١ - وَالْأَخْذُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ لَا الْكُتُبِ *** أَدْفَعُ لِلصَّحِيفِ فَاسْمَعُ وَادَّابِ

إِصْلَاحُ اللَّحْنِ وَالْخَطَا

- ٦٤٢ - وَإِنْ أَتَى فِي الْأَصْلِ لَحْنٌ أَوْ خَطَا (١) *** فَقِيلَ : يُرْوَى كَيْفَ جَاءَ غَلَطًا
٦٤٣ - وَمَنْدَهُبُ الْمُحَصِّلِينَ يُصْلَحُ *** وَيُفْرَأُ الصَّوَابُ وَهُوَ الْأَرْجَحُ
٦٤٤ - فِي اللَّحْنِ لَا يَخْتَلِفُ الْمَعْنَى بِهِ *** وَصَوَّبُوا الْإِيقَاءَ مَعَ (٢) تَضْيِيبِهِ
٦٤٥ - وَيُذَكَّرُ الصَّوَابُ جَانِبًا كَذَا *** عَنْ أَكْثَرِ الشُّيُوخِ تَقْلًا أَخِذَا
٦٤٦ - وَالْبَدْءُ بِالصَّوَابِ أَوْلَى وَأَسَدُ *** وَأَصْلِحِ الْإِصْلَاحَ مِنْ مَتْنٍ وَرَدَ
٦٤٧ - وَلَيَاتُ فِي الْأَصْلِ بِمَا لَا يَكْتَرُ *** كَابْنٍ وَحَرْفٍ حَيْثُ لَا يُغَيَّرُ
٦٤٨ - وَالسَّقْطُ يُدْرَى (٣) أَنْ مِنْ فَوْقِ أَتَى *** بِهِ يُزَادُ بَعْدَ يَعْنِي مُثَبَّتًا
٦٤٩ - وَصَحَّحُوا اسْتِدْرَاكَ مَا دَرَسَ فِي *** كِتَابِهِ مِنْ غَيْرِهِ إِنْ يَعْرِفُ

٦٥٠ - صِحَّتُهُ مِنْ بَعْضِ مَتْنٍ أَوْ سَنَدٍ *** كَمَا إِذَا تَبَتَّهُ مِنْ يُعْتَمَدُ
٦٥١ - وَحَسَّنُوا الْبَيَانَ كَالْمُسْتَشْكِلِ *** كَلِمَةً فِي أَصْلِهِ (٤) فَلْيَسْأَلِ

- (١) في (ب) : ((خطي)) .
(٢) بتسكين العين ؛ لضرورة الوزن .
(٣) كذا في (جـ) و (فتح المغيث) و (الفائس) وجميع نسخ شرح الألفية ، وفي (أ) و (ب) : ((يدري)) ،
والأولى ما أثبت .
(٤) في (الفائس) : ((أصل)) .

اخْتِلَافُ أَلْفَاظِ الشُّيُوخِ

- ٦٥٢ - وَحَيْثُ مِنْ أَكْثَرِ مَنْ شَيْخَ سَمِعَ *** مَتْنًا بِمَعْنَى لَا بَلْفَظٍ فَقَعِ
٦٥٣ - بَلْفَظٍ وَاحِدٍ وَسَمَّى الْكُلَّ: صَحَّ *** عِنْدَ مُجِيزِي النَّقْلِ مَعْنَى وَرَجَحَ
٦٥٤ - بَيَانُهُ مَعَ قَالَ أَوْ مَعَ قَالَ *** وَمَا بَعْضُ ذَا وَذَا وَقَالَ:
٦٥٥ - اقْتَرَبَا فِي اللَّفْظِ أَوْ لَمْ يَقُلْ: *** صَحَّ لَهُمْ وَالْكَتُبُ إِنْ تَقَابَلِ
٦٥٦ - بِأَصْلِ شَيْخٍ مِنْ شُيُوخِهِ فَهَلْ *** يُسَمَّى (١) الْجَمِيعُ مَعَ بَيَانِهِ؟ احْتَمَلُ

الرِّبَادَةُ فِي نَسَبِ الشَّيْخِ

- ٦٥٧ - وَالشَّيْخُ إِنْ يَأْتِ بَعْضُ نَسَبٍ *** مِنْ فَوْقِهِ فَلَا تَرْدُ وَاجْتَنِبْ
٦٥٨ - إِلَّا بِفَصْلِ نَحْوِ هُوَ (٢) أَوْ يَعْنِي *** أَوْ جِي بَانَ وَانْسَبَنَّ الْمَعْنَى
٦٥٩ - أَمَّا إِذَا الشَّيْخُ أْتَمَّ التَّسْبَابَ *** فِي أَوَّلِ الْجُزْءِ فَقَطْ فَذَهَبَا
٦٦٠ - الْأَكْثَرُونَ لِحِوَارِ أَنْ يُتِمَّ *** مَا بَعْدَهُ وَالْفَصْلُ أَوْلَى وَأَتَمَّ

الرُّوَايَةُ مِنَ النَّسَخِ الَّتِي إِسْنَادُهَا وَاحِدٌ

- ٦٦١ - وَالنَّسَخُ الَّتِي بِإِسْنَادٍ قَطْ *** تَجْدِيدُهُ فِي كُلِّ مَتْنٍ أَحْوَطُ
٦٦٢ - وَالْأَعْلَبُ الْبَدْءُ بِهِ وَيُذَكَّرُ *** مَا بَعْدَهُ (٣) مَعَ وَبِهِ وَالْأَكْثَرُ
٦٦٣ - جَوَزَ أَنْ يُفْرَدَ بَعْضًا بِالسَّنَدِ *** لِأَخِي (٤) كَذَا وَالْإِفْصَاحُ أَسَدُ
٦٦٤ - وَمَنْ يُعِيدُ سَنَدَ الْكِتَابِ مَعَ *** آخِرِهِ احْتِطَاءً وَخُلْفًا مَا رَفَعُ

- (١) بتسكين السين ؛ لضرورة الوزن .
(٢) بإسكان الواو في (هو) ؛ لضرورة الوزن .
(٣) في (الفائس) : ((مع بعده)) .
(٤) في (فتح المغيث) و (الفائس) : ((لأخذ كذا ..)) ولا يصح الوزن هكذا ، فالصحيح ما أثبت .

تَقْدِيمُ الْمَتْنِ عَلَى السَّنَدِ

- ٦٦٥ - وَسَبَقَ مَتْنٌ لَوْ بَعْضُ سَنَدٍ *** لَا يَمْنَعُ الْوَصْلَ وَلَا أَنْ يَتْبَغِي

- ٦٦٦ - رَأَوْ كَذَا بِسَنَدٍ فَمُتَّجِهَةٌ *** وَقَالَ : خُلْفُ الثَّقَلِ مَعْنَى يَتَّجِهَةٌ
٦٦٧ - فِي ذَا كِبَعْضِ الْمَتْنِ قَدَّمْتَ عَلَيَّ *** بَعْضٌ فِيهِ ذَا الْخِلَافِ تُقَالُ

إِذَا قَالَ الشَّيْخُ : مِثْلُهُ أَوْ نَحْوَهُ

- ٦٦٨ - وَقَوْلُهُ مَعَ حَذْفِ مَتْنٍ مِثْلُهُ *** أَوْ نَحْوَهُ يُرِيدُ مَتْنًا قَبْلَهُ
٦٦٩ - فَالْأَظْهَرُ الْمَنْعُ مِنَ أَنْ (١) يُكْمَلَهُ *** بِسَنَدِ (٢) الثَّانِي وَقِيلَ : بَلْ لَهُ
٦٧٠ - إِنْ عَرَفَ الرَّأْيِيَّ بِالْحَفْظِ *** وَالصَّبْطِ وَالتَّمْيِيزِ لِلتَّلْفِظِ
٦٧١ - وَالْمَنْعُ فِي نَحْوِ فَقَطْ قَدْ حُكِيََا *** وَذَا عَلَى الثَّقَلِ بِمَعْنَى بُنْيَا
٦٧٢ - وَاخْتِيارِ أَنْ يَقُولَ : مِثْلَ مَتْنٍ *** قَبْلُ وَمِثْلُهُ كَذَا ، وَيَبْنِي
٦٧٣ - وَقَوْلُهُ : إِذْ بَعْضُ مَتْنٍ لَمْ يُسَقْ *** وَذَكَرَ الْحَدِيثَ فَالْمَنْعُ أَحْسَنُ
٦٧٤ - وَقِيلَ : إِنْ يَعْرِفُ كِلَاهُمَا الْخَبْرُ *** يُرْجَى الْجَوَازُ وَالْبَيَانُ الْمُعْتَرِ
٦٧٥ - وَقَالَ : إِنْ يُجْزَى فَبِالْإِجَازَةِ *** لِمَا طَوَى وَاعْتَفَرُوا إِفْرَازَةَ

إِبْدَالُ الرَّسُولِ بِالنَّبِيِّ ، وَعَكْسُهُ

- ٦٧٦ - وَإِنْ رَسُولٌ بِنَبِيِّ أَبْدِلَا *** فَالظَّاهِرُ الْمَنْعُ كَعَكْسِ فِعْلًا
٦٧٧ - وَقَدْ رَجَا جَوَازَهُ ابْنُ حَنْبَلٍ *** وَالنَّوَوِيُّ صَوَّبَهُ وَهُوَ جَلِي

السَّمَاعُ عَلَى نَوْعٍ مِنَ الْوَهْنِ ، أَوْ عَنْ رَجُلَيْنِ

- ٦٧٨ - ثُمَّ عَلَى السَّمَاعِ بِالْمُذَاكَرَةِ *** بَيَانُهُ كَوْنُ وَهْنٍ خَامِرَةٍ
٦٧٩ - وَالْمَتْنُ عَنْ شَخْصَيْنِ وَاحِدٍ جَرِحَ *** لَا يَحْسُنُ الْحَذْفُ لَهُ لَكِنْ يَصِحُّ
٦٨٠ - وَمُسْلِمٌ عَنْهُ كَتَبَ فَلَمْ يَوْفِ *** وَالْحَذْفُ حَيْثُ وَثِقَا فَهُوَ أَحْفَى
٦٨١ - وَإِنْ يَكُنْ عَنْ كُلِّ رَأْيٍ قِطْعَةٌ *** أَجْزَى بَلَا مِيزٍ بِخَلْطِ جَمْعِهِ
٦٨٢ - مَعَ الْبَيَانِ كَحَدِيثِ الْإِفْكِ *** وَجَرِحَ بَعْضٌ مُقْتَضٍ لِلتَّرْكِ
٦٨٣ - وَحَذْفِ وَاحِدٍ مِنَ الْإِسْنَادِ *** فِي الصُّورَتَيْنِ أَمْنَعُ لِلإِزْدِيَادِ

(١) بالدرج ؛ لضرورة الوزن .

(٢) في مطبوعة ع : ((يسند)) مصحف .

آدَابُ الْمُحَدِّثِ

- ٦٨٤ - وَصَحَّحَ النَّبِيَّةَ فِي التَّحْدِيثِ *** وَأَحْرَصَ عَلَى نَشْرِكَ لِلْحَدِيثِ
٦٨٥ - ثُمَّ تَوَضَّأَ وَاعْتَسَلَ وَاسْتَعْمَلَ *** طَيِّبًا وَتَسْرِيحًا وَرَبْرَ (١) الْمُعْطَلِي
٦٨٦ - صَوْتًا (٢) عَلَى الْحَدِيثِ وَاجْلَسَ بِأَدَبٍ *** وَهَيْبَةٍ بِصَدْرِ مَجْلِسٍ وَهَبْ
٦٨٧ - لَمْ يُخْلِصِ النَّبِيَّةَ طَالِبُ فِعْمٍ *** وَلَا تُحَدِّثُ عَجَلًا (٣) أَوْ إِنْ تَقَمَّ
٦٨٨ - أَوْ فِي الطَّرِيقِ ثُمَّ حَيْثُ احْتِيجَ لَكَ *** فِي شَيْءٍ ارْوِهِ وَابْنُ خَلَادٍ سَلَّكَ

- ٦٨٩ - بَأَنَّهُ يَخْسُنُ لِلْخَمْسِينَ *** عَامًا وَلَا بَأْسَ لَأَرْبَعِينَ
- ٦٩٠ - وَرَدَّ وَالشَّيْخُ بَعِيرِ الْبَارِعِ *** خَصَّصَ لَأَكْمَالِكَ وَالشَّافِعِي
- ٦٩١ - وَيَبْنِي الْإِمْسَاكَ إِذْ (٤) يُخْسَى الْهَرَمُ *** وَبِالْتَّمَانِينَ ابْنُ خَلَادٍ جَزَمَ
- ٦٩٢ - فَإِنْ يَكُنْ ثَابِتَ عَقْلٍ لَمْ يُبَلِّغْ *** كَأَنْسٍ وَمَالِكٍ وَمَنْ فَعَلَ
- ٦٩٣ - وَالْبَعْرِيُّ وَالْهَجِيمِيُّ وَفَنَّهُ *** كَالطَّبْرِيِّ حَدَّثُوا بَعْدَ الْمِائَةِ
- ٦٩٤ - وَيَبْنِي الْإِمْسَاكَ الْأَعْمَى إِنْ يَخْفَى *** وَإِنْ مِنْ سَيْلٍ (٥) بِجُزْءٍ قَدْ عَرَفَ
- ٦٩٥ - رُجْحَانَ رَأَى فِيهِ ذَلَّ فَهُوَ حَقٌّ *** وَتَرَكَ تَحْدِيثَ بِحَضْرَةِ الْأَحَقِّ
- ٦٩٦ - وَبَعْضُهُمْ كَرِهَ الْأَخْذَ عَنْهُ *** بِيَلَدٍ وَفِيهِ أَوْلَى مِنْهُ
- ٦٩٧ - وَلَا تَقُمْ لِأَحَدٍ وَأَقْبِلِ *** عَلَيْهِمْ (٦) وَلِلْحَدِيثِ رَتْلٌ

(١) في (جـ) : ((وذر)) .

(٢) في (جـ) والنفائس : ((صونا)) .

(٣) في ف و ع : ((عاجلا)) .

(٤) في ف و ع : ((إن)) .

(٥) بكسر السين وتسهيل الهمزة ؛ لضرورة الوزن .

(٦) في فتح المغيث وفتح الباقي : ((بكسر الميم)) .

- ٦٩٨ - وَاحْمَدُ وَصَلَّ مَعَ سَلَامٍ وَدَعَا *** فِي بَدْءِ مَجْلِسٍ وَخْتَمَهُ مَعَا
- ٦٩٩ - وَاعْتَقِدْ لِلْإِمْلَاءِ (١) مَجْلِسًا فَذَلِكَ مِنْ *** أَرْفَعِ الْأَسْمَاعِ وَالْأَخْذِ (٢) ثُمَّ إِنْ
- ٧٠٠ - تَكَثَّرَ (٣) جُمُوعٌ فَاتَّخِذْ مُسْتَمَلِيًا *** مُحْصَلًا ذَا يَقْظَةٍ مُسْتَوِيًا
- ٧٠١ - بِعَالٍ أَوْ (٤) فَقَائِمًا يَتَّبِعُ مَا *** يَسْمَعُهُ مُبَلِّغًا أَوْ مُفْهَمًا
- ٧٠٢ - وَاسْتَحْسَبُوا الْبَدْءَ بِقَارِي تَلَا *** وَبَعْدَهُ اسْتَصْتَبَتْ ثُمَّ بِسَمَلًا
- ٧٠٣ - فَالْحَمْدُ فَالصَّلَاةُ ثُمَّ أَقْبَلِ *** يَقُولُ : مَنْ أَوْمَأَ ذَكَرَتْ وَابْتَهَلْ
- ٧٠٤ - لَهُ وَصَلَّى وَتَرَضَى رَافِعًا *** وَالشَّيْخُ تَرَجَّمَ الشُّيُوخَ وَدَعَا
- ٧٠٥ - وَذَكَرَ مَعْرُوفٍ بِشَيْءٍ مِنْ لَقَبٍ *** كَعَنْدَرٍ أَوْ وَصَفَ نَقْصٍ أَوْ نَسَبٍ
- ٧٠٦ - لِأُمَّهِ فَجَائِزٌ مَا لَمْ يَكُنْ *** يَكْرَهُهُ كَابْنِ عَلِيَّةٍ فَصْنُ
- ٧٠٧ - وَارَوْ فِي الْإِمْلَاءِ (٥) عَنْ شُيُوخٍ قَدَّمَ *** أَوْلَاهُمْ (٦) وَأَنْتَقَهَ وَأَفْهَمَ
- ٧٠٨ - مَا فِيهِ مِنْ (٧) فَائِدَةٍ وَلَا تَرْدٌ *** عَنْ كُلِّ شَيْخٍ فَوْقَ مَتْنٍ وَاعْتَمِدْ
- ٧٠٩ - عَالِي إِسْنَادٍ (٨) قَصِيرَ مَتْنٍ *** وَاجْتَنِبِ الْمُسْتَكِلَ خَوْفَ الْفُتْنِ
- ٧١٠ - وَاسْتَحْسِنِ الْإِنْشَادَ (٩) فِي الْأَوَاخِرِ *** بَعْدَ الْحِكَايَاتِ مَعَ التَّوَادِرِ
- ٧١١ - وَإِنْ يُخْرِجَ لِلرُّوَاةِ مُتَقِنٌ *** مَجَالِسَ الْإِمْلَاءِ فَهُوَ حَسَنٌ
- ٧١٢ - وَلَيْسَ بِالْإِمْلَاءِ حِينَ يَكْمُلُ *** غَنَى عَنِ الْعَرُضِ لِزَيْغِ يَحْصُلُ

(١) بالقصر هنا ؛ لضرورة الوزن .

- (٢) بدرج همزة (الإسماع) و (الأخذ) على التوالي ؛ لضرورة الوزن .
 (٣) في (أ) : ((يكثر)).
 (٤) بدرج همزة (أو) ؛ لضرورة الوزن .
 (٥) بدرج الهمزة الأولى ، وقصر الثانية ؛ لضرورة الوزن .
 (٦) في (جـ) : ((أعلام)) ، ويجب في كلتا الحالتين إشباع حركة الميم ؛ لضرورة الوزن .
 (٧) في ف : ((في)).
 (٨) في (ب) و (جـ) : ((الإسناد)).
 (٩) في (جـ) : ((الاسناد)).

آدابُ (١) طَالِبِ الْحَدِيثِ

- ٧١٣ - وَأَخْلِصَ النِّيَّةَ فِي طَلْبِكَ *** وَجِدْ وَابْدَأْ بِعَوَالِي مِصْرِكَ
 ٧١٤ - وَمَا يُهِمُّ ثُمَّ شَدَّ الرَّحْلَا *** لِغَيْرِهِ وَلَا تَسَاهَلْ حَمَلًا
 ٧١٥ - وَاعْمَلْ بِمَا تَسْمَعُ فِي الْفَضَائِلِ *** وَالشَّيْخَ بِجَلِّهِ وَلَا تَنَاقَلِ
 ٧١٦ - عَلَيْهِ تَطْوِيلًا بِحَيْثُ يَضْجُرُ *** وَلَا تَكُنْ يَمْنَعُكَ التَّكْبِيرُ
 ٧١٧ - أَوْ الْحَيَا (٢) عَنْ طَلَبٍ وَاجْتِنِبْ *** كَنَمِ السَّمَاعِ فَهُوَ لَوْمٌ وَآكُوبُ
 ٧١٨ - مَا تَسْتَفِيدُ عَالِيًا وَنَازِلًا *** لَا كَثْرَةَ الشُّيُوخِ صَيِّتًا عَاطِلًا
 ٧١٩ - وَمَنْ يَقُلْ إِذَا كَتَبْتَ قَمَشٍ *** ثُمَّ إِذَا رَوَيْتَهُ فَفَتَشِ
 ٧٢٠ - فَلَيْسَ مِنْ ذَا وَالْكَتَابَ تَمِّمِ *** سَمَاعَهُ لَا تَسْتَحِبَّهُ تَنَلِمِ
 ٧٢١ - وَإِنْ يَصِيقُ حَالَ عَنِ اسْتِيعَابِهِ *** لِعَارِفِ أَجَادٍ فِي ابْتِخَابِهِ
 ٧٢٢ - أَوْ قَصَرَ اسْتِعَانَ ذَا حِفْظٍ فَقَدْ *** كَانَ مِنَ الْحِفَاطِ مَنْ لَهُ يِعْدُ
 ٧٢٣ - وَعَلِّمُوا فِي الْأَصْلِ إِمَّا خَطَا *** أَوْ هَمَزَتَيْنِ أَوْ بِصَادٍ أَوْ طَا
 ٧٢٤ - وَلَا تَكُنْ مُقْتَصِرًا أَنْ تَسْمَعَا *** وَكُتِبَهُ مِنْ دُونَ فَهْمٍ نَفَعَا
 ٧٢٥ - وَأَقْرَأْ كِتَابًا فِي عُلُومِ الْأَثَرِ *** كَابِنِ الصَّلَاحِ أَوْ كَذَا الْمُخَصَّرِ
 ٧٢٦ - وَبِالصَّحِيحِينَ ابْدَأْ ثُمَّ السُّنَنَ *** وَالْبَيْهَقِي ضَيْطًا وَفَهْمًا ثُمَّ نَنْ
 ٧٢٧ - بِمَا اقْتَضَتْهُ حَاجَةٌ مِنْ مُسْنَدٍ *** أَحْمَدَ وَالْمَوْطَأَ الْمُمَهَّدَ

- (١) في نسخة ص : ((أدب)) وأشار القاضي زكريا الأنصاري في شرحه ٢ / ٢٢٣ إلى نحو ذلك.
 (٢) بالقصر ؛ لضرورة الوزن .

- ٧٢٨ - وَعَلَلِ ، وَخَيْرُهَا لِأَحْمَدَا *** وَالذَّارِقُطْنِي وَالتَّوَارِيخُ عَدَا
 ٧٢٩ - مِنْ خَيْرِهَا الْكَبِيرُ لِلْجَعْفِيِّ *** وَالْجَرَّحُ وَالتَّعْدِيلُ لِلرَّازِيِّ
 ٧٣٠ - وَكُتِبَ الْمُؤْتَلَفُ الْمَشْهُورِ *** وَالْأَكْمَلُ الْإِكْمَالُ لِلْأَمِيرِ
 ٧٣١ - وَاحْفَظْهُ بِالتَّدْرِيجِ ثُمَّ ذَاكِرٍ *** بِهِ وَالتَّفَانِ (١) اصْحَبْنَ وَبَادِرِ
 ٧٣٢ - إِذَا تَاهَلَّتْ إِلَى التَّأْلِيفِ *** تَمَهَّرْ وَتَذَكَّرْ وَهُوَ (٢) فِي التَّصْنِيفِ
 ٧٣٣ - طَرِيقَتَانِ جَمَعُهُ أَبْوَابَا *** أَوْ مُسْنَدًا تُفْرِدُهُ صِحَابَا

- ٧٣٤ - وَجَمَعَهُ مُعَلِّلاً كَمَا فَعَلَ *** يَعْتُوبُ أَعْلَى (٣) رُتْبَةً وَمَا كَمَلُ
 ٧٣٥ - وَجَمَعُوا أَبْوَاباً أَوْ شُبُوحاً أَوْ (٤) *** تَرَاجُمًا أَوْ طُرُقًا وَقَدْ رَأَوْا
 ٧٣٦ - كَرَاهَةً الْجَمْعِ لِدِي تَقْصِيرٍ *** كَذَاكَ الْإِخْرَاجِ (٥) بِإِلَّا تَحْرِيرِ

الْعَالِي وَالنَّازِلُ

- ٧٣٧ - وَطَلَبُ الْعُلُوِّ سُنَّةٌ وَقَدْ *** فَضَّلَ بَعْضُ التُّزُولِ وَهُوَ رَدُّ
 ٧٣٨ - وَقَسَمُوهُ خَمْسَةً فَالْأَوَّلُ *** قُرْبٌ مِنَ الرَّسُولِ وَهُوَ الْأَفْضَلُ
 ٧٣٩ - إِنْ صَحَّ الْإِسْنَادُ (٥) وَقَسِمُ الْقُرْبِ *** إِلَى إِمَامٍ وَعُلُوٌّ نَسْبِي
 ٧٤٠ - بِنَسْبِهِ لِلْكَتَبِ السَّنَةِ إِذْ *** يَنْزِلُ مَتْنٌ مِنْ طَرِيقِهَا أُخِذَ
 ٧٤١ - فَإِنْ يَكُنْ فِي شَيْخِهِ قَدْ وَافَقَهُ *** مَعَ عُلُوِّ فَهُوَ (٦) الْمُوَافَقَةُ
 ٧٤٢ - أَوْ شَيْخِ شَيْخِهِ كَذَاكَ فَالْبَدَلُ *** وَإِنْ يَكُنْ سِوَاهُ عَدًّا قَدْ حَصَلَ

(١) بدرج همزة (الإيمان) لضرورة الوزن .

(٢) في (أ) : ((وهي)) .

(٣) في (ب) و (ج) : ((أعلا)) .

(٤) بدرج همزي (أو) في هذا الشطر ؛ لضرورة الوزن .

(٥) بدرج همزة (الإخراج) ؛ لضرورة الوزن .

(٥) بدرج همزة (الإسناد) ؛ لضرورة الوزن .

(٦) كان حق الهاء هنا أن تسكن، لكنها حركت ؛ لضرورة الوزن .

- ٧٤٣ - فَهُوَ الْمُسَاوَاةُ وَحَيْثُ (١) رَاجِحَهُ *** الْأَصْلُ بِالْوَاحِدِ فَالْمُصَافِحَةُ
 ٧٤٤ - ثُمَّ عُلُوُّ قَدَمِ الْوَفَاةِ *** أَمَّا الْعُلُوُّ لَا مَعَ الْفَاتِ (٢)
 ٧٤٥ - لِآخِرِ فَقِيلَ لِلْخَمْسِينَ *** أَوْ الثَّلَاثِينَ مَضَتْ سِنِينَا
 ٧٤٦ - ثُمَّ عُلُوُّ قَدَمِ السَّمَاعِ *** وَضِدَّهُ التُّزُولُ كَالْأَنْوَاعِ
 ٧٤٧ - وَحَيْثُ ذَمُّ فَهُوَ مَا لَمْ يُجْبَرْ *** وَالصَّحَّةُ الْعُلُوُّ عِنْدَ النَّظَرِ

الْعَرِيبُ ، وَالْعَزِيزُ ، وَالْمَشْهُورُ

- ٧٤٨ - وَمَا بِهِ مُطْلَقًا الرَّاوي انْفَرَدَ *** فَهُوَ الْعَرِيبُ وَإِنْ مَنَدَةَ (٣) فَحَدَّ
 ٧٤٩ - بِالْإِنْفِرَادِ عَنِ إِمَامٍ يُجْمَعُ *** حَدِيثُهُ فَإِنْ عَلَيْهِ يُتَّبَعُ
 ٧٥٠ - مِنْ وَاحِدٍ وَاثْنَيْنِ فَالْعَزِيزُ أَوْ *** فَوْقَ فَمَشْهُورٌ وَكُلُّ قَدْ رَأَوْا
 ٧٥١ - مِنْهُ الصَّحِيحُ وَالضَّعِيفُ ثُمَّ قَدْ *** يَغْرُبُ (٤) مُطْلَقًا أَوْ إِسْنَادًا (٥) فَقَدْ (٦)
 ٧٥٢ - كَذَلِكَ الْمَشْهُورُ أَيْضًا قَسَمُوا *** لِشَهْرَةٍ مُطْلَقَةٍ كـ ((الْمُسْلِمُ
 ٧٥٣ - مَنْ سَلِمَ الْحَدِيثَ)) وَالْمَقْصُورُ *** عَلَى الْمُحَدَّثِينَ مِنْ مَشْهُورٍ

- (١) في النفايس : ((فحيث)) .
 (٢) في النفايس : ((مع الثقات)) .
 (٣) يصحّ الوزن بالمتع من الصرف وإن كان صحيحاً عند صرفه إلا أن هذا لا يُعدّ اضطراراً كما ذهب إليه صاحب فتح المغيث ٣ / ٣٠ إذ هو موزون على أصله فلا ضرورة للإعراض عنه .
 (٤) ورد في نسخة (ب) من متن الألفية تعليقة نصّها : ((بالضم الرء - كذا - سواء كان ماضيّه بالضم أو الفتح ، والغريب الغامض من الكلام)) وذيلها بقوله : ((بقاعي)) .
 قلنا : انظر : لسان العرب ١ / ٤٢٩ ، وتاج العروس ٣ / ٤٥٦ (غرب) .
 (٥) يادراج همزة (إسناداً) ؛ لضرورة الوزن .

- (٦) في (ب) : ((فقط)) .
 ٧٥٤ - ((قُنُوْتُهُ بَعْدَ الرُّكُوعِ شَهْرًا)) *** وَمِنْهُ ذُو تَوَاتُرٍ مُسْتَقْرَأً
 ٧٥٥ - فِي طَبَقَاتِهِ كَمَثَلِ ((مَنْ كَذَبَ)) *** فَفَوْقَ سِتِّينَ رَوَاهُ وَالْعَجَبُ
 ٧٥٦ - بَأَنَّ مِنْ رِوَايَةِ لَلْعَشْرَةِ *** وَخُصَّ بِالْأَمْرَيْنِ فِيمَا ذَكَرَهُ
 ٧٥٧ - الشَّيْخُ عَنْ بَعْضِهِمْ ، قُلْتُ : بَلَى *** ((مَسْحُ الْخِيفِ)) وَأَبْنُ مَنْدَةَ (١) إِلَى
 ٧٥٨ - عَشْرَتِهِمْ ((رَفَعَ الْيَدَيْنِ)) نَسَبًا *** وَيَنْفُوا عَنْ مَائَةٍ ((مَنْ كَذَبَا))

غَرِيبُ أَلْفَاظِ الْأَحَادِيثِ

- ٧٥٩ - وَالنَّضْرُ أَوْ مَعْمَرٌ (٢) خُلْفٌ أَوَّلٌ *** مَنْ صَنَّفَ الْغَرِيبَ فِيمَا نَقَلُوا
 ٧٦٠ - ثُمَّ تَلَى أَبُو عُبَيْدٍ وَأَفْتَى *** الْقُتَيْبِيُّ ثُمَّ حَمَدٌ صَنَّفَا
 ٧٦١ - فَاعْنِ بِهِ وَلَا تَخْضُ (٣) بِالظَّنِّ *** وَلَا تُقَلِّدْ غَيْرَ أَهْلِ الْفَنِّ
 ٧٦٢ - وَخَيْرٌ مَا فَسَّرْتَهُ بِالْوَارِدِ *** كَالدُّخِّ بِالذُّخَانِ لِأَبْنِ صَائِدٍ (٤)
 ٧٦٣ - كَذَلِكَ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ، وَالْحَاكِمِ *** فَسَّرَهُ الْجَمَاعَ وَهُوَ وَاهِمٌ

المُسَلَّسُ

- ٧٦٤ - مُسَلَّسُ الْحَدِيثِ مَا تَوَارَدَا *** فِيهِ الرُّوَاةُ وَاحِدًا فَوَاحِدًا
 ٧٦٥ - حَالًا لَهُمْ (٥) أَوْ وَصَفًا أَوْ (٦) وَصَفَ (٧) سَنَدٌ *** كَقَوْلِ كُلِّهِمْ : سَمِعْتُ فَاتَّحَدَ
 ٧٦٦ - وَقَسَمُهُ إِلَى ثَمَانٍ مُثَلٌ *** وَقَلَّمَا يَسَلِّمُ ضَعْفًا يَحْصُلُ
 ٧٦٧ - وَمِنْهُ ذُو نَقْصٍ يَقْطَعُ السُّلْسَلَةَ *** كَأَوْلِيَّةٍ وَبَعْضٌ وَصَلَةٌ

- (١) بالصرف ؛ لضرورة الوزن .
 (٢) بمنعه من الصرف ؛ لضرورة الوزن .
 (٣) في (أ) : ((ولا تخص)) .
 (٤) في (ب) : ((لابن مالك)) ، وهو خطأ .
 (٥) في مطبوعة ع : ((لم)) وهو تحريف .

(٦) بدرج همزة (أو) ؛ لضرورة الوزن .

(٧) في مطبوعة ف : ((صف)) وهو محرف .

النَّسِخُ ، وَالْمَنْسُوخُ

٧٦٨ - وَالنَّسِخُ رَفَعُ الشَّارِعِ السَّابِقِ مِنْ *** أَحْكَامِهِ بِالْأَحْقِ وَهُوَ قِيمِنُ (١)

٧٦٩ - أَنْ يُعْتَنَى بِهِ وَكَانَ الشَّافِعِي *** ذَا عِلْمِهِ ثُمَّ بَنَصَّ الشَّارِعَ

٧٧٠ - أَوْ صَاحِبٍ أَوْ عُرِفَ التَّارِيخُ أَوْ *** أُجْمِعَ تَرْكَابًا بَانَ نَسِخٌ وَرَأَوْا (٢)

٧٧١ - دَلَالَةَ الإِجْمَاعِ لَا النَّسِخِ بِهِ *** كَالْقَتْلِ فِي رَابِعَةِ بَشْرِهِ

التَّصْحِيفُ

٧٧٢ - وَالْعَسْكَرِيُّ وَالِدَارِقُطْنِيُّ صَفَا *** فِيمَا لَهُ بَعْضُ الرُّوَاةِ صَحًّا

٧٧٣ - فِي الْمَتْنِ كَالصُّوْلِيِّ ((سِتًّا)) غَيْرِ *** ((شَيْئًا)) ، أَوْ الإِسْنَادِ كَابْنِ التُّدْرِ

٧٧٤ - صَحَّفَ فِيهِ الطَّبْرِيُّ قَالَا: *** ((بُدْرُ)) بِالْبَاءِ وَتَقَطَّ ذَالًا

٧٧٥ - وَأَطْلَقُوا التَّصْحِيفَ فِيمَا ظَهَرَ *** كَقَوْلِهِ: ((أَحْتَجِمُ)) مَكَانَ ((أَحْسَجِرَا))

٧٧٦ - وَوَأَصِلَ بِعَاصِمٍ وَالْأَحْدَبُ *** بِأَحْوَلِ (٣) تَصْحِيفَ سَمِعَ لَقَبُوا

٧٧٧ - وَصَحَّفَ الْمَعْنَى إِمَامَ عَنزَةَ *** ظَنَّ الْقَبِيلَ (٤) بِحَدِيثِ ((الْعَنَزَةَ))

٧٧٨ - وَبَعْضُهُمْ ظَنَّ سَكُونَ نُونِهِ *** فَقَالَ : شَاءَ خَابَ فِي ظُنُونِهِ

مُخْتَلِفُ الْحَدِيثِ

٧٧٩ - وَالْمَتْنُ إِنْ نَافَاهُ مَتْنٌ آخَرَ *** وَأَمَكَنَ الْجَمْعُ فَلَا تَنَافُرٌ

٧٨٠ - كَمَتْنٍ ((لَا يُورِدُ)) مَعَ ((لَا عَدُوِّ)) *** فَالْتَقَى (٥) لِلطَّبْعِ وَفِرَّ عَدُوًّا (٦)

(١) قِيمِنُ : أي جدير . انظر : الصحاح ٦ / ٢١٨٤ .

(٢) في (أ) : ((ورووا)) .

(٣) بالصرف ؛ لضرورة الوزن .

(٤) مرخم القبيلة . فتح الباقي ٢ / ٣٠٠ .

(٥) في (أ) : ((النفي)) .

(٦) في (أ) و (ج) : ((عدوى)) .

٧٨١ - أَوْلَا (١) فَإِنْ نَسِخَ بَدَا فاعْمَلْ بِهِ *** أَوْ لَا فَرَجِحْ وَاَعْمَلَنَّ بِالْأَشْبِهِ

خَفِيُّ الإِرْسَالِ وَالْمَزِيدُ فِي الإِسْنَادِ

٧٨٢ - وَعَدَمَ السَّمَاعِ وَاللِّقَاءِ *** يَدُوُّ بِهِ الإِرْسَالُ ذُو الخَفَاءِ

٧٨٣ - كَذَا زِيَادَةُ اسْمِ رَاوٍ فِي السَّنَدِ *** إِنْ كَانَ حَذْفُهُ بَعْنِ فِيهِ وَرَدَ

٧٨٤ - وَإِنْ بِتَحْدِيثِ آتَى فَالْحُكْمُ لَهُ *** مَعَ اِحْتِمَالِ كَوْنِهِ قَدْ حَمَلَهُ

٧٨٥ - عَنْ كَلِّ الْأَيْ (٢) حَيْثُ مَا زِيدَ وَقَعَ *** وَهَمَّا وَفِي ذَيْنِ الْخَطِيبِ قَدْ جَمَعَ

مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ

- ٧٨٦ - رَأَيْ النَّبِيَّ مُسْلِمًا ذُو صُحْبَةٍ *** وَقِيلَ : إِنْ طَالَتْ وَلَمْ يُثَبِّتْ
٧٨٧ - وَقِيلَ : مَنْ أَقَامَ عَامًا أَوْ غَزَا (٣) *** مَعَهُ (٤) وَذَا لِابْنِ الْمُسَيَّبِ عَزَا (٥)
٧٨٨ - وَتُعْرَفُ الصُّحْبَةُ بِاشْتِهَارِ أَوْ (٦) *** تَوَاتُرِ أَوْ قَوْلِ صَاحِبٍ وَلَوْ
٧٨٩ - قَدْ ادَّعَاهَا وَهُوَ عَدْلٌ قَبْلًا *** وَهُمْ عُذُولٌ قِيلَ : لَا مَنْ دَخَلَ

(١) أي : وإن لم يمكن الجمع بينهما (فإن نسخ بدا) أي : ظهر (فاعمل به) (أولا) أي : أو لم يبد نسخ (فرجح) أحد المتين بوجه من وجوه الترجيحات المتعلقة بالمتن أو بإسناده (واعملن) بعد النظر في المرجحات بالأشبه) أي : بالأرجح منها . انظر : فتح الباقي ٢ / ٣٠٣ .

(٢) بدرج همزة (إلا) ؛ لضرورة الوزن .

(٣) في (أ) و (ب) و (ج) و (الفائس) و (فتح المغيث) : ((وغزا)) والوزن صحيح بالروايتين .

(٤) بسكون العين لضرورة الوزن العروضي .

(٥) في (أ) : ((عزى)) ، وهو خطأ ، وصوابه ما أثبت .

(٦) بدرج الهمزة ؛ لضرورة الوزن .

٧٩٠ - فِي فِتْنَةٍ ، وَالْمَكْثُرُونَ سِتَّةٌ *** أَنَسٌ ، وَابْنُ (١) عُمَرَ ، وَالصَّدِيقَةُ

٧٩١ - الْبَحْرُ ، جَابِرٌ أَبُو هُرَيْرَةَ *** أَكْثَرُهُمْ وَالْبَحْرُ فِي الْحَقِيقَةِ

٧٩٢ - أَكْثَرَ فِتْوَى وَهُوَ وَابْنُ (٢) عُمَرَ (٣) *** وَابْنُ الزُّبَيْرِ وَابْنُ عُمَرَ قَدْ جَرَى (٤)

٧٩٣ - عَلَيْهِمْ (٥) بِالشُّهْرَةِ الْعَادِلَةِ *** لَيْسَ ابْنُ مَسْعُودٍ وَلَا مَنْ شَاكَلَهُ

٧٩٤ - وَهُوَ وَزَيْدٌ (٦) وَابْنُ عَبَّاسٍ لَهُمْ *** فِي الْفِقْهِ أَتْبَاعٌ يَرَوْنَ قَوْلَهُمْ

٧٩٥ - وَقَالَ مَسْرُوقٌ : انْتَهَى الْعِلْمُ (٧) إِلَى *** سِتَّةِ أَصْحَابِ كِبَارٍ نُبَلَا

٧٩٦ - زَيْدٌ أَبِي الدَّرْدَاءِ مَعَ (٨) أَبِي *** عُمَرَ ، عَبْدُ اللَّهِ مَعَ (٩) عَلِيٍّ

٧٩٧ - ثُمَّ انْتَهَى لِذَيْنِ الْبَعْضِ جَعَلَ *** الْأَشْعَرِيُّ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ (١٠) بَدَلٌ

(١) في (أ) و (ب) و (ج) و (ابن) من غير واو ، وفي (الفائس) و (فتح المغيث) : (وابن) بالواو العاطفة ، والوزن صحيح بالروايتين ، والأسلم إثبات الواو للإشعار بالمغايرة ، على صحة حذفها هنا ، والله أعلم .

(٢) في (ب) : ((ابن)) بإسقاط الواو ، وهو خطأ ، وإن صحَّ وزناً بهمزة القطع ، والصواب ما ورد في (أ) و (ج) و (الفائس) و (فتح المغيث) : (وابن) بلا همزة .

(٣) بالإطلاق في (عمر) ؛ لتصريح شطري البيت .

(٤) في (ج) : ((جرا)) ، وهو خطأ .

(٥) بإشباع الضمة على الميم ؛ لضرورة الوزن .

(٦) هكذا في (أ) و (ب) و (ج) ، و (الفائس) ، ونسخ الشرح ، وهو صحيح بخلاف ما ورد في (فتح

- المغيث) : ((وهو ابن زيد)) وهذا خطأ بيّن إذ المقصود : زيد بن ثابت كما صرح الناظم في شرحه .
 (٧) في (ب) : ((العلم به إلى)) ويختل الوزن بهذه الزيادة .
 (٨) العين ساكنة لضرورة الوزن .
 (٩) كذلك .

(١٠) بقصر الممدود لضرورة الوزن .

- ٧٩٨ - وَالْعَدُّ لَا يَحْصُرُهُمْ فَقَدْ ظَهَرَ *** سَبْعُونَ أَلْفًا بَتُّوكِ وَحَصَرَ (١)
 ٧٩٩ - الْحَجَّ أَرْبَعُونَ أَلْفًا وَقَبِيضٌ *** عَنِ ذَيْنِ مَعَ (٢) أَرْبَعِ (٣) آلَافٍ تَبَضُّ
 ٨٠٠ - وَهُمْ طَبَاقٌ إِنْ يُرَدُّ تَعْدِيدٌ *** قِيلَ : اثْنَا عَشْرَةَ أَوْ تَزِيدُ (٤)
 ٨٠١ - وَالْأَفْضَلُ الصَّدِيقُ ثُمَّ عُمَرُ *** وَبَعْدَهُ عُمَانُ (٥) وَهُوَ الْأَكْثَرُ
 ٨٠٢ - أَوْ فَعَلِيٌّ قَبْلَهُ خُلْفٌ حُكِي *** قُلْتُ : وَقَوْلُ الْوَقْفِ جَا (٦) عَنْ مَالِكِ
 ٨٠٣ - فَالِسِتَّةُ الْبَاقُونَ ، فَالْبَدْرِيَّةُ *** فَأُحَدِّثُ ، فَالْبَيْعَةُ الْمَرْضِيَّةُ
 ٨٠٤ - قَالَ : وَفَضْلُ السَّابِقِينَ قَدْ وَرَدَ *** فَقِيلَ : هُمْ ، وَقِيلَ : بَدْرِيٌّ وَقَدْ
 ٨٠٥ - قِيلَ : بِلْ أَهْلِ (٧) الْقَبِيلَتَيْنِ ، وَاخْتَلَفَ *** - أَيُّهُمُ أَسْلَمَ قَبْلُ ؟ - مَنْ سَلَفَ
 ٨٠٦ - قِيلَ : أَبُو بَكْرٍ ، وَقِيلَ : بِلْ عَلِيٍّ *** وَمُدَّعِي إِجْمَاعِهِ لَمْ يُقْبَلِ
 ٨٠٧ - وَقِيلَ : زَيْدٌ وَادَّعَى وَفَاقًا *** بَعْضٌ عَلَى خَدِيجَةَ أَتَّفَاقًا
 ٨٠٨ - وَمَاتَ آخِرًا بَغَيْرِ مَرِيَّةٍ *** أَبُو الطُّفَيْلِ مَاتَ عَامَ مِائَةٍ
 ٨٠٩ - وَقَبْلَهُ السَّائِبُ بِالْمَدِينَةِ *** أَوْ سَهْلٌ أَوْ (٨) جَابِرٌ أَوْ (٩) بِمَكَّةَ (١٠)

(١) (١٠) في جميع النسخ : ((وحصر)) بالضاد لا بالصاد ، وهو الصحيح ، وفي ف و ع : ((وحصر)) بالصاد المهملة .

(٢) يأسكان العين لضرورة الوزن .

(٣) القياس : ((أربعة)) ، وقد أسقطت الهاء لضرورة الوزن .

(٤) في جميع النسخ وفي النفاثس وفتح المغيث : ((تزيد)) بالفاء ، وفي ف و ع : ((يزيد)) بالياء .

(٥) في النفاثس : ((العثمان)) ، وهو خطأ .

(٦) بالقصر لضرورة الوزن ، وجاء في (فتح المغيث) بتحقيق الهمز ، ولا يصح الوزن به

(٧) بدرج الهمزة ووصلها لضرورة الوزن .

(٨) بدرج الهمزة لضرورة الوزن .

(٩) كذلك .

(١٠) بصرف (مكة) وهي ممنوعة من الصرف ؛ لضرورة الوزن .

٨١٠ - وَقِيلَ : الْآخِرُ (١) بِهَا : ابْنُ عُمَرَ *** إِنْ لَا (٢) أَبُو الطُّفَيْلِ فِيهَا قَبْرًا

٨١١ - وَأَنْسُ بِنُ مَالِكِ بِالْبَصْرَةِ *** وَابْنُ أَبِي أَوْفَى فَصَى بِالْكُوفَةِ

٨١٢ - وَالشَّامُ فَايُنُ بُسْرٍ أَوْ (٣) ذُو بَاهِلَةَ *** خُلْفٌ ، وَقِيلَ : بِدِمَشْقٍ وَائِلَةَ

٨١٣ - وَأَنَّ فِي حِمَصٍ ابْنَ بُسْرٍ قَبِيضًا *** وَأَنَّ بِالْجَزِيرَةِ الْعُرْسُ قَصَى

- ٨١٤ - وبفلسطين أبو أبي *** ومصر فابن الحارث بن جزي (٤)
 ٨١٥ - وقبض الهرماس باليمامة *** وقبلة رويغ برفقه (٥)
 ٨١٦ - وقيل : إفريقية (٦) وسلمة *** باديا أو (٧) بطيبة المكرمة

معرفة التابعين

- ٨١٧ - والتابعي (٨) اللاتي لمن قد صحبا *** ولخطيب حده : أن يصحبا
 ٨١٨ - وهم طباق قيل : خمس عشرة *** أولهم : رواة كل العشرة
 ٨١٩ - وقيس الفرد بهذا الوصف *** وقيل : لم يسمع من ابن عوف
 ٨٢٠ - وقول من عد سعيدا فغلط *** بل قيل : لم يسمع سوى سعد فقط
 ٨٢١ - لكن الأفضل عند أحمد *** وعنه قيس وسواه ورضا
 ٨٢٢ - وفضل الحسن أهل البصرة *** والقرني أوسا أهل (٩) الكوفة

- (١) بدرج ووصل (الآخر) لضرورة الوزن .
 (٢) في (أ) و (ب) : ((إلا)).
 (٣) بدرج همزة (أو) ؛ لضرورة الوزن .
 (٤) الأصل : (ابن جزء) أبدلت همزة ياء وأشبع لضرورة الوزن والتصريح .
 (٥) بصرف (برقة) وهي ممنوعة من الصرف ؛ للتصريح بين شطري البيت .
 (٦) بصرف (إفريقية) لضرورة الوزن .
 (٧) بدرج همزة لضرورة الوزن .
 (٨) في (أ) و (ج) والفائس وفتح المغيث : ((والتابع)) ، والوزن صحيح بالروايتين وفي (ب) : والسابع ، وهو خطأ .

- (٩) بدرج همزة (أهل) لضرورة الوزن .
 ٨٢٣ - وفي نساء (١) التابعين الأبداء *** حصصه مع عمرة أم الدرّدا (٢)
 ٨٢٤ - وفي الكبار الفقهاء السبعة *** خارجة القاسم ثم عروة
 ٨٢٥ - ثم سليمان عبيد الله *** سعيد والسابع ذو اشتباه
 ٨٢٦ - إما أبو سلمة (٣) أو سالم *** أو فأبو بكر خلاف قائم
 ٨٢٧ - والمدركون (٤) جاهلية فسم *** مخصرين كسويد في أمم
 ٨٢٨ - وقد يعد في الطباق التابع (٥) *** في تابعيهم إذ يكون الشائع
 ٨٢٩ - الحمل عنهم كأبي الزناد *** والعكس جاء وهو ذو فساد
 ٨٣٠ - وقد يعد تابعيا صاحب *** كآبي (٦) مقرن ومن (٧) يقارب

رواية (٨) الأكارب عن الأصغر

- ٨٣١ - وقد روى الكبير عن ذي الصغر *** طبقة وسنا أو (٩) في القدر

٨٣٢ - أَوْ فِيهِمَا وَمِنْهُ أَخَذَ الصَّحْبُ *** عَنْ تَابِعِ كَعْدَةَ عَنْ كَعْبِ

رَوَايَةُ الْأَقْرَانِ

٨٣٣ - وَالْقُرْنَا (١٠) مَنْ اسْتَوَوْا فِي السَّنَدِ *** وَالسَّنَّ غَالِبًا وَقَسَمِينَ اغْدُ

(١) فِي النَّفَائِسِ : ((النِّسَاء)) .

(٢) بِالْقَصْرِ لِحُضْرَةِ الْوِزْنِ وَالتَّصْرِيحِ .

(٣) بِالصَّرْفِ لِحُضْرَةِ الْوِزْنِ .

(٤) تَصَحَّفَ فِي مَطْبُوعَةٍ فِ إِلَى : ((الْمَذْرُوكُونَ)) بِالذَّالِ الْمَعْجَمَةِ .

(٥) فِي (ب) : السَّابِعُ ، وَهُوَ خَطَأٌ ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتَ .

(٦) فِي ع وَ ف : ((كَابِن)) ، وَمَا أُثْبِتَاهُ مِنْ جَمِيعِ النِّسَخِ .

(٧) فِي ع وَ ف : ((مَا)) ، وَمَا أُثْبِتَاهُ مِنْ جَمِيعِ النِّسَخِ الْخَطِيئَةِ .

(٨) مِنْ ن وَ ص فَقَطْ .

(٩) بِدَرَجِ الْهَمْزَةِ لِحُضْرَةِ الْوِزْنِ .

(١٠) كَذَا فِي (أ) وَ (ج) بِالْقَصْرِ لِحُضْرَةِ الْوِزْنِ ، وَجَاءَ فِي (ب) بِإِثْبَاتِ الْهَمْزَةِ ، وَهُوَ خَطَأٌ عَرُوضِي ، وَإِنْ كَانَ الْأَصْلُ .

٨٣٤ - مُدَبَّجًا (١) وَهُوَ إِذَا كَلَّ أَخَذَ *** عَنْ آخِرِ (٢) وَغَيْرِهِ انْفِرَادًا فَذَّ

الأخوة والأخوات

٨٣٥ - وَأَفْرَدُوا الْأَخْوَةَ بِالتَّصْنِيفِ (٣) *** فَذَوُ ثَلَاثَةِ بَنُو حُنَيْفِ

٨٣٦ - أَرْبَعَةُ أَبْوَهُمُ السَّمَانُ *** وَخَمْسَةٌ أَجْلَهُمْ سُفْيَانُ

٨٣٧ - وَسِتَّةٌ نَحْوُ بَنِي سَيْرِينَا (٤) *** وَاجْتَمَعُوا ثَلَاثَةَ يَرُورُنَا

٨٣٨ - وَسَبْعَةٌ بَنُو مُقَرَّنٍ ، وَهُمْ *** مَهَاجِرُونَ لَيْسَ فِيهِمْ عَلْتُهُمْ

٨٣٩ - وَالْأَخْوَانِ جُمْلَةً كَعْتَبَةَ *** أَخِي ابْنِ مَسْعُودٍ هُمَا ذُو صُحْبَةِ (٥)

رَوَايَةُ الْآبَاءِ عَنِ الْإِبْنَاءِ وَعَكْسُهُ

٨٤٠ - وَصَنَّفُوا فِيمَا عَنِ ابْنِ أَخَذَا *** أَبَّ كَعْبَاسٍ عَنِ الْفَضْلِ كَذَا

٨٤١ - وَإِنِّ (٦) عَنْ بَكْرٍ (٧) ابْنِهِ (٨) وَالتَّيْمِيِّ *** عَنْ ابْنِهِ مُعْتَمِرٍ فِي قَوْمِ

٨٤٢ - أَمَّا أَبُو بَكْرٍ عَنِ الْحَمْرَاءِ *** عَائِشَةَ (٩) فِي الْحَبَّةِ (١٠) السُّودَاءِ

٨٤٣ - فَإِنَّهُ لَا بَيْنَ أَبِي عَتِيقٍ *** وَغُلَطِّ الْوَأَصْفِ بِالصَّدِيقِ

٨٤٤ - وَعَكْسُهُ صَنَّفَ فِيهِ الْوَالِي *** وَهُوَ مَعَالٍ لِلْحَفِيدِ التَّاقِلِ

٨٤٥ - وَمِنْ أَهْمِهِ إِذَا مَا أَبْهَمًا *** الْأَبُّ أَوْ جَدُّ وَذَلِكَ قَسِمًا

(١) في (أ) و (ب) و (ج) : ((مُدَبَّجًا)) وهو الصواب ، وهو كذلك مجود الضبط في نسخ الشرح ، وقد تصحف في ف و ع إلى : ((مديحًا)).

(٢) بالصرف لضرورة الوزن .

(٣) كذا في (أ) و (ج) ، وجاء في (ب) : بالتضعيف ، وهو خطأ .

(٤) في النفائس : ((سيرنا)) وهو خطأ ، وفي ع : ((سيدنا)) خطأ كذلك .

(٥) هذا البيت امتزج مع الشرح في الطبعة العلمية .

(٦) بغير تنوين لضرورة الوزن .

(٧) بغير تنوين لضرورة الوزن .

(٨) في (ب) : ((أبيه)) وهو خطأ .

(٩) بالصرف هنا لضرورة الوزن .

(١٠) في (ب) : ((في الجنة)) ، وهو خطأ .

٨٤٦ - قِسْمِينَ عَنْ أَبِي فَقَطُّ نَحْوَ أَبِي *** العُشْرَا (١) عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ

٨٤٧ - واسمُهُمَا (٢) عَلَى الشَّهْرِ فَاغْلَمَ *** أَسَامَةَ بْنَ مَالِكِ بْنِ قَهْطَمِ

٨٤٨ - وَالثَّانِ (٣) أَنْ يَزِيدَ (٤) فِيهِ بَعْدَهُ *** كَبَهْزٍ أَوْ (٥) عَمْرٍو أبا أَوْ جَدَّهُ

٨٤٩ - وَالْأَكْثَرُ أَحْتَجُّوا بِعَمْرٍو حَمَلًا *** لَهُ عَلَى الْجَدِّ الْكَبِيرِ الْأَعْلَى

٨٥٠ - وَسَلَّسَ الْآبَا (٦) التَّمِيمِي فَعَدَّ *** عَنْ تِسْعَةِ قُلْتُ : وَفَوْقَ ذَا وَرَدَّ

السَّابِقُ وَاللَّاحِقُ

٨٥١ - وَصَنَّفُوا فِي سَابِقٍ وَلَا حِقٍ *** وَهُوَ اشْتِرَاكَ رَاوِيَيْنِ سَابِقِ

٨٥٢ - مَوْتًا كَزَهْرِيٍّ وَذِي تَدَارُكٍ *** كَابْنِ دُوَيْدٍ رَوَى عَنْ مَالِكِ

٨٥٣ - سَبَعِ (٧) ثَلَاثُونَ وَقُرُونٍ وَافِي *** أُخْرَ كَالْجُعْفِيِّ وَالْحَفَّافِ

مَنْ لَمْ يَرَوْ عَنْهُ إِلَّا رَاوٍ (٨) وَاحِدٌ

٨٥٤ - وَمُسَلِّمٌ صَنَّفَ فِي الْوَحْدَانِ *** مَنْ عَنْهُ رَاوٍ وَاحِدٌ لَا ثَانِ

(١) هو أبو العُشْرَاء ، قَصِيرٌ ؛ لضرورة الوزن .

وجاء هذا الشطر في (أ) و (ج) و (فتح المغيث) : العُشْرَاءِ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ، ولا يستقيم الوزن هكذا .

وجاء في (النفائس) : العُشْرَاءِ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ، ولا يصح الوزن بهذا أيضاً . أمَّا في (ب) فقد جاء : العُشْرَاءِ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ - بسكون الشين - ولا يصح الوزن بهذا أيضاً ، وإن كان هذا هو الأقرب ؛ إذ الصحيح ما أثبتناه -

بالقصر وفتح الشين وحذف الياء - من أبيه .

(٢) في (ب) : ((واسمها)) ، وهو خطأ ، صوابه ما أثبت .

(٣) في (أ) : ((والثاني)) ، ولا يصح عروضياً ، وما أثبت من (ب) و (ج) و (فتح المغيث) و (النفائس) .

(.

(٤) في (ب) : ((يريد)) ، وهو خطأ ، صوابه ما أثبت .

(٥) بدرج الهمزة من (أو) لضرورة الوزن .

(٦) الأصل : الآباء ، وقصر لضرورة الوزن .

(٧) في (فتح المغيث) : ((سبع وثلاثون)) وهو خطأ عروضي .

(٨) سقط من ف و ع .

٨٥٥ - كَعَامِرِ بْنِ شَهْرٍ أَوْ (١) كَوَهْبٍ *** هُوَ ابْنُ خَنْبِشٍ وَعَنْهُ الشَّعْبِيُّ

٨٥٦ - وَعَلَّطَ الْحَاكِمُ حَيْثُ زَعَمَا *** بَأَنَّ هَذَا التَّوَعَّ لَيْسَ فِيهِمَا

٨٥٧ - فِي الصَّحِيحِ أَخْرَجَا (٢) لِلْمُسَيَّبِ *** وَأَخْرَجَ الْجَعْفِيُّ لِابْنِ تَغْلِبَا

مَنْ ذَكَرَ بُعُوتٍ مُتَعَدِّدَةً

٨٥٨ - وَأَعْنِ بِأَنَّ تَعْرِفَ مَا يَلْتَبِسُ *** مِنْ خَلَّةٍ (٣) يُعْنَى بِهَا الْمُدَلِّسُ

٨٥٩ - مِنْ نَعْتِ رَاوِ بُعُوتٍ نَحْوَ مَا *** فِعْلٌ فِي الْكَلْبِيِّ (٤) حَتَّى أُبْهَمَا

٨٦٠ - مُحَمَّدُ بْنُ السَّائِبِ الْعَلَّامَةُ *** سَمَاهُ حَمَادًا أَبُو أُسَامَةَ (٥)

٨٦١ - وَبِأَبِي النَّضْرِ بْنِ إِسْحَاقَ ذَكَرَ *** وَبِأَبِي سَعِيدِ الْعَوْفِيِّ (٦) شَهْرُ

أَفْرَادُ الْعَلَمِ

٨٦٢ - وَأَعْنِ بِالْأَفْرَادِ سُمًّا (٧) أَوْ لَقَبًا *** أَوْ كُنْيَةً نَحْوَ لُبِيِّ بْنِ لَبَا (٨)

٨٦٣ - أَوْ مِنْدَلٍ عَمْرُو وَكَسْرًا (٩) نَصُّوا *** فِي الْمِيمِ أَوْ أَبِي مُعَيْدٍ (١٠) حَفْصُ

(١) بوصول همزة (أو) لضرورة الوزن .

(٢) في (أ) و (ب) و (جـ) : ((أخرج)) ، وفي فتح المغيث والنفائس : ((أخرج)) .

فمن أفرد راعى لفظ : ((الصحيح)) ، ومن تئى راعى المعنى في : ((الصحيح)) أي : في الصحيح للبخاري
ومسلم ؛ لذلك يصح الوجهان .

(٣) في (ب) : ((خَلَّة)) ، وما أثبت من بقية النسخ ، وهو ما صرح به المصنف لاحقاً .

(٤) في (ب) : أفعال بالكلي ، والصواب ما أثبت .

(٥) في نسخة ق : ((أمانة)) خطأ محض .

(٦) بالسكون لضرورة الوزن .

(٧) في ف و ع : ((سمي)) خطأ ، وما أثبتناه من جميع نسخ الشرح ، ومن (أ) و (ب) و (جـ) و (فتح
المغيث) و (النفائس) .

(٨) في (ب) : ((لبي)) ، والصواب : ما أثبت .

(٩) في ف و ع : ((كسر)) ، والصواب ما أثبت كما في (أ) و (ب) و (جـ) وفتح المغيث والنفائس .

(١٠) في ف و ع : ((معين)) خطأ ، وما أثبتناه من جميع نسخ الشرح ومن (أ) و (ب) و (جـ) و (فتح
المغيث) و (النفائس) .

الأسماء والكنى

- ٨٦٤ - وَاَعْنِ بِالْأَسْمَاءِ (١) وَالْكُنَى وَقَدْ قَسَمَ *** الشَّيْخُ ذَا لِسَعِ (٢) أَوْ (٣) عَشْرَ قَسَمَ
 ٨٦٥ - مَنْ أَسْمُهُ كُنْيَتُهُ انْفِرَادًا *** نَحْوُ أَبِي بِلَالٍ أَوْ (٤) قَدْ زَادَا
 ٨٦٦ - نَحْوُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ قَدْ كُنِيَ *** أبا مُحَمَّدٍ بِخُلْفٍ فَافْطَنِ (٥)
 ٨٦٧ - وَالثَّانِ (٦) مَنْ (٧) يُكْنَى وَلَا اسْمًا (٨) نَدْرِي (٩) *** نَحْوُ أَبِي شَيْبَةَ وَهُوَ الْخُدْرِي (١٠)
 ٨٦٨ - ثُمَّ كُنِيَ الْأَلْقَابِ وَالْتَعَدُّدُ *** نَحْوُ أَبِي الشَّيْخِ أَبِي مُحَمَّدٍ
 ٨٦٩ - وَابْنُ جُرَيْجٍ بِأَبِي الْوَلِيدِ *** وَخَالِدٌ كُنِيَ لِلتَّعْدِيدِ
 ٨٧٠ - ثُمَّ ذُو الْخُلْفِ كُنِيَ وَعُلَمَا *** أَسْمَاؤُهُمْ وَعَكْسُهُ وَفِيهِمَا
 ٨٧١ - وَعَكْسُهُ وَذُو اشْتِيهَارٍ بِسْمٍ *** وَعَكْسُهُ أَبُو الضُّحَى لِمُسْلِمٍ

- (١) الأصل : ((الأسماء)) دُرِجَتِ الهمزة في البدء ، ثم قصر الاسم لضرورة الوزن .
 (٢) في (فتح المغيث) و (النفايس) : ذا التسع .
 (٣) بدرج همزة (أو) ؛ لضرورة الوزن .
 (٤) بدرج همزة (أو) لضرورة الوزن .
 (٥) في (أ) و (النفايس) : ((فافطني)) والصواب ما أثبت .
 (٦) في (أ) و (ب) و (فتح المغيث) : ((والثاني)) ، ولا يصح به الوزن ، والصواب : ((والثاني)) كما في (جـ) و (النفايس) .
 (٧) في (فتح المغيث) : ((قد)) .
 (٨) في (ب) : ((أسماء)) ، وفي (أ) : ((ولا اسم)) ، وفي البقية : ((أسماء)) وهو الصواب .
 (٩) في جميع النسخ : ((ندري)) ، وفي ف و ع : ((تدري)) بالياء .
 (١٠) هذا الشطر والشطر الأول من البيت الذي يليه ساقط من (ب) ، وجاء محله الشطر الثاني من البيت الذي يليه بعد سقوط شطره الأول .

الألقاب

- ٨٧٢ - وَاَعْنِ بِالْأَلْقَابِ (١) فَرُبَّمَا جُعِلَ *** الْوَاحِدُ اثْنَيْنِ الَّذِي مِنْهَا عَطِلُ
 ٨٧٣ - نَحْوُ الضَّعِيفِ أَيْ بِجَسْمِهِ وَمَنْ *** ضَلَّ الطَّرِيقَ بِاسْمِ فَاعِلٍ وَكُنْ
 ٨٧٤ - يَجُوزُ مَا يَكْرَهُهُ الْمَلَقَبُ *** وَرُبَّمَا كَانَ لِبَعْضِ سَبَبُ
 ٨٧٥ - كَعَنْدَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ *** وَصَالِحِ جَزْرَةَ الْمَشْتَهَرِ

المؤتلف والمختلف

- ٨٧٦ - وَاَعْنِ بِمَا صُوِّرَتْهُ مُؤْتَلَفٌ *** خَطَأً وَلَكِنْ لَفْظُهُ مُخْتَلَفٌ
 ٨٧٧ - نَحْوُ سَلَامٍ كُلُّهُ فَتَقَلَّ *** لَا ابْنَ سَلَامٍ الْحَيْرِ (٢) وَالْمُعْتَرِي
 ٨٧٨ - أبا عَلِيٍّ فَهُوَ خِفُّ الْجَدِّ (٣) *** وَهُوَ الْأَصْحُ (٤) فِي أَبِي الْيَكْنُدِيِّ
 ٨٧٩ - وَابْنُ أَبِي الْحَقِيقِ وَابْنُ مِشْكَمٍ *** وَالْأَشْهُرُ التَّشْدِيدُ فِيهِ فَأَعْلَمُ

- ٨٨٠ - وابنُ مُحَمَّدِ بْنِ نَهْضٍ فَخِيفَ *** أَوْ زُدَّهُ هَاءً فَكَذَا فِيهِ اخْتِلَافٌ
 ٨٨١ - قُلْتُ : وَلِلْجَبْرِ ابْنِ أُخْتِ خَفَّفَ *** كَذَاكَ جَدُّ السَّيِّدِيِّ وَالتَّسْعِيِّ (٥)
 ٨٨٢ - عَيْنَ أَبِي بْنِ عِمَارَةَ اكْسِرَ *** وَفِي خُرَاعَةَ كَرِيضٌ كَبِيرٌ
 ٨٨٣ - وَفِي فُرَيْشٍ أَبَدًا حِرَامٌ *** وَأَفْتَحَ فِي الْإِنْصَارِ (٦) بِرَأْيِ (٧) حَرَامٌ

- (١) في (ب) : بالأعقاب ، وهو خطأ ، والصواب : ما أثبت وهو بدرج الهمزة ؛ لضرورة الوزن .
 (٢) في (ب) : ((الخير)) ، وهو خطأ ، وصوابه ما أثبت .
 (٣) في (النفاثس) : ((الجددي)) ، وهو خطأ ، وصوابه ما أثبت .
 (٤) في (فتح المغيث) : ((الأصم)) ، وهو خطأ ، والعجيب أنه كتب (الأصح) في الشرح في (فتح المغيث) ،
 وهكذا هو في النسخ كلها .

- (٥) في (ج -) : ((والنسف)) ، والصواب ما أثبت .
 (٦) بدرج الهمزة في (الانصار) لضرورة الوزن .
 (٧) بقصر همزة (براء) لضرورة الوزن .

- ٨٨٤ - فِي الشَّامِ عَنَسِيٌّ بَنُونَ ، وَيَا (١) *** فِي كُوفَةٍ (٢) وَالشَّيْنِ وَالْيَا (٣) غَلَبَا
 ٨٨٥ - فِي بَصْرَةَ (٤) وَمَا لَهُمْ مَنْ اَكْتَى *** أبا عبيدة بفتح والكنى (٥)
 ٨٨٦ - فِي السَّفَرِ (٦) بِالْفَتْحِ وَمَا لَهُمْ عَسَلٌ *** إِلَّا ابْنُ ذَكْوَانَ (٧) وَعَسَلٌ فَجْمَلٌ (٨)
 ٨٨٧ - وَالْعَامِرِيُّ بْنُ عَلِيِّ عَثَامٌ *** وَغَيْرُهُ فَالْتُونُ (٩) وَالْإِعْجَامُ
 ٨٨٨ - وَزَوْجٌ مَسْرُوقٌ قَمِيرٌ صَعْرُوا *** سِوَاهُ ضَمًّا وَلَهُمْ (١٠) مُسَوْرٌ
 ٨٨٩ - ابْنُ يَزِيدَ وَابْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ *** وَمَا سِوَى ذَيْنِ (١١) فَمِسَوْرٌ حُكِي

- (١) بقصر الهمزة لضرورة الوزن ، وفي (ب) : ((وبنا)) ، وهو خطأ ، وفي (النفاثس) و (فتح المغيث) : ((
 وبيا)) ، وهذا خطأ أيضاً ، والصواب : ((بيا)) ، أي : (عيسي) كما صرح الحافظ نفسه في شرحه ؛ ولأنَّ
 (ياء) المذكورة في تنمة البيت وهو كهذا ورد في (أ) و (ج -) .

- (٢) بالصرف ؛ لضرورة الوزن .
 (٣) بالقصر ؛ لضرورة الوزن .
 (٤) بالصرف ؛ لضرورة الوزن .
 (٥) في (ب) : ((والكننا)) ، والصواب ما أثبت .

- (٦) ضبطت (السفر) بفتح الفاء في (ب) و (النفاثس) و (فتح المغيث) ، ولا يستقيم الوزن بهذا الضبط ،
 والصواب بالسكون ، وهو المراد من البيت كما في شرح الناظم .
 (٧) في (النفاثس) : ((زكوان)) بالزاي ، وهو خطأ ، صوابه ما أثبت .
 (٨) في (ب) : ((فحمل)) وهو خطأ ، صوابه ما أثبت .

- (٩) في (أ) و (ب) و (ج -) و (فتح المغيث) و (النفاثس) : ((فالنون)) ، وفي ف و ع : ((بالنون))
 خطأ .

(١٠) في (أ) و (ب) و (فتح المغيث) و (النفائس) : ((ولهم)) ، وهو الصواب ، وفي (جـ) و (ف) و (ع) : ((وله)).

(١١) في (أ) و (ب) و (جـ) و (فتح المغيث) و (النفائس) : ((ذين)) ، وهو الصواب ، وفي ف و ع : ((ذي)) وليس بشيء .

- ٨٩٠ - وَوَصَفُوا الْحَمَالَ فِي الرُّوَاةِ *** هَارُونَ وَالغَيْرُ بِجِيمٍ يَأْتِي
٨٩١ - وَوَصَفُوا حَنَاطًا أَوْ (١) حَبَاطًا *** عَيْسَى وَمُسْلِمًا كَذَا خِيَّاطًا
٨٩٢ - وَالسَّلْمِيِّ أَفْتَحَ فِي الْإِنصَارِ (٢) وَمَنْ *** يَكْسِرُ لَامَهُ كَأَصْلِهِ لَحْنٌ
٨٩٣ - وَمِنْ هُنَا لِمَالِكٍ وَلَهُمَا *** بَشَارًا أَفْرَدَ (٣) أَبُ بُنْدَارٍ هُمَا
٨٩٤ - وَلَهُمَا سَيَّارٌ أَيْ أَبُو الْحَكَمِ *** وَابْنُ سَلَامَةَ (٤) وَبِالْيَا (٥) قَبْلُ جَمٍ
٨٩٥ - وَابْنُ سَعِيدٍ بُسْرُ (٦) مِثْلُ الْمَازِنِيِّ *** وَابْنُ عَيْدِ اللَّهِ وَابْنُ مَحْجَنِ
٨٩٦ - وَفِيهِ خُلْفٌ . وَبَشِيرًا اعْجَمِ *** فِي ابْنِ يَسَارٍ وَابْنِ كَعْبٍ وَاضْمِ
٨٩٧ - يُسَيْرُ بْنُ عَمْرٍو أَوْ (٧) أُسَيْرُ *** وَالثُّونُ فِي (٨) أَبِي قَطْنٍ (٩) نُسَيْرُ
٨٩٨ - جَدُّ عَلِيِّ بْنِ هَاشِمٍ بَرِيدُ (١٠) *** وَابْنُ حَفِيدِ الْأَشْعَرِيِّ بَرِيدُ (١١)
٨٩٩ - وَلَهُمَا مُحَمَّدُ بْنُ عَرَعَرَةَ *** بِنِ الْبَرِيدِ فَالْأَمِيرُ كَسْرَةَ
٩٠٠ - ذُو كُنْيَةٍ بِمَعَشَرَ وَالْعَالِيَةَ *** بَرَاءُ أَشْدُدُ وَبِجِيمٍ جَارِيَةٌ
٩٠١ - ابْنُ قَدَامَةَ (١٢) كَذَلِكَ وَالِدُ *** يَزِيدُ قُلْتُ وَكَذَلِكَ الْأَسْوَدُ
٩٠٢ - ابْنُ الْعَلَاءِ (١٣) وَابْنُ أَبِي سُفْيَانَ *** عَمْرُو ، فَجَدُّ ذَا وَذَا سَيَّانٍ

(١) بالدرج لضرورة الوزن .

(٢) بدرج الهمزة لضرورة الوزن .

(٣) بدرج الهمزة لضرورة الوزن .

(٤) بالصرف لضرورة الوزن .

(٥) بالقصر لضرورة الوزن .

(٦) منع من الصرف لضرورة الوزن .

(٧) بدرج الهمزة لضرورة الوزن .

(٨) ساقطة في (فتح المغيث) ولا يستقيم الوزن دونها .

(٩) يادغام نون (قطن) و نون (نسير) ؛ لضرورة الوزن ، بعد تسكين نون (قطن).

(١٠) في (ب) : ((يزيد)) ، وهو خطأ ، صوابه ما أثبت .

(١١) كذلك .

(١٢) بالصرف ؛ لضرورة الوزن .

(١٣) بالقصر ؛ لضرورة الوزن .

٩٠٣ - مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ لَا تُهْمِلِ *** وَالِدِ رِبْعِيٍّ حِرَاشٍ أَهْمِلِ

٩٠٤ - كَذَا حَرِيْزُ (١) الرَّحْبِيِّ وَكُنْيَةُ *** قَدْ عَلَّقْتُ وَابْنُ حُدَيْرٍ عِدَّةُ

- ٩٠٥ - حُضَيْنٌ (٢) اعْجَمُهُ (٣) أَبُو سَاسَانَا *** وَافْتَحَ أَبَا حَصِينٍ أَي (٤) عَثْمَانَا
 ٩٠٦ - كَذَاكَ حَبَانُ بْنُ مُتَقِدٍ وَمَنْ *** وَلَدَهُ ، وَابْنُ هَلَالٍ وَآكْسِرُنْ
 ٩٠٧ - ابْنُ عَطِيَّةٍ مَعَ ابْنِ مُوسَى *** وَمَنْ رَمَى سَعْدًا فَنَالَ يُوسَا
 ٩٠٨ - حُضَيْبًا اعْجَمَ (٥) فِي ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ *** وَابْنِ عَدِيٍّ وَهُوَ كُنْيَةٌ كَانَ
 ٩٠٩ - لِابْنِ الرُّبَيْرِ وَرِيَّاحِ آكْسِرِ بِيَا (٦) *** أَبَا زِيَادٍ بِخِلَافِ حُكِيَا (٧)
 ٩١٠ - وَاضْمَمُ حُكَيْمًا فِي ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَدْ *** كَذَا رُزَيْقُ بْنُ حُكَيْمٍ وَانْفَرَدُ
 ٩١١ - زُبَيْدُ بْنُ الصَّلْتِ وَاضْمَمُ وَآكْسِرِ *** وَفِي ابْنِ حَيَّانٍ سَلِيمٌ كَبِيرٌ
 ٩١٢ - وَابْنُ أَبِي سُرَيْجٍ أَحْمَدُ إِتْسَا *** بَوْلَدِ الثُّعْمَانِ وَابْنِ يُوسَا
 ٩١٣ - عَمْرُو مَعَ الْقَبِيلَةِ ابْنُ سَلَمَةَ *** وَآخِرُ بَعْدِ الْخَالِقِ ابْنُ سَلَمَةَ
 ٩١٤ - وَالِدُ عَامِرٍ كَذَا السَّلْمَانِي *** وَابْنُ (٨) حُمَيْدٍ وَوَلَدُ (٩) سُفْيَانَ
 ٩١٥ - كُلُّهُمْ عَيْبَةٌ مُكَبَّرٌ *** لَكِنْ عَيْبَةٌ عِنْدَهُمْ مُصَعَّرٌ

(١) بمنعه من الصرف ؛ لضرورة الوزن .

(٢) فِي (أ) : ((حَصِين)) بِالصَّاد ، وَهُوَ خَطَأٌ صَوَابُهُ مَا أُثْبِت .

(٣) بَدْرَجِ الْهَمْزَةِ لِضْرُورَةِ الْوِزْنِ .

(٤) بَدْرَجِ هَمْزَةٍ (أَي) لِضْرُورَةِ الْوِزْنِ .

(٥) بَدْرَجِ الْهَمْزَةِ ؛ لِضْرُورَةِ الْوِزْنِ .

(٦) بِالْقَصْرِ ، لِضْرُورَةِ الْوِزْنِ .

(٧) فِي (ب) : ((حَكَمَا)) ، وَهُوَ خَطَأٌ ، صَوَابُهُ مَا أُثْبِت .

(٨) فِي (الْفَنَاسِ) : ((ابْن)) مِنْ غَيْرِ وَاوٍ .

(٩) بِسُكُونِ الدَّالِ بَنِيَّةِ الْوَقْفِ ؛ لِضْرُورَةِ الْوِزْنِ .

٩١٦ - وَافْتَحَ عَبَادَةَ أَبَا مُحَمَّدٍ *** وَاضْمَمَ أَبَا قَيْسٍ عَبَادًا أَفْرِدَ (١)

٩١٧ - وَعَامِرٌ بِجَالَةَ (٢) ابْنُ عَيْدَةَ *** كُلُّ وَبَعْضٌ بِالسُّكُونِ قَيْدَةً

٩١٨ - عُقَيْلُ الْقَيْلِ وَابْنُ خَالِدٍ *** كَذَا أَبُو يَحْيَى وَقَافٍ وَقَافِدٍ

٩١٩ - لَهُمْ كَذَا الْأَيْلِيُّ لَا الْأَيْلِيُّ *** قَالَ: سَوَى شَيْبَانَ وَالرَّاءِ (٣) فَاجْعَلْ

٩٢٠ - بَزَارًا أَنْسَبُ ابْنِ صَبَّاحٍ حَسَنٌ *** وَابْنُ هِشَامٍ خَلْفًا ، ثُمَّ أَنْسَبُنْ

٩٢١ - بِالثَّنُونِ سَالِمًا وَعَبْدَ الْوَاحِدِ *** وَمَالِكُ بْنُ الْأَوْسِ نَصْرِيًّا يَرِدُ

٩٢٢ - وَالتَّوَزِي (٤) مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْتِ *** وَفِي الْجُرَيْرِيِّ ضَمُّ جِيمٍ يَأْتِي

٩٢٣ - فِي اثْنَيْنِ : عَبَّاسٌ سَعِيدٍ وَبِحَا (٥) *** يَحْيَى بْنُ بَشْرِ بْنِ (٦) الْحَرِيرِيِّ فُتِيحًا

٩٢٤ - وَأَنْسَبُ حَزَامِيًّا سَوَى مَنْ أُبْهِمَا *** فَاخْتَلَفُوا وَالْحَارِثِيُّ لَهُمَا

٩٢٥ - وَسَعْدُ الْجَارِي فَقَطُّ وَفِي (٧) النَّسَبِ *** هَمْدَانٌ وَهُوَ مُطْلَقًا قَدِيمًا غَلَبَ

الْمُتَّفِقُ وَالْمُفْتَرِقُ

٩٢٦ - وَلَهُمُ الْمُتَّفِقُ الْمُفْتَرِقُ (٨) *** مَا لَفْظُهُ وَخَطُّهُ مُتَّفِقٌ

- (١) في (النفائس) : ((وافرد)) ، وهو الأولى هنا .
(٢) في (النفائس) : ((بحاله)) ، وهو خطأ ، صوابه ما أثبت .
(٣) بالقصر ؛ لضرورة الوزن .
(٤) بالسكون ، وبالضبط الذي دُكر ؛ ليستقيم الوزن .
(٥) بالقصر ؛ لضرورة الوزن .
(٦) كلمة ((بن)) : ساقطة من متون الألفية وشروحاتها و ف و ع ، وهي موجودة في النفائس وفتح المغيث ، ولا يصح الوزن إلا بها .
(٧) في ع و ف : ((في)) .

(٨) في (النفائس) و (فتح المغيث) : ((والمفترق)) ؛ لذلك سَكَّنَتِ القاف في (المتفق) في (النفائس) ؛ لضرورة الوزن ، وبإسقاط الواو كما في النسخ كلها لا حاجة إلى هذا التسكين لاستقامة الوزن ، وتحريك (القاف) في (فتح المغيث) خطأ لا يستقيم الوزن معه .

- ٩٢٧ - لَكِنَّ مَسْمِيَّاتَهُ لِعِدَّةٍ *** نَحْوَ ابْنِ أَحْمَدَ الْخَلِيلِ سِتَّةَ
٩٢٨ - وَأَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ وَجَدُّهُ *** حَمْدَانُ هُمْ أَرْبَعَةٌ تَعُدُّهُ
٩٢٩ - وَلَهُمُ الْجَوْنِيُّ أَبُو عِمْرَانَ *** اثْنَانِ وَالْآخِرُ مِنْ بَعْدَانَا
٩٣٠ - كَذَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ *** هُمَا مِنَ الْأَنْصَارِ ذُو اشْتِبَاهِ
٩٣١ - ثُمَّ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَيَّاشٍ لَهُمْ *** ثَلَاثَةٌ قَدْ بَيَّنَّوْا مَحَلَّهُمْ
٩٣٢ - وَصَالِحٌ أَرْبَعَةٌ كُلُّهُمْ *** ابْنُ أَبِي صَالِحٍ أَتْبَاعُهُمْ (١)
٩٣٣ - وَمِنْهُ مَا (٢) فِي اسْمِ فَقَطٍ وَيُشْكِلُ *** كَنَحْوِ حَمَادٍ إِذَا مَا يُهْمَلُ
٩٣٤ - فَإِنَّ يَكُ ابْنُ حَرْبٍ أَوْ (٣) عَارِمٌ قَدْ *** أَأْطَلَقَهُ فَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ أَوْ وَرْدُ
٩٣٥ - عَنِ التَّبَوُّذِيِّ أَوْ عَفَّانٍ *** أَوْ ابْنِ مِنْهَالٍ فَذَاكَ الثَّانِي
٩٣٦ - وَمِنْهُ مَا فِي نَسَبِ كَالْحَنْفِيِّ *** قَبِيلًا أَوْ (٤) مَذْهَبًا أَوْ (٥) بَالِيًا (٦) صِفِ

تَلْخِيصُ الْمُتَشَابِهِ

- ٩٣٧ - وَلَهُمْ قِسْمٌ مِنَ النَّوعَيْنِ *** مُرَكَّبٌ مُتَّفِقٌ اللَّفْظَيْنِ
٩٣٨ - فِي الْأَسْمِ لَكِنَّ أَبَاهُ اخْتَلَفَا *** أَوْ عَكْسُهُ أَوْ نَحْوُهُ وَصَتَّفَا
٩٣٩ - فِيهِ الْخَطِيبُ نَحْوُ مُوسَى بْنِ عَلِيٍّ *** وَأَبْنِ عَلِيٍّ وَحَنَانَ (٧) الْأَسَدِيِّ (٨)

- (١) في ف و ع و (النفائس) : ((اتباعهم)) بدرج الهمزة ؛ لضرورة الوزن ، وما أثبتناه من (أ) و (ب) و (ج) و (فتح المغيث) وشروح الألفية ، وهو الأولى .
(٢) في (فتح المغيث) : ((وما)) ، وهي خطأ ؛ إذ لا يستقيم الوزن معها .
(٣) بدرج الهمزة ؛ لضرورة الوزن .

- (٤) بدرج الهمزة ؛ لضرورة الوزن .
 (٥) بدرج الهمزة ؛ لضرورة الوزن .
 (٦) بالقصر ؛ لضرورة الوزن .
 (٧) ممنوع من الصرف ؛ لضرورة الوزن .
 (٨) في (أ) و (ب) من متن الألفية : ((الأسد)) ، والصواب ما أثبت .
 المُشْتَبَةُ الْمَقْلُوبُ
 ٩٤٠ - وَلَهُمُ الْمُشْتَبَةُ الْمَقْلُوبُ *** صَنَّفَ فِيهِ الْحَافِظُ الْحَطِيبُ
 ٩٤١ - كَابِنُ يَزِيدِ الْاَسْوَدِ (١) الرَّبَّانِي *** وَكَابِنُ الْاَسْوَدِ (٢) يَزِيدُ (٣) اَثْنَانِ

مَنْ نُسِبَ إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ

- ٩٤٢ - وَنُسِبُوا إِلَى سِوَى الْآبَاءِ *** إِمَّا لِأُمِّ كِنْيَةٍ عَفْرَاءٍ (٤)
 ٩٤٣ - وَجَدَّةٌ نَحْوُ ابْنِ مُنِيَّةٍ ، وَجَدٌ *** كَابِنُ جُرَيْجٍ وَجَمَاعَةٌ (٥) وَقَدْ
 ٩٤٤ - يُنْسَبُ كَالْمَقْدَادِ بِالتَّبْيِ *** فَلَيْسَ لِلْاَسْوَدِ أَصْلًا بِابْنِ

الْمَنْسُوبُونَ إِلَى خِلَافِ الظَّاهِرِ

- ٩٤٥ - وَنُسِبُوا لِغَيْرِ كَابِدْرِي (٦) *** نَزَلَ بَدْرًا عَقْبَةُ بِنِّ عَمْرٍو
 ٩٤٦ - كَذَلِكَ التَّيْمِيُّ سُلَيْمَانُ نَزَلَ *** تَيْمًا ، وَخَالِدٌ بِحَدَاءِ جُعْلٍ
 ٩٤٧ - جُلُوسُهُ ، وَمَقْسَمٌ لَمَّا لَزِمَ *** مَجْلِسَ عَبْدِ اللَّهِ مَوْلَاهُ وَسِمٍ

الْمُبْهَمَاتُ

- ٩٤٨ - وَمُبْهَمُ الرُّوَاةِ مَا لَمْ يُسَمَّ (٧) *** كَأَمْرَأَةٍ فِي الْحَيْضِ وَهِيَ أَسْمَا
 ٩٤٩ - وَمَنْ رَفَى سَيِّدَ ذَلِكَ الْحَيِّ *** رَاقِ أَبِي (٨) سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ
 ٩٥٠ - وَمِنْهُ نَحْوُ ابْنِ فُلَانٍ ، عَمِّهِ *** عَمَّتِهِ ، زَوْجَتِهِ ، ابْنِ أُمِّهِ

- (١) بدرج الهمزة ؛ لضرورة الوزن .
 (٢) بدرج الهمزة ؛ لضرورة الوزن .
 (٣) في (ب) : ((بن يد)) ، وهذا خطأ ، صوابه ما أثبت .
 (٤) بالصرف ؛ ليستقيم روي البيت .
 (٥) في (النفاث) و (فتح المغيث) و (أ) و (ب) و (ج) و (ص) : ((جماعات)) . ولا يستقيم الوزن معها .
 (٦) في ف و ع : ((كالبدري)) ، وما أثبتاه من جميع نسخ الشرح والمثنى ، وهو كذلك في (فتح المغيث) و (النفاث) .
 (٧) في (أ) و (ب) و (ج) : ((يسما)) .

(٨) في (النفائس) و (فتح المغيث) : ((أبو)) ، وكلاهما صحيح .

تَوَارِيخُ الرُّوَاةِ وَالوَفِيَّاتِ

٩٥١ - وَوَضَعُوا التَّارِيخَ لَمَّا كَذَبَا *** ذُووَهُ حَتَّى بَانَ لَمَّا حُسِبَا

٩٥٢ - فَاسْتَكْمَلَ (١) النَّبِيُّ وَالصَّدِيقُ *** كَذَا عَلَيَّ وَكَذَا الْفَارُوقُ

٩٥٣ - ثَلَاثَةَ الْأَعْوَامِ وَالسَّنِيْنَا *** وَفِي رِبْعِ (٢) قَدْ قَضَى بَعَيْنَا

٩٥٤ - سَنَةَ إِحْدَى عَشْرَةَ ، وَقُبْضًا *** عَامَ ثَلَاثِ عَشْرَةَ التَّالِي الرِّضَى (٣)

٩٥٥ - وَلِثَلَاثِ بَعْدَ عِشْرِينَ عَمْرُ *** وَخَمْسَةَ بَعْدَ ثَلَاثِينَ غَدْرُ

٩٥٦ - عَادَ بَعْثَمَانَ ، كَذَاكَ بَعْلِي *** فِي الْأَرْبَعِينَ ذُو الشَّقَاءِ الْأَزْلِي

٩٥٧ - وَطَلْحَةَ (٤) مَعَ الرَّبِيعِ جُمِعَا *** سَنَةَ سِتِّ وَثَلَاثِينَ مَعَا

٩٥٨ - وَعَامَ خَمْسَةَ وَخَمْسِينَ قَضَى (٥) *** سَعْدُ ، وَقَبْلَهُ سَعِيدُ فَمَضَى

٩٥٩ - سَنَةَ إِحْدَى بَعْدَ خَمْسِينَ وَفِي *** عَامِ اثْنَتَيْ وَثَلَاثِينَ تَقِي

٩٦٠ - قَضَى ابْنُ عَوْفٍ ، وَالْأَمِينُ سَبَقَهُ *** عَامَ ثَمَانِي (٦) عَشْرَةَ (٧) مُحَقَّقَةً

٩٦١ - وَعَاشَ حَسَّانُ كَذَا حَكِيمٌ *** عِشْرِينَ بَعْدَ مِائَةِ تَقُومُ

٩٦٢ - سِتُّونَ فِي الْإِسْلَامِ ثُمَّ حَضَرَتْ *** سَنَةَ أَرْبَعِ وَخَمْسِينَ خَلَتْ

٩٦٣ - وَفَوْقَ حَسَّانَ ثَلَاثَةَ ، كَذَا *** عَاشُوا ، وَمَا لِيْغَيْرِهِمْ يُعْرِفُ ذَا

(١) في ف و ع : ((واستكمل)) ، وما أثبتناه من النسخ ومن (أ) و (ب) و (ج) من متن الألفية ، وهو

كذلك في (النفائس) و (فتح المغيث) .

(٢) في ف و ع : ((الربيع)) ، وما أثبتناه من جميع النسخ ومن (أ) و (ب) و (ج) من متن الألفية ، وهو

كذلك في (النفائس) و (فتح المغيث) .

(٣) في (أ) و (النفائس) : ((الرضا)) ، وفي (ب) : ((رضا)) .

(٤) بالصرف ؛ لضرورة الوزن .

(٥) في (ب) : ((قضا)) ، والصواب ما أثبت .

(٦) في (أ) و (ج) والنفائس وفتح المغيث ونسخ الشرح : ((ثمان)) ، وفي ف و ع : ((ثمان)) .

(٧) بالتبوين ؛ لضرورة الوزن .

٩٦٤ - قُلْتُ : حُوَيْطِبُ بْنُ عَبْدِ الْعَزَى *** مَعَ ابْنِ يَرْبُوعِ سَعِيدٍ يُعَزَى

٩٦٥ - هَذَا مَعَ حَمْتَنَ (١) وَابْنُ نَوْفَلٍ *** كُلُّهُ إِلَى وَصْفِ حَكِيمٍ فَاحْمِلِ (٢)

٩٦٦ - وَفِي الصَّحَابِ سَنَةٌ قَدْ عَمَرُوا *** كَذَاكَ (٣) فِي الْمَعْمَرِينَ ذُكِرُوا

٩٦٧ - وَقُبْضَ الثَّوْرِيِّ عَامَ إِحْدَى *** مِنْ بَعْدِ سِتِّينَ وَقَرْنَ عُدَا (٤)

٩٦٨ - وَبَعْدُ فِي تِسْعِ تَلِي سَبْعِينَ *** وَفَاةُ (٥) مَالِكِ ، وَفِي الْخَمْسِينَ

٩٦٩ - وَمِائَةِ أَبُو حَنِيفَةَ قَضَى *** وَالشَّافِعِيُّ بَعْدَ قَرْنَيْنِ مَضَى

٩٧٠ - لِأَرْبَعِ ثُمَّ قَضَى مَأْمُونًا *** أَحْمَدُ فِي إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ

٩٧١ - ثُمَّ الْبُخَارِيُّ لَيْلَةَ الْفِطْرِ لَدَى (٦) *** سِتِّ وَخَمْسِينَ بِبَحْرَتِكَ رَدَى

- ٩٧٢ - وَمُسْلِمٌ سَنَةَ إِحْدَى فِي رَجَبٍ *** مِنْ بَعْدِ قَرْنَيْنِ وَسِتِّينَ ذَهَبَ
 ٩٧٣ - ثُمَّ لِخَمْسِ بَعْدَ سَبْعِينَ أَبُو *** دَاوُدَ ، ثُمَّ التِّرْمِذِيُّ يَعْجَبُ (٧)
 ٩٧٤ - سَنَةَ تِسْعَ بَعْدَهَا وَذُو نَسَاءِ *** رَابِعَ (٨) قَرْنٍ لثَلَاثِ رُفْسَا
 ٩٧٥ - ثُمَّ لِخَمْسِ وَثَمَانِينَ تَفِي *** الدَّارِقُطْنِي ، ثُمَّتَ الْحَاكِمُ فِي

- (١) ما أثبتناه من (أ) و (ب) و (ج) من متن الألفية ، ومن جميع الشروح و (النفائس) و (فتح المغيث) :
 ((حمن)) ، بلا تنوين ؛ لضرورة الوزن ، وفي ف و ع : ((حمن)) .
 (٢) في (أ) و (ب) و (النفائس) و (فتح المغيث) : ((فاجمل)) .
 (٣) في (فتح المغيث) : ((لذلك)) .
 (٤) في (ب) : ((غدا)) ، والصواب ما أثبت .
 (٥) في (ب) : ((وفات)) ، والصواب ما أثبت .
 (٦) في (ب) : ((لذا)) ، وهو خطأ ، صوابه ما أثبت .
 (٧) في (ج) : ((نعقب)) .
 (٨) في (أ) : ((ثالث)) ، وهو خطأ ، صوابه ما أثبت .
 ٩٧٦ - خَامِسِ (١) قَرْنٍ عَامَ خَمْسَةِ فَنِي *** وَبَعْدَهُ بَارِبِعَ عَبْدُ الْغَنِيِّ
 ٩٧٧ - فَفِي (٢) الثَّلَاثِينَ : أَبُو نُعَيْمٍ *** وَلِثَمَانَ بِيَهْتِي الْقَوْمِ
 ٩٧٨ - مِنْ بَعْدِ خَمْسِينَ وَبَعْدَ خَمْسَةِ *** خَطِيئِهِمُ وَالنَّمْرِيِّ فِي سَنَةِ

مَعْرِفَةُ الثَّقَاتِ وَالصُّعْفَاءِ

- ٩٧٩ - وَأَعْنِ بَعْلَمِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ *** فَإِنَّهُ المِرْقَاةُ لِلتَّقْضِيلِ (٣)
 ٩٨٠ - بَيْنَ الصَّحِيحِ وَالتَّقِيمِ وَاحْدَرٍ *** مِنْ غَرَضٍ ، فَالْجَرْحُ أَيُّ خَطَرٍ
 ٩٨١ - وَمَعَ ذَا فَالْتَّصُحُّ حَقٌّ وَلَقَدْ *** أَحْسَنَ يَحْيَى فِي جَوَابِهِ وَسَدُ
 ٩٨٢ - لِأَن يَكُونُوا خُصَمَاءَ لِي أَحَبَّ *** مِنْ كَوْنِ خَصْمِي المِصْطَفَى إِذْ لَمْ أُذَبْ
 ٩٨٣ - وَرَبَّمَا رَدَّ كَلَامُ الجَارِحِ *** كَالنَّسِيِّ فِي أَحْمَدَ بْنِ صَالِحِ
 ٩٨٤ - فَرَبَّمَا (٤) كَانَ لِجَرْحِ مَخْرَجٍ *** غَطَّى عَلَيْهِ السُّخْطُ حِينَ يُخْرَجُ

مَعْرِفَةُ مَنْ اخْتَلَطَ (٥) مِنَ الثَّقَاتِ

- ٩٨٥ - وَفِي الثَّقَاتِ مَنْ أَخِيرًا اخْتَلَطَ (٦) *** فَمَا رَوَى فِيهِ أَوْ ابْنَهُم (٧) سَقَطَ

- (١) في (أ) : ((رابع قرن)) ، وهو خطأ ، صوابه ما أثبت .
 (٢) في (أ) و (ب) : ((وفي)) .
 (٣) في ف و ع : ((للتفصيل)) بالصاد المهملة ، وليس بشيء ، وما أثبت أولى ؛ لتضمن معنى التفصيل ، وزيادة
 صحيحة .

(٤) في ف و ع : ((وربما)) ، وما أثبت من (أ) و (ب) و (ج) و (الفائس) و (فتح المغيث) ، وهو الصحيح .

(٥) بعد هذا في ف و ع و ق و س : ((أخيراً)) ، ولم ترد في ن و ص ، وهو الأولى ؛ لأن منهم من يكون اختلاطه مبكراً لمرض أو علة أو ما أشبه ذلك .

(٦) الشطر في ف و ع : ((وفي الثقات آخراً من اختلط)) ، وما أثبتناه من جميع الشروح ، ومن (أ) و (ب) و (ج) من متن الألفية ، و (الفائس) و (فتح المغيث) .

(٧) بدرج الهمزة ؛ لضرورة الوزن .

٩٨٦ - نَحْوُ عَطَاءَ وَهُوَ ابْنُ السَّائِبِ *** وَكَالْجُرَيْرِيِّ سَعِيدٍ ، وَأَبِي

٩٨٧ - إِسْحَاقَ ، ثُمَّ ابْنُ أَبِي عَرُوبَةَ (١) *** ثُمَّ الرَّقَاشِيِّ أَبِي قِلَابَةَ

٩٨٨ - كَذَا حُصَيْنُ السُّلَمِيِّ الْكُوفِيُّ *** وَعَارِمٌ مُحَمَّدٌ وَالثَّقَفِيُّ (٢)

٩٨٩ - كَذَا ابْنُ هَمَّامٍ بَصْنَعًا (٣) إِذْ عَمِي *** وَالرَّأْيُ فِيهَا زَعَمُوا وَالتَّوَامِي

٩٩٠ - وَابْنُ عَيْبَةَ مَعَ الْمَسْعُودِيِّ *** وَآخِرًا حَكْوَةَ فِي الْحَفِيدِ (٤)

٩٩١ - ابْنُ خَزِيمَةَ مَعَ الْغَطْرِيفِيِّ (٥) *** مَعَ الْقَطِيعِيِّ أَحْمَدَ الْمَعْرُوفِ

طَبَقَاتُ الرُّوَاةِ

٩٩٢ - وَلِلرُّوَاةِ طَبَقَاتٌ تُعْرَفُ *** بِالسِّنِّ وَالْأَخْذِ ، وَكَمْ مُصَنَّفٌ

٩٩٣ - يَغْلَطُ فِيهَا ، وَابْنُ سَعْدٍ صَنَّفَهَا *** فِيهَا وَلَكِنْ كَمْ رَوَى عَنْ ضَعْفًا

المَوَالِي مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالرُّوَاةِ

٩٩٤ - وَرَبِّمَا إِلَى الْقَبِيلِ يُنْسَبُ *** مَوْلَى عَتَاقَةَ وَهَذَا الْأَغْلَبُ

٩٩٥ - أَوْ لَوْلَاءَ (٦) الْحَلْفِ كَالْتَيْمِيِّ *** مَالِكِ أَوْ (٧) لِلدَّيْنِ (٨) كَالْجُعْفِيِّ

٩٩٦ - وَرَبِّمَا يُنْسَبُ مَوْلَى الْمَوْلَى *** نَحْوُ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ أَصْلًا

أَوْطَانُ الرُّوَاةِ وَبُلْدَانُهُمْ

٩٩٧ - وَضَاعَتِ الْأَنْسَابُ فِي (٩) الْبُلْدَانِ *** فَتَسِبُ الْأَكْثَرُ لِلأَوْطَانِ

(١) في (ج) : ((عربية)) ، وهو خطأ ، صوابه ما أثبت .

(٢) في (الفائس) : ((والسقفي)) ، وهو خطأ ، صوابه ما أثبت .

(٣) بالقصر ؛ لضرورة الوزن .

(٤) في ف و ع : ((الحفيدي)) ، وفي نسخة ق : ((الحفيدة)) ، وكلاهما خطأ .

(٥) في (ج) : ((الغطريف)) ، والصواب ما أثبت .

(٦) في (ب) : ((أو لواء)) ، وهو خطأ ، صوابه ما أثبت .

(٧) بالدرج ؛ لضرورة الوزن .

- (٨) في (فتح المغيث) : ((للذني)) ، وهو خطأ ، صوابه ما أثبت .
- (٩) في (ب) : ((بالبلدان)) ، وكلاهما صحيح .
- ٩٩٨ - وَإِنْ يَكُنْ (١) فِي بَلَدَيْنِ سَكْنَا *** فَابْدَأْ بِالْأُولَى (٢) وَبِشَمِّ (٣) حَسَنًا
- ٩٩٩ - وَإِنْ (٤) يَكُنْ مِنْ قَرْيَةٍ مِنْ بَلَدَةٍ *** يُنْسَبُ لِكُلِّ وَآلِي النَّاحِيَةِ
- ١٠٠٠ - وَكَمَلَتْ بِطَيْبَةِ الْمَيْمُونَةِ *** فَبَرَزَتْ مِنْ خِدْرِهَا مَصُونَةٌ
- ١٠٠١ - فَرُبُّنَا الْمَحْمُودُ وَلِلشُّكُورِ *** إِلَيْهِ مِنَّا تَرْجِعُ الْأُمُورُ
- ١٠٠٢ - وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ *** عَلَى النَّبِيِّ سَيِّدِ الْأَنْعَامِ

-
- (١) في (ب) : ((تكن)) ، والصواب ما أثبت .
- (٢) بالدرج ؛ لضرورة الوزن .
- (٣) في (الفائس) و (فتح المغيث) : ((أو)) ، والأولى أولى .
- (٤) في (ب) و (ج) و (الفائس) و (فتح المغيث) : ((ومن)) ، وكلاهما صحيح .